

جريدة اقتصادية مستقلة

يصدرها من لندن «اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».

رئيس التحرير

سليمان الفرزلي

العدد الثامن - المجلد الثاني - ايار / مايو ١٩٩٥

Issue 8.Vol. 2 May 1995

واشنطن تطالب بتسليمها النائب شمص للإدلاء بمعلومات

تورط جهات إسرائيلية في تجارة المخدرات اللبنانية!

■ أشار تقرير ديبلوماسي سري، اطلعت «الميزان» على جانب منه، إلى ان السلطات الأميركية طالبت الحكومة اللبنانية بعدم اغلاق ملف المخدرات في لبنان، وارتأت أن يصار الى ربط الموضوع بعملية السلام في المنطقة وطرحه للبحث كجزء مستقل في مفاوضات متعددة الأطراف عندما يحين وقته. وجاء في التقرير ايضاً، أن واشنطن ترى امكانية استدعاء النائب اللبناني يحيى شمص الموقوف في سجن رومية الى الولايات المتحدة، للإدلاء بشهادته ومعلوماته حول تجارة المخدرات في لبنان.

ويبدو ان التقرير المشار اليه يستند الى تقرير استخباري آخر يتعلق بالجانب الإسرائيلي من تجارة المخدرات اللبنانية، ويتضمن خطة إسرائيلية «لتدمير ما تبقى من زراعة وصناعة المخدرات في لبنان، وذلك لتورط العديد من الإسرائيليين في تجارة هذه المادة»! ويشير التقرير الإستخباري الآخر الى ان البوليس الإسرائيلي قد قدم تقريراً الى رئيس الوزراء اسحق رابين حول الموضوع وحول طرق مكافحته، ويتضمن «ثلاثة سيناريوهات عسكرية لتدمير ما تبقى من حقول الحشيش في لبنان»، مقدراً أن هذه التجارة عبر إسرائيل لا يقل مردودها عن المليارين من الدولارات.

ويبدو من مضمون التقرير ان رئيس الوزراء الإسرائيلي قد اختار ثالثها وهو «استعمال الجينات النباتية لتدمير الحشيش» لأن هذا الخيار لا يترك تعقيدات إقليمية. فالسيناريو الأول يقضي بأن تقوم المقاتلات الإسرائيلية بعملية التدمير، والسيناريو الثاني يقضي باستخدام تقنيات الحرب البكتيرية، وقد رفضهما رابين كلاهما، لأن الأول من شأنه «أن يعرض العملية السلمية مع سوريا ولبنان للخطر»، ولأن الثاني، اي استخدام تقنيات الحرب البكتيرية، من شأنه «أن يوقع الضرر بالزراعة الإسرائيلية».

ولذا، كما جاء في التقرير، وافق رئيس وزراء إسرائيل على السيناريو الثالث.

ويشير التقرير الى ان رابين قد بعث بتقرير البوليس الإسرائيلي الى إدارة مكافحة المخدرات الأميركية «التي استحسنت بدورها السيناريو الثالث، كما ان وزارة الزراعة الأميركية تريد شراء هذه الجينات لاستخدامها في إتلاف مزروعات الحشيش وغيره من المخدرات في أنحاء عديدة من العالم».

ويستدل من التقرير المشار اليه على ان البوليس الإسرائيلي يقدر حجم المخدرات المهربة من لبنان الى إسرائيل بما بين خمسة وستة أطنان سنوياً.

ويشير التقرير الى ان هذه المعلومات ضمنت في تقرير سري آخر رفع الى «وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية» حول «قضية المخدرات في لبنان والشرق الأوسط» يحتوي على جملة من النقاط الحساسة، منها تسع نقاط بالغة الأهمية، هي:

- أولا، هناك علاقات مميزة ما بين شبكة المخدرات اللبنانية والمافيا الروسية، وذلك نظراً الى فاعلية الأخيرة في أسواق روسيا والدول التي استقلت عن الإتحاد السوفياتي السابق.
- ثانيا، كشف النقاب عن أسماء لبنانية وغير لبنانية عديدة تشارك في تجارة المخدرات.
- ثالثا، كشف النقاب عن شخصيات سياسية وعسكرية ومدنية من أحزاب وطوائف دينية لبنانية تستفيد من هذه التجارة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- رابعا، يقدم التقرير معلومات مفصلة عن أدوار الرموز المذكورة وهيكلية تنظيم الشبكات وعلاقاتها الخارجية.
- خامسا، قدر التقرير عائدات تجارة المخدرات في لبنان بأربعة مليارات من الدولار (اي مضاعف العائدات الإسرائيلية).
- سادسا، كيفية قيام تجار المخدرات في لبنان بتبييض الأموال المتأتية، مع عدم استبعاد ان يكون هناك نوع من «التبييض الإسرائيلي» عبر لبنان أيضاً.
- سابعا، ورد في التقرير ان الشخصيات المتورطة بتجارة المخدرات قامت بتأسيس شركات تجارية، «وهمية او غامضة» او محلات لبيع التحف والمجوهرات، او مطاعم وفنادق وشراء منازل وقصور في مناطق سياحية في اسبانيا وفرنسا وايطاليا وغيرها.
- ثامناً، لدى الشخصيات المتورطة حسابات مصرفية سرية في سويسرا وقبرص.
- تاسعا، هناك شخصيات متورطة بالمخدرات اشترت مزارع شاسعة في كندا واستراليا والارجنتين.

وأشار التقرير الى الدور السوري في الموضوع منوهاً بالتعاون الذي لقيته السلطات الأميركية من السلطات السورية، وجاء فيه: «إن القيادة السورية ساعدت كثيرا في انجاح الحملة الأميركية ضد زراعة المخدرات في لبنان».

ويأتي هذا التقرير الأخير مخالفاً في مضمونه لتقارير سابقة زعمت أن هناك «جهات سورية» كانت ضالعة في تجارة المخدرات اللبانية أو أنها كانت تغض النظر عنها.

شركات النفط تعمل على إنزال السعودية الى المرتبة الثانية

تحضير العراق للدور النفطي الأول في القرن المقبل



صدام حسين والملك فهد:
صعود وهبوط

■ تتزاحم شركات النفط العالمية بصورة مباشرة او بالوساطة على تأمين عقود نفطية في العراق، وذلك في إطار خريطة نفطية جديدة مرتقبة للشرق الأوسط تعتقد الشركات العالمية ان العراق سوف يكون فيها اللاعب الأول خلال النصف الأول من القرن المقبل على غرار الدور الذي لعبته المملكة العربية السعودية في النصف الثاني من القرن الحالي.

ومع ان الشركات النفطية ما زالت تتوقع ان تبقى المنطقة النفطية العربية منطقة مضطربة الى أمد طويل نظراً الى أن معظم الدول النفطية المتجاورة في المنطقة لها نزاعات حدودية مع بعضها البعض، فهي ترى أنّه بالإمكان التعايش مع الإضطراب من غير أن تؤثر الأوضاع السياسية والعسكرية على العمليات النفطية إلاّ في إطار مخاطر محدودة ومؤقتة.

ويستند بعض الشركات الى تقرير أعدته «الوكالة الأميركية للحد من التسلح ونزع السلاح» صدر في عام ١٩٩٠ ومؤداه ان وجود النفط في المنطقة هو من عوامل الإضطراب وتأجيج النزاعات الحدودية. ويتوقع التقرير المشار اليه، بالتالي، ان تبقى منطقة الشرق الأوسط في القرن المقبل موضع نزاعات عنيفة على موارد الطاقة، ليس فقط لأنها تضم ثلثي الإحتياطي النفطي الثابت في العالم بل بسبب المشكلات السياسية المزمنة.

وتقول «الوكالة الأميركية»، في تقريرها، ان الجزء الأكبر من الموارد النفطية في المنطقة خلال السبعينات أنفق على سباق التسلح، حتى ان الإنفاق العسكري لكل الف شخص من السكان، حسب المناطق الجغرافية، يضع الشرق الأوسط في مقدمة هذه المناطق، بل إن الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط يشكل أعلى نسبة في العالم من النفقات العسكرية للحكومات المركزية.

وعودة الشركات الى التركيز على العراق مردها الى جملة من الأسباب، اهمها، كما قال مسؤول في احدى الشركات البريطانية، اعتقاد الشركات بأن اكبر احتياطي للنفط في العالم يكمن في العراق لا في المملكة العربية السعودية كما هو الإعتقاد السائد حتى الآن.

فقد نقلت جريدة «وول ستريت جورنال» الأميركية عن هذا المسؤول قوله لمندوبها في فندق الرشيد في بغداد: «هذه أكبر دولة نفطية في العالم وها أنا في وسطها»! بل إن بعض المسؤولين النفطيين الغربيين وصف العراق النفطي بعبارة «صدامية» بقوله: «العراق اليوم هو أم الدول الحامل بالنفط وأن الغربيين متلهفون على مساعدة عدوهم في حرب الخليج لتوليد هذا النفط»!

وتأتي الشركات الأميركية في طليعة هؤلاء المتلهفين وإن كانت لا تفصح عن ذلك الآن بسبب الحظر، لكن المسؤولين في الشركات الأميركية قلقون من أن تسبقهم الشركات الأخرى. وهناك اعتقاد في اوساط الشركات الأميركية انها قد تدخل الى العراق متأخرة، وأنها حتى لو دخلت الآن، فستجد ان الشركات الأوروبية قد سبقتها، والقائلون بذلك يخشون من أن تؤدي هذه الحالة الى تحول في موازين القوى النفطية العالمية فتصبح اوروبا مع العراق القوة الأولى وتنزل الولايات المتحدة مع السعودية الى المرتبة الثانية.

وقد عبرت جريدة «وول ستريت جورنال» عن هذا الوضع المتوقع بقولها: «والواقع ان الشركات التي تفوز بحقوق تطوير الحقول العراقية ستكون في طريقها لتتحول الى أقوى الشركات العالمية المتعددة الجنسيات في القرن المقبل».

ونقلت الجريدة المذكورة عن مسؤول نفطي استرالي قوله، إن الحكومة الأميركية بسياستها الراهنة تتيح فرصة جديدة وثمينة للشركات غير الأميركية. وقال هذا المسؤول الذي سبق له ان عمل ربع قرن مع شركة «موبيل» الأميركية: «سوف نستيقظ ذات يوم لنقول مشدوهين ومدهوشين أن «توتال» الفرنسية و«أجيب» الإيطالية قد أصبحتا اكبر شركتين للنفط في العالم».

ويبدو، كما تقول مصادر الشركات، ان الإغراءات التي تقدمها الحكومة العراقية الآن كبيرة الى درجة يسيل لها اللعاب، فهي مستعدة لتوقيع عقود لإقتسام الإنتاج، وهو شيء غير معمول به في بقية الخليج، ومنح حقوق لتطوير حقول كبيرة جديدة، بالإضافة الى الصحراء الغربية التي لم يجر استكشافها بعد ويعتقد انها تختزن حقولاً نفطية ضخمة. وقال مستشار نفطي في واشنطن يعمل لحساب شركات اميركية وبريطانية، إن صدام حسين يعرف ان العراق هو الجائزة الكبرى وإن الجميع يريدون حصة فيها.

وتعتقد الشركات الفرنسية ان الأميركيين هم اكثر الناس تلهفاً للحصول على الجائزة العراقية، وأنه لا أحد في العالم او في تلك الشركات ذاتها من يعتقد انها لا تريد ما يقدمه العراق. وقال كريستوف دو مارجيري الرئيس التنفيذي لشركة «توتال»: «الأمر بسيط، هذا بلد مليء بالنفط. فاذا كانت هناك شركات نفطية غير راغبة في ذلك، فالأفضل لها ان تغير نوع عملها»!

ومن الإغراءات الطبيعية التي يقدمها العراق للشركات انه يضم حسب التقديرات الحالية (باستثناء المناطق الغربية غير المستكشفة)، احتياطياً قدره ١١٢ مليار برميل، اي ١١ في المائة من الإحتياطي العالمي. فضلا عن ان كلفة التنقيب والإنتاج فيه هي أقل كلفة في العالم، حيث كلفة انتاج البرميل الواحد هي أقل من دولار.

وباختصار، يقول مسؤول في شركة نفط بريطانية حضر مؤتمراً للطاقة الذي عقد في بغداد في الشهر الماضي: «إن وعد النفط العراقي... يمخول العقل»!

سلاح النفط
والمقاطعة الإقتصادية

■ تقوم الولايات المتحدة الأميركية في هذه الأيام، بما كانت تحارب العرب لقيامهم به او لتفكيرهم فيه في سابق العهد والأوان. وهي تفعل ذلك بدفع وتشجيع من إسرائيل والقوى الموالية لها في أميركا.

إن الولايات المتحدة تشهر اليوم سلاح النفط وسلاح المقاطعة الإقتصادية في وجه دول مستقلة ذات سيادة لا تروق لها سياساتها، ومن بينها دول عربية كالعراق وليبيا ولبنان. ونحن ندخل لبنان في هذا السياق لأن القرار الرسمي الأميركي بحظر سفر الأميركيين (وبالتالي شركاتهم واستثماراتهم) الى بيروت، وهو نوع من المقاطعة على الرغم من ان الحكومة الحريرية القائمة هناك هي حكومة «أميركية» قلباً وقالباً ومصالح وتوجهات.

وتمارس الولايات المتحدة سياسة كانت في الماضي تندد بالقائلين بها وتعتبرهم خارجين عن المبادىء العالمية السائدة وعلى رأسها حرية التجارة، مدينة بذلك، وعلى أساسه، الدول العربية التي قررت في مطلع السبعينات قطع الإمدادات النفطية عن الدول المؤيدة لإسرائيل، ومنها في المقدمة المملكة العربية السعودية. كما انها ما زالت الى اليوم تطالب الدول العربية بالغاء مقاطعتها لإسرائيل، مع أن دولا عربية عديدة قد ألغت الدرجة الثانية من هذه المقاطعة، اي مقاطعة الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل.

فكيف تسمح الولايات المتحدة لنفسها بالضغط على الدول العربية لإلغاء مقاطعتها لإسرائيل، وهي تمارس الضغوط على دول عديدة في العالم، ومنها دول حليفة لها، بفرض المقاطعة الإقتصادية على إيران؟ انها أوضح، وربما أوقح، مفارقة في التاريخ. لكن هذه المفارقة ليست بغير تفسير. وتفسيرها ان الولايات المتحدة تفعل ما تريده إسرائيل. فالغاء المقاطعة العربية هو لمصلحة إسرائيل، وفرض المقاطعة على إيران والعراق وليبيا ولبنان لمصلحة إسرائيل ايضا.

والذين أقاموا القيامة عندما حاول العرب إشهار سلاح النفط بسبب التأييد الأميركي المطلق للعدوان الإسرائيلي، ومنهم عدد لا بأس به من العرب الذين قالوا بعدم جدوى زج النفط والإقتصاد في السياسة، لا بد من مطالبتهم بوضع القرار الأميركي بإشهار سلاح النفط ضد إيران، اولاً بمنع شركة «كونوكو» الأميركية من التعاقد مع الإيرانيين، وثانياً بمنع الشركات الأميركية من إستيراد النفط الإيراني (وهي تأخذ ربع مشترياتها على الأقل من إيران)، في إطاره الصحيح، أي في الإطار الإسرائيلي الذي يضع فيه حكام أميركا مصلحة إسرائيل فوق مصلحة بلادهم.

لكن هناك مفارقة عربية توازي المفارقة الأميركية، وهي أن هناك دولا عربية تسير في طريق الغاء المقاطعة لإسرائيل بينما تفرض المقاطعة على دول عربية شقيقة كالعراق وليبيا، وفي الحالتين استجابة للضغط الأميركي.

وقد فعلت المملكة العربية السعودية حسناً في الأونة الأخيرة عندما سمحت لطائرة الحجاج الليبية بالقدوم اليها خرقاً لقرار المقاطعة الذي ترعاه واشنطن. بل ان ما فعلته السعودية من هذه الناحية يعتبر بادرة منطقية جديرة بان يقتدي بها الأخرون لتوسيع نطاقها وجعلها منطلقاً لسياسة عربية جديدة تتعامل مع العالم الخارجي على أساس التكافؤ والمعاملة بالمثل.

وإلا فان بعض الدول العربية سوف يبقى أسير سياسة قائمة على مصلحة الآخرين ضد المصلحة الذاتية، والأدهى من ذلك عندما تكون مصلحة الآخرين هي فقط مصلحة إسرائيل!

فالسياسة الواقعية في هذا الوقت بالذات هي في التعاون العربي لفك الحظر عن العراق وليبيا، وفي تشجيع إيران والعراق على التعاون المشترك. أليست سياسة الإدارة الأميركية هي «الإحتواء المزدوج» للعراق وإيران؟

«الميزان»

غبريال صحناوي مدير بورصة بيروت لـ«الميزان»

قوانين البورصة الجديدة ستمنع الشركات من التلاعب بالأرباح

■ ليس غبريال صحناوي، مدير بورصة بيروت الجديد، غريباً عن عالم المال والأعمال. وبالتالي يعرف، ربما أكثر من غيره، ما تحتاج اليه «البورصة» التي كانت ذات زمن المحرك الرئيسي لأسواق المال في العالم العربي، بعد توقف زاد على ١٢ سنة. وهو قام منذ فترة بجولة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي وعرج على الأردن واطلع في تلك الدول على التطور في اسواقها المالية.

«الميزان» حادثت غبريال صحناوي وسألته رأيه في جملة قضايا تتعلق بالبورصة التي ستفتح ابوابها في حزيران/ يونيو المقبل.

□ معروف أن بورصة بيروت خضعت لحالة جمود طويلة، مما جعلها تتخلف عن ركب العمل في حقلها قياساً الى مختلف بورصات العالم، فما هي الرؤية التي ستعتمدها لتدفع «بورصة بيروت» في الخط الذي سيمكنها من اللحاق في البورصات الأخرى؟ وما هي القوانين الجديدة التي ستتخذونها؟

ـ «مع أن بورصة بيروت توقفت عن العمل لمدة تزيد على ١٢ سنة، إلا أن حرية التداول وحرية تحويل العملة من الخارج الى لبنان وبالعكس لم تتأثرا بالأوضاع السيئة التي مرت على لبنان، ونحن الآن نناقش قوانين وترتيبات جديدة في بورصة بيروت وهي:

١ ـ لقد كانت البورصة والمقاصة على اليد، وستصبحان بوساطة الماكنة الإليكترونية.

٢ ـ التشديد كثيرا على حسابات الشركات وعلى التعامل مع السماسرة (الوسطاء). إذ أنه أصبح هناك اليوم تنظيم لمهنة تدقيق الحسابات. وأصبح للشركات الحق في إعادة تقويم الموجودات. كما أننا سنستعين بمدققين من الخارج.

٣ ـ كانت الضرائب في السابق ما بين ٣٠ و٤٠ في المائة، لذا كان بعض الشركات يحاول التلاعب بالأرباح، أما اليوم، فالضرائب هي بنسبة ١٠ في المائة فقط.. ولم تعد تشكل عذراً.

٤ ـ ستكون هناك قوانين من أجل أن لا يتدث مشاكل ما بين الزبائن والسماسرة الذين نُحبِّذ أن يكونوا شركات وليس أفراداً.

٥ ـ ستكون هناك ضمانة في الصندوق لحل المشاكل إذا ما واجهت شركة ما ذلك.

٦ ـ سنحافظ على المستثمر الصغير وندافع عنه.

٧ ـ سيحدث تمويل للشركات والمشاريع من قبل البورصة».

□ من الأعمال التي تقوم بها البورصة هي النشاط في حقل بيع الأسهم. فهل الوضع الذي إستجد على الصعيد اللبناني لجهة حركة الأسهم الناجمة عن شركة «سوليدير» سيزيد من حجم نشاط البورصة؟

ـ «لا شك في أن مبيع أسهم «سوليدير» كان ناجحاً، إذ كان الإقبال كبيراً. ونحن نشعر أننا بحاجة ماسة الى البورصة من أجل تمويل الشركات وكذلك الأمر بالنسبة الى القطاع العام. وسنأخذ في الإعتبار ١٠ ـ ٣٠ مليار دولار حاجة القطاع العام في السنوات العشر المقبلة. وهذا يعني أنه سيحدث تمويل للمشاريع والشركات من خلال البورصة ومن خلال اتصالنا مع العرب والأجانب.

وهنا، أود القول، بعد جولتي في الخليج والأردن، انني وجدت حماسة كبيرة لـ «بورصة بيروت» ونحن من جهتنا سنحاول إيجاد بورصة حديثة لإستقطاب الأموال اللبنانية والعربية والأجنبية.

ونحاول أن نفتح البورصة في حزيران ـ يونيو المقبل، و عندها سنقوم بجولة على المراكز المالية العالمية لإستقطاب الأموال».

□ من المعروف ان العنصر الرئيسي في جميع بورصات العالم هو سيطرة العملة الوطنية للدولة صاحبة البورصة على مجمل أعمالها، فكيف يمكن معالجة هذا الموضوع في «بورصة بيروت» في ظل عدم وقف التداول بالدولار على الصعيدين العام والخاص؟

ـ «إننا كبورصة لبنانية، سنسعِّر بالليرة اللبنانية. وفي نهاية اليوم سنضع قيمة الدولار. وبذلك تكون العلاقة ما بين الزبون والسمسار.

وبفضل هذه الطريقة نعمل على تعزيز قيمة الليرة اللبنانية».

□ السلم مع إسرائيل... هل له تأثير بنظرك على الحياة الإقتصادية في لبنان؟

ـ «إن الحياة المصرفية في لبنان تتمتع بحرية غير موجودة في إسرائيل، فهي تضع بعض القيود المالية على الحياة المصرفية، ومع ذلك «علينا أن نكون مستعدين لفترة السلم التي يكثر الحديث عنها وعن أثارها على اقتصاديات دول المنطقة الأخرى».

□ ماذا عن تبييض الأموال؟

ـ «هناك مراقبة على الأموال، وهناك بحث في القوانين بالنسبة الى هذا الموضوع».

ويرى مدير البورصة الجديد أنه «خلال الحرب لم يحدث تبييض للأموال. إلا أن هناك «طحشة» روسية ويوغسلافية».

□ يكثر الحديث خلف الكواليس عن إلغاء السرية المصرفية... فما رأيك؟

ـ «لا أرى ذلك، بل هناك محافظة على السرية، ولكن من الممكن أن يحدث تطوير في هذا الميدان. وهذا ما حدث في سويسرا وبلدان أوروبية أخرى...»

جمعية المصارف: حجم الدين العام ٦,٤ مليار دولار

■ أرقام جمعية المصارف حول الدين العام الإجمالي الفعلي تشير الى انها قاربت ١٠٥٤٢ مليار ليرة لبنانية (٦,٤٦ مليار دولار) حتى نهاية شباط/ فبراير الماضي.

وهذه الأرقام تشكل ٨٧,٧ في المائة من الإجمالي، اي ما قيمته ٩٢٤٤,٦ مليار ليرة في مقابل ١٢,٣ في المائة للدين الخارجي وما قيمته ١٢٩٧,٤ مليار ليرة لبنانية.

على صعيد نشرة النشاط المصرفي، نقرأ في نشرة جمعية المصارف في آذار/ مارس الماضي، «أن أرقام إجمالي الموازنة المجمعة للمصارف التجارية ارتفعت من ٢٤٥٨٧ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ الى ٢٤٩١٩ مليار ليرة نهاية شباط/ فبراير ١٩٩٥ محققة زيادة قيمتها ٣٣٢ مليار ليرة ونسبتها ١,٣٥ في المائة. وارتفعت ارقام الموازنة مقومة بالدولار من ١٤٩٦٥ مليوناً الى ١٥٢٠٣ ملايين في الفترة نفسها».

وفي تفصيل الدين العام، تقول جمعية المصارف ان ودائع القطاع العام تراجعت من ٢٣٦٨,٤ مليار ليرة نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ الى ٢٠٧٠,٧ مليار ليرة في نهاية شباط لأن الدولة استعملت ودائعها لدى الجهاز المصرفي، المتأتية من فوائض سابقة في الإكتتابات في سندات الخزينة لتمويل عجزها الشهري عندما بدأت الإكتتابات تسجل عجزاً، اي منذ مطلع كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ لغاية اخر شباط/ فبراير ١٩٩٥ .

وبناء على ذلك بلغ حجم العجز المالي للخزينة، او ما يسمى الدين العام الفعلي الصافي، ٨٤٧١,٣٠ مليار ليرة في نهاية شباط/ فبراير في مقابل ٨١٨٢,٥ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ مسجلا في الشهر الثاني من السنة زيادة قيمتها ٢٨٨,٨ مليار ليرة ونسبتها ٣,٥٢ في المائة و«تمثل هذه الزيادة الكبيرة في الدين الصافي (الداخلي والخارجي)، والبالغة ٢٨٨,٨ مليار ليرة في شباط/ فبراير ١٩٩٥ العجز بين النفقات العامة المحققة خلال الشهر، بما فيها النفقات الإستثمارية، والإيرادات المحصلة من الضرائب والرسوم وغيرها».

وفي رأي جمعية المصارف ان خفض هذا العجز تدريجا وتحقيق الفوائض الموعودة رهن بمدى التزام الدولة بسياسة تقشفية صارمة وبالحد الفعلي من الإهدار الذي يشكو منه اكثر من مسؤول، واشارت الجمعية الى «إستمرار شكوى القطاعات الإقتصادية من كثرة المعاملات الإدارية ومن أزمة السير الخانقة، هو ما يشكل إهدارا في الوقت والمال».

وقالت «ان هناك مقترحات أخرى تقدم لخفض عجز الموازنة وزيادة الإيرادات العامة، مثل اعتماد التخصيص في شكل مدروس ومبرمج في بعض المرافق العامة. وافادة الدولة من بعض العقارات التي تملكها، واعادة النظر في حجم المشاريع والإكتفاء بالأولويات لأن فاتورة الإنماء كبيرة جداً».

أما تمويل الدين العام الداخلي، البالغ ٩٢٤٤,٦ مليار ليرة في نهاية شباط/ فبراير ١٩٩٥ لا يزال يعتمد على المصارف التجارية. اذ بلغت حصة هذه الأخيرة من هذا التمويل ٧٨,٧ في المائة في مقابل ١ في المائة لمصرف لبنان و٢٠,٣ في المائة للجمهور والمؤسسات العامة والمالية».

واشارت الى ان «سندات الجمهور تتضمن السندات المكتتب بها من غير المقيمين بالليرة اللبنانية. اما الدين الخارجي والبالغ ١٢٩٧,٤ مليار ليرة في نهاية شباط/ فبراير ١٩٩٥ فمصدره قروض من مؤسسات تنموية عالمية بقيمة ٢٧٩,٣ مليار ليرة، وقروض من حكومات أجنبية بقيمة ١٨٧ مليار ليرة وقروض اخرى بقيمة ٨٣١,١ مليار ليرة منها ٤١٤ مليون دولار قيمة سندات الخزينة اللبنانية بالدولار الاميركي المصدرة في الأسواق العالمية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤».

وفي النشاط المصرفي عددت جمعية المصارف سمات عدة تميز بها هذا النشاط وهي: اولا «ارتفاع حجم اجمالي الودائع بمقدار ٣٤١ مليار ليرة وبلغت قيمتها ٢١١٥٣ مليار ليرة، اي ١٢٩٠٦ مليون دولار في نهاية شباط/ فبراير ١٩٩٥ في مقابل ٢٠٨١٢ مليار ليرة اي ١٢٦٦٧ مليون دولار في نهاية كانون الثاني/ يناير، وعزت هذه الزيادة في حجم الودائع الى التسليفات الإضافية التي منحتها المصارف للقطاعات الإقتصادية خلال شباط/ فبراير وبلغت ٢٣٤ مليار ليرة فيما بقيت التحويلات من الخارج خجولة للشهر الثاني.

أما التحويلات فهي لم تغط العجز في الميزان التجاري الذي بلغ معدله الشهري ٣٥٠ مليون دولار، اذ سَجل ميزان المدفوعات في الشهرين الأولين من هذه السنة عجزاً بلغ ١٣٥ و٧٩ مليون دولار.

رئيس الإتحاد العمالي قاد الحملة على أداء حكومة الحريري:

السلطة تحجب القروش القليلة عن موظفيها وتنفق الملايين على البذخ والصفقات المشبوهة

■ عيد العمال هذه السنة، كان مناسبة لمحاسبة حكومة رفيق الحريري ورفع الشكوى من تردي الأوضاع الحياتية والإقتصادية في البلاد.

وكان شعار احتفالات هذه السنة: «عيد للحرية والديموقراطية ولقمة العيش، لنناضل معاً من أجل حقوق العمال والعدالة الإجتماعية».

واجمع الذين تناوبوا على الكلام، على انتقاد نهج السلطة ولامبالاتها و«التآمر» على الإتحاد العمالي وتفكيك وحدته والنهج المعادي لمصالح غالبية الشعب اللبناني والضيقة المعيشية والإهدار واهمال تعزيز النواحي الإجتماعية للعمال». وفي كلمته التي اختتم بها الإحتفال قال الياس أبو رزق، رئيس الإتحاد:

«قبل أن آتي الى هنا جاء من يقول لي ان الدولة تخشى ان يؤدي المهرجان، بما هو عليه من تنظيم، وبمن جمع من ناس، الى تظاهرة يمكن أن تسيء الى حساسية الشأن الأمني ودقة الموقف السياسي وحراجة القطاع الإقتصادي. ونقل استمرار الرهان على وعي الإتحاد العمالي العام وحسن ادراكه للمسؤولية التي ينهض بها اجتماعياً واقتصادياً ووطنياً. اما التظاهرة فنحن نقرر هل تكون ومتى تكون. واما الحساسية الأمنية والدقة السياسية والحراجة الإقتصادية فتسأل عنها الحكومة. ونحن العمال، نحن المقهورين، نحن المضطهدين، ندفع ثمنها كل يوم غالياً من رزقنا وقوت عيشنا وحريتنا ومستقبل اولادنا».

وأضاف: «وأما الشعور الوطني والتزام المسؤولية فلم لا تقوم الحكومة بقسطه الأول منهما؟ لم تقتصر مسؤولياتهم هم على تعميق المشاكل وتعزيز الإحتقان؟ اما الحلول واما الصبر واما الجوع واما الكبت واما عض الاصابع فمطلوبة فقط من العمال والإجراء، والفقراء، والناس العاديين. اي سياسة هي هذه؟ اي منطق هذا؟ بل اي سلطة هي هذه تدفع ابناء الشعب، كل ابناء الشعب باستثناء حفنة من المحظوظين والمحتكرين الى اليأس والفقر، وتطلب منهم، في المقابل ان يموتوا في صمت او ان يمجدوا اساليب العوز والاعيب التدمير؟ اي سلطة هي هذه اعمارها هدم ومشاريعها اوهام وخططها طواحين هواء، وانماؤها تراجع مستمر وتشغيلها بطالة وحرياتها تطويق وديموقراطيتها كلمة سر؟».

وتساءل الياس ابو رزق: «اي سلطة هي هذه؟ ربيعها لا يأتي وان جاء ربيع بعد سنتين يكون خريفاً وشتاء مستمرين بكثير من المتاعب والهموم، اي سلطة هي هذه بناؤها عاصمة منهوبة، تاريخ منهوب، حضارات الاف السنين منهوبة وثروات منهوبة لأصحاب الحقوق بقليل من الدولارات الاسمية وبأسهم لم توزع حتى الآن؟ اي سلطة هي هذه، لقاؤها مع الرعية مواكب عشرات السيارات المصفحة وقصور بعيدة ورجال مدربون على ابعاد الناس بالقوة؟ اي سلطة هي هذه تحجب القروض القليلة عن موظفيها وتنفق الوفا وملايين ومليارات على البذخ والقصور والمؤتمرات والهدايا والسفر والمكاتب الفخمة؟ اي سلطة هي هذه، اصلاحها تفريخ وزارات، فالتربية ثلاثة والعمل اثنتان والنقل والخارجية وسواها.. كل ذلك دعماً للدواوين وامعانا في الإهدار والضياع؟ أي سلطة هي هذه شعارها التأجيل وسياستها التأجيل الا عندما يتعلق الأمر بضريبة مشروع جديد أرجأت وترجيء الإصلاح الاداري والتوصيف الوظيفي شهراً بعد شهر ومن ربيع الى كانون ولم ينته بعد، والهدف كل الهدف عدم اقرار سلسلة رواتب جديدة منصفة للموظفين المقهورين؟ اي سلطة هي هذه، توقع وتمهر وتقر اتفاقاً معنا ولا تنفذه بل تتنكرت له وتتنصلت منه ونفت حقيقة مسجلة ومكتوبة وموافق عليها في مجلس الوزراء؟ اي سلطة هي هذه، تنسى او تتناسى ان الدين العام ينمو في سرعة مذهلة وقد تجاوز حدود الناتج القومي وبات مهدداً بوتيرته وبخفة التعامل معه بتحويل لبنان والشعب اللبناني اسرى في سجن كبير، اخر ما نفقد فيه ما بقي لنا من حرية وكرامة وقدرة استمرار؟».

وأضاف أبو رزق «تنسى كل ذلك لدى توقيع صفقات ارقامها اضعاف الأكلاف الحقيقية في الطرق المحفرة والمطار المذل والكهرباء المقطوعة والمياه الملوثة والهاتف الصامت، وفي المدن الرياضية والأوتوسترادات والقصور وسواها. تنسى او تتناسى فترسل الوفود بنفقات هائلة، بملايين الدولارات، الى مؤتمرات الذرة والطبيعة والطاقة، وسفراؤنا، حيث تنعقد هذه المؤتمرات، يمكن أن يتولوا المهمة بانفاق محدود، ثم لماذا كل هذه السفارات في الخارج؟ لماذا كل هذا الإنفاق، بل البذخ؟ لماذا يكون لنا في كل دولة ممثلون وملحقون ومستشارون ومندوبون وموظفون، حتى بلغ الأمر ممثلية في سورينام وأخرى في دول لم تقم بعد؟ كل ذلك كأننا دولة عظمى وكأن الخزينة في ألف خير وكأن ثرواتنا لا حدود لها».

وتابع ابو رزق «تنسى او تتناسى فتقر خفضا هائلا في الضرائب المحقة واللازمة على الشركات الكبرى والرساميل الهائلة بحجة واهية تقول بدعم الإستثمارات. فيما التوظيف لا يأتي لا لسبب ضريبي طبعاً، بل لاسباب سياسية وإقتصادية يعرفها الجميع. تنسى أو تتناسى اعناق اختناق عدة تكلف لبنان والمواطن اللبناني عشرات بل مئات ملايين الليرات يومياً ومنها أزمة السير القاتلة التي تفوق الخسارة عبرها اضعاف نفقات منتجة عدة أخرى. تنسى أو تتناسى حتى المراسيم والقوانين والنظم ومنها المرسوم القاضي بحصر المفروشات الخشبية بالوزير فيأتي التنفيذ مفروشات من اصناف عالية لكل صاحب نعمة او نفوذ على حساب المدخر اللبناني».

وسأل أبو رزق، «أي سياسة هي هذه، لا تتذكر المعطيات المالية الا عندما يطرح تصحيح محدود لأحوال الفقراء فتقوم الضجة وينفجر الصراع ويعلو التهديد، علماً أن تحسين ظروف عيش العمال والموظفين في القطاع العام لا يساوي، وبكل تأكيد والتزام، الا جزءاً بسيطا من المبالغ الذاهبة سمسرات ومفروشات وسفراً وضيافة وزهوراً، وسائر أبواب الإهدار الذي لا ينتهي اي سياسة هي هذه، لا تجد ردا على المطالب المحقة الا بطعن الحركة العمالية ومحاولة الإعتداء على وحدتها وتفريخ نقابات واسماء، وهو ما نتعامل معه بمزيد من الوحدة وبتضامن هيئات عربية ودولية دانت ممارسة الحكومة وبإقرار مشروع هكيلية نقابية». وأعلن «رفضنا المطلق لسياسات الدولة الرامية الى تقسيم الحركة النقابية وتفتيتها وشرذمتها، ومحاولتها اليائسة لمصادرة قرارها المستقل».

واكد ابو رزق «إننا لن نسكت بعد اليوم، والحركة النقابية لن تسكت، والشعب لن يسكت، وهذا ايار ايها العمال الفقراء، انه ايار، يا كل اللبنانيين المقهورين، ايار حركة احتجاج مفتوحة، ايار اضرابات وتظاهرات حتماً حتماً. في وجه الظلم والقهر، في وجه الإحتكار واصحابه، في وجه الغلاء واصحابه، في وجه مدارس باقساطها الهائلة ومستشفيات بتعرفاتها التي لا ترحم، في وجه فارضي الضرائب والرسوم، في وجه مدمري لبنان بالدين والإهدار. انه ايار يا كل اللبنانيين المقهورين، تعالوا اليه لانقاذ بلادكم، ولارساء خيارات الإصلاح الحقيقي الشامل، نعم للإصلاح بل للتغيير بديلاً من التدمير، وللدولة العادلة بديلاً من المزرعة، وللوحدة الوطنية مدخلاً الى الوفاق والسلام الحقيقي والإستقلال والسيادة، نعم لجنوب محرر من الإحتلال الإسرائيلي البغيض ولمقاومة قوية ولتطبيق القرار الرقم ٤٢٥ كاملاً من دون شرط».

الدكتور إدمون نعيم، حاكم مصرف لبنان السابق، لـ«الميزان»:

لا تخافوا على لبنان من إسرائيل إنما من نظرة العرب اليه

■ يعتقد حاكم مصرف لبنان السابق الدكتور إدمون نعيم أن السياسة المالية لحكومة رفيق الحريري تفتقر الى «خطة تحدد للإنماء والإعمار الأولويات التي يجب تحقيقها في ضوء الإمكانات المالية».

و«أن مجرد تحسن سعر صرف الليرة ليس في ظروفنا مؤشرا لإزدهار الإقتصاد، بل هو مربوط حصراً بالهالة المالية التي يتمتع بها رفيق الحريري».

كما يتوقع الدكتور نعيم إنجاز العمل في الوسط التجاري خلال فترة تتراوح بين نصف قرن وقرن. ويرى حاكم مصرف لبنان السابق أنه كان بإمكان الحكومة اللبنانية إستثمار أموال شركة «سوليدير» بصورة أكثر فائدة لها، وأما إذا تغيرت حكومة الحريري، ولم يحقق لبنان إزدهاراً إقتصادياً، فاننا «سنكون معرضين لكارثة مالية إقتصادية إجتماعية...».

وبالنسبة الى سرية المصارف، التي أثارتها سابقا «الميزان» فيرى الدكتور نعيم أنه يجب الإستناد الى مناقبية التعامل بين اللبنانيين أو الغرباء، أولا، وثانياً الى ضرورة مراقبة أعمال المصارف بدقة، وثالثاً الى ما هو سائد الآن في العالم من ملاحقة الأموال الوسخة التي يتم تبييضها بوساطة المصارف».

وبالنسبة الى مصير إقتصاد لبنان إذا ما تحقق السلام مع إسرائيل، يقول حاكم مصرف لبنان السابق، إنه غير خائف من إسرائيل في هذا المضمار وإنما من بعض الدول العربية وذلك لأن لبنان يمتاز بخاصية من شأنها جذب العرب والأجانب اليه..

وبين الدكتور إدمون نعيم و«الميزان» دار سؤال وجواب:

□ ما هو رأيكم في السياسة المالية التي تتبعها حكومة رفيق الحريري؟

- «بشكل عام، يمكن القول أنه ليس هناك خطة مدروسة بالعمق في ضوء الأوضاع الحاضرة من أجل تحديد الموارد المالية للدولة وقيمة كل مصدر من مصادر تلك الموارد. وتوسعاً في الجواب، يمكن أيضا القول بأنه ليس هناك خطة ظاهرة تحدد للإنماء والإعمار الأولويات التي يجب تحقيقها في ضوء الإمكانات المالية. ويمكن أيضاً أن نضيف أن إتباع الرئيس الحريري مسيرة القروض الخارجية، بالشكل الذي تمت فيه تلك المسيرة، من شأنه ان يثقل كاهل الدولة اللبنانية في المستقبل عندما تستحق تلك القروض. بينما لا نجد إمكانات تحقيق الدولة اللبنانية، في هذه الأيام وفي المستقبل، حق تاريخ إستحقاق القروض، أية مداخيل بالعملات الأجنبية يمكنها أن تفي بوساطتها تلك الإستحقاقات، علماً بأننا ذكرنا وكررنا ذكر وما نزال نكرر أن مجرد تحسن سعر صرف الليرة ليس في ظروفنا مؤشرا لإزدهار الإقتصاد، بل هو مربوط بالهالة المالية التي يتمتع بها الرئيس الحريري. وقد أكد ذلك ما حصل عندما اعتكف الحريري مرتين أو ثلاث مرات عن الحكم لمدة وجيزة ولأسباب عدة».

□ إذن... ماذا سيحدث لو تغيرت حكومة الحريري؟

- «لو تغير الحريري، في مرحلة انتقالية، من الممكن في مرحلة إنتقالية، ان تستند الحياة اليومية، وخصوصاً حياة ذوات المداخيل الضعيفة، الى تحسن أجور هؤلاء، بوساطة تحسن سعر صرف الليرة اللبنانية. ويمكن بعد هذه المرحلة الإنتقالية ان نصل، لأسباب عدة، منها تبدل الأوضاع الدولية في شرقنا العربي، الى أوضاع تؤشر لصالح الإزدهار الطبيعي للإقتصاد اللبناني. فعندما تكون المرحلة الإنتقالية، التي ذكرت، قد ساعدت اللبنانيين على المضي في حياة إجتماعية مقبولة. أما إذا لم نتمكن من الوصول الى حالة الإزدهار تلك فنكون معرضين لكارثة مالية إقتصادية إجتماعية إذا ما ترك الرئيس الحريري الحكم، أو إذا أفل نجمه في حدس اللبنانيين كما هو الآن».

□ مادمنا نتحدث عن تغير في محيط لبنان العربي، ماذا سيحدث للإقتصاد اللبناني في ظل السلام الموعود مع إسرائيل؟

- «إن إزدهار لبنان بل أي بلد، لا يستند فقط الى التقنيات المادية والنظرية المتوافرة فيه. بل الى عدة عوامل أهم من تلك التقنيات منها الإتصالات العملية بين هذا البلد والبلدان الأخرى، وجاذبية لبنان، بحد ذاته، للبلدان الأخرى. ففي لبنان تتوافر إتصالات بالبلدان الخارجية وجاذبيات اجتماعية لا تتوافر في إسرائيل.

وعليه، فانا لست خائفا من إسرائيل، على الإطلاق. بل انا خائف من نظرات بعض الدول الشقيقة الى الدولة اللبنانية. ويكفيك أن تلاحظ، إستنادا الى ما كان متوافرا في لبنان، وما نراه حاصلاً الآن لتعرف باننا لم ننجح بعد في احراز ثقة الأجانب بإمكانية العيش في لبنان للإنطلاق منه بعد ذلك الى الإستثمارات في الدول العربية الشقيقة. وهذه الثقة هي، بحد ذاتها، مصدر ثروة للبنان. ويجب أن نحاول، ما باستطاعتنا، كي نؤكد هذه الثقة وندعمها حتى نجتذب للإقامة في لبنان كل الأجانب الذين يرغبون الإرتباط إقتصاديا وتجاريا بكل أشقائنا العرب».

□ مادمنا نتحدث عن الأموال العربية والأجنبية وأهميتها للبنان، فلماذا لا تعود الأموال اللبنانية الى لبنان؟

- «لقد سمعت هذا الكلام كثيرا، وما أزال أسمعه. ولذا أود أن أرد على جوابك بسؤال جواب: أين تريد أن يوظف هؤلاء اللبنانيون أمواله في لبنان؟ في أية مشاريع تريد أن يوظفوا أموالهم فيها؟ ولا أريد أن أتكلم عن درجة الثقة بالأمان في لبنان حتى الآن. هذا. ويتحدث في هذا الموضوع بعض الدول التي يطلب منها لبنان المساعدات».

□ لنعود اى أوضاعنا الداخلية، ماذا عن الدين العام؟

- «إذا ما كان تحسن صرف الليرة اللبنانية، كما أعتقد مرتبطاً بوجود رفيق الحريري في الحكم، أي طالما هو في الحكم، بشكل أو بآخر، أن تتمكن الدولة اللبنانية من تأمين تسديد الديون الأجنبية شرط أن تبقى ثقة اللبنانيين العمياء بقوة الحريري على ضبط صرف سعر الليرة اللبنانية.

أما بالنسبة الى الدين الداخلي، أي الدين بالليرة اللبنانية، فاذا ما استقر سعر صرف الليرة اللبنانية على حد معين، إستناداً الى عوامل طبيعية لا اصطناعية كما هو الوضع الآن، فعند ذلك لا يعود من أهمية لهذا الدين الداخلي. ولا يمكن أن يشكل أي عبء على قوة الليرة اللبنانية، ذلك أن الدائن شبه الوحيد الذي يمسى مالكاً زمام ما يترتب على الدولة اللبنانية يكون مصرف لبنان المركزي الذي هو جزء من الدولة، ويمكن لهذه أن تضع ما تراه مناسبا من شروط لتسديد هذا الدين للمصرف المركزي. كما يمكنها نظرياً أيضاً أن تلغي كامل هذا الدين بقانون يصدر عن المجلس النيابي، علما بأنه يتوافر للدولة اللبنانية في مصرف لبنان ٨٠ في المائة من قيمة الذهب الموجود فيه، ذلك أنه، بمقتضى قانون النقد والتسليف، يعود الى الدولة اللبنانية من أرباح مصرف لبنان ٨٠ في المائة حتى يبقى في مصرف لبنان ٢٠ في المائة. وعندما أقول أنه يعود الى الدولة اللبنانية ٨٠ في المائة من قيمة الذهب فانني استند الى سعر الذهب عندما اشتراه مصرف لبنان، اذ كان ضئيلاً جدا لا يحسب في ضوء السعر الحالي الراهن».

□ سمعنا مؤخراً أقاويل عديدة عن رفع الغطاء عن السرية المصرفية في لبنان. فما هو رأيكم في هذا؟ وما هو رأيكم في عملية تبييض الأموال الوسخة؟

- «إنني عندما أتكلم عن السرية المصرفية أستند الى مناقبية التعامل بين الناس لبنانيين أو غرباء، أولا. وأستند ثانياً الى ضرورة مراقبة أعمال المصارف بدقة. وثالثاً ما هو سائد الآن في العالم من ملاحقة الأموال الوسخة التي يتم تبييضها بوساطة المصارف. فإذا كان السببان الأولان يتعلقان محضا بالدولة اللبنانية، فالسبب الثالث يتجاوز حدود الدولة اللبنانية لكون دول كبرى مهتمة جداً جداً بملاحقة أصحاب الأموال الوسخة والحؤول دون تبييضها، وعليه، إذا كنا نرضى بانتفاء المناقبية بالنسبة الى السببين الأولين فذاك رهن بإرادتنا. وأما بالنسبة الى السبب الثالث، فهناك دول كبرى تتدخل ولا تسمح بمواصلة أن يكون لبنان ملجأ للأموال الوسخة وتبييضها. وعليه يصبح أمرنا بمواجهة تلك الدول الكبرى».

□ «يعاني المواطن اللبناني من وطأة غلاء المعيشة وذلك لأن أسعار المواد الأولية هي في إرتفاع مستمر، فما هو رأيك في التضخم في لبنان؟

- «عادة يتكلمون عن التضخم بمعناه العادي البسيط لا بمعناه النقدي، فالتضخم الأخير، أي النقدي، يفسر بإحدى نتائجه المهمة، فيقال بأنه عندما تزداد مداخيل بعض الناس يهب هؤلاء لشراء حاجيات أو بضائع ليسوا هم بحاجة ضرورية لها. فترتفع الأسعار ويحصل الغلاء نظراً لكون الطلب على الشراء يزداد. بينما عندما نتكلم نحن هنا في لبنان عن التضخم نعني به انفلاش الكتلة النقدية. وبالتالي، انحسار القوة الشرائية للمداخيل. بينما أسعار أغلب السلع تبقى بحد ذاتها مرتبطة بإرادة مصدري هذه السلع من الخارج، وليس بإرادة بائعي هذه السلع في لبنان. وبتعبير آخر، إن أسعار السلع المستوردة تحدد بالعملة الأجنبية من قبل منتج ومصدر هذه السلع وتباع في لبنان إستنادا الى أسعار المنتج والمصدر، إنما لا يشتري اللبناني تلك السلع إلا بصرفه ما يدخل عليه من أموال بصورة عامة بالعملة اللبنانية التي تكون قيمتها قد تدنت».

□ ... وماذا عن الإستثمارات في لبنان؟

- «هناك في لبنان إنتاجات للإستهلاك الداخلي، ويمكن توظيف في هذه الإنتاجات المحصورة الحدود. إنما بالنسبة الى الإنتاج من أجل التصدير فمجالاته أصبحت ضيقة جداً في لبنان، وهي مرتبطة بأسعار اليد العاملة التي ما تزال متدنية حتى اليوم. وتوقع المنتجين للتصدير أن ازدياد أسعار اليد العاملة يجعلهم يحجبون عن تجديد مصانعهم لوجود مخاطر بالنسبة الى التصدير في ضوء ذلك التوقع، إنما هناك بعض المجالات التي يمكن أن نعتني بها، ويجب أن نعتني بها، كالقطاع المصرفي والسياحي. فالقطاع السياحي، في رأيي، هو، بالنسبة الى لبنان، منجم من الذهب. ولكن، حتى الآن، لا يتوافر فيه عاملان مهمان:

الأول هو الثقة بالأمن، والثاني هو النظافة.

وبالنسبة الى القطاع المصرفي فهو مصدر مهم للثروات، وإنما يجب أن ينظم بدقة ومناقبية، ويردع أغلب أصحاب المصارف من التلاعب بالأموال المودعة لديهم. وعليه، بالتالي، إننا ندعم الرقابة على المصارف ورفع، ضمن المعقول، السرية المصرفية».

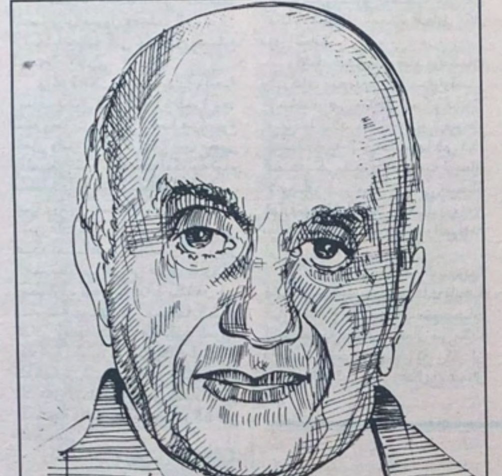
□ يقول البعض إن شركة «سوليدير» قد جمعت أموال اللبنانيين، ولم يعد معهم أموال لإنفاقها في الأسواق. فهل هذا هو الداعي الى الركود في الحركة التجارية في لبنان؟

- «لا شك في ان النشاطات التجارية مرتبطة بالمداخيل، ومع ان التوظيف في البناء هو مفيد، إلا أن الوسط التجاري لا يمكن إشادته إلا خلال نصف قرن أو قرن من الزمن. إلا أن أسعار الأراضي ترتفع، وتبقى الأراضي موجودة ويزداد سعرها. وشركة «سوليدير» تؤمن أرباحا للذين إشتروا أسهمها، ولكن كان بإمكان الدولة ان تستفيد من هذه الأموال أكثر من إستفادة النشاط التجاري. وسندات الخزينة تؤمن أرباحاً لا بأس بها، ولكن هؤلاء معرضون، في أي لحظة، لتدني سعر صرف الليرة اللبنانية، وكان بإمكان المستكتبين أن يضعوا أموالهم في المصارف حيث بامكانهم سحبها عند غب الطلب».

□ واخيرا... ما هي كلمتك الأخيرة؟

- «أتمنى على اللبنانيين أن يعوا لمصيرهم، وأن يوصلوا الى السلطة أشخاصاً يتمتعون بالنزاهة والمعرفة والجدية حتى يوصلوهم الى الشاطيء الأمين».

حادثه - محمد عطوي



العمل في وسط بيروت التجاري سيستغرق مابين قرن ونصف قرن وكان بامكان الدولة استثمار أموال «سوليدير» بصورة أفضل

سلة الأخبار

جردة حساب

■ قرأنا في مجلة «لوكوميرس دو لوفان»، التي تصدر مرتين في الشهر باللغة الفرنسية، أن واردات لبنان في السنة الماضية بلغت ٥٧٢ مليون دولار فقط.

إيطاليا، حسب المجلة المتخصصة كانت اكبر المصدرين الى لبنان بما قيمته ٧٩٩ مليون دولار تليها المانيا برصيد ٥٨٩ مليونا والولايات المتحدة بمبلغ ٥٥٥ مليون دولار ثم فرنسا ٥٣٤ مليوناً وسوريا ٢٦١ مليون دولار.

وجاءت الإمارات على رأس الدول المستوردة من لبنان بما قيمته ١٠٣ ملايين دولار، ثم السعودية ٨٧ مليوناً وسوريا ٦٢ مليوناً والكويت ٣٢ مليوناً، ثم فرنسا ٢٦ مليون دولار. وكانت الصادرات الرئيسية من لبنان هي الورق بمبلغ ٨٧ مليون دولار ثم المحارم الورقية ٦٨ مليون دولار والمعادن الخام ٥٤ مليوناً والحجارة الكريمة ٥٢ مليوناً، ثم المنتوجات الغذائية ٤٩ مليون دولار.

أما الواردات الرئيسية فجاء على رأسها سلع كهربائية بما قيمتها ٩٣١ مليون دولار، ثم السيارات ووسائل النقل ٦٨٨ مليوناً والمعادن ٦٠٠ مليون والمعادن الخام ٥٤٧ مليوناً، ثم المنتوجات الغذائية ٤٨٦ مليون دولار.

قروض مصرف الإسكان

■ جوزف ساسين، رئيس مجلس إدارة مصرف الإسكان ومديره العام، وعد بأن يبدأ المصرف في تمويل قروض سكنية لجميع الموظفين في الأشهر القليلة المقبلة.

وقال ساسيين، إن قرض الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، وقيمته ٥٠ مليون دولار اميركي، يكفي لألفي قرض سكني، وأنه مخصص للأشخاص الذين يشكون من أزمة سكن حقيقية وليس ازمة تملك.

أضاف جوزف ساسين أن مصرف الإسكان ينتمي الى القطاع الخاص بنسبة ٨٠ في المائة وأكد أنّ استمرار عمله مؤمن في شكل دائم، وبالتالي لا ضرورة لهذا التهافت لأن لدى المصرف أموالاً ذاتية اضافة الى الأموال العربية. ومضى يوضح أن «أموال المصرف مخصصة حاليا للمواطنين الذين يعيشون ازمة سكن، اي العائلات التي تشارك عائلة أخرى في السكن. كما أن الأولوية في القرض هي للمهجرين الذين ينوون اعادة بناء منازلهم التي هدمت في الحرب بنية التزام السكن صيفاً وشتاء». وأكد أن «هناك مراقبة للتحقق من الأمر».

وذكر ساسين بأن «اتفاق القرض العربي حدد سقف القرض بقيمة ٤٠ ألف دولار لمن يصل دخلهم الى ٩٠٠ دولار شهريا و١٥ ألف دولار لمن يصل دخلهم الى ٣٠٠ دولار شهرياً».

مناقصة جديدة...

■ دعت الحكومة اللبنانية الراغبين في الإشتراك في مناقصة لتشييد مجمع تجاري في المدينة الرياضية الى تقديم عروضهم لتمويل وانشاء وتشغيل المجمع التجاري لفترة زمنية محددة ومن ثم اعادته الى الدولة.

واوضح مجلس الإنماء والإعمار بأن المشروع سينفذ على عقار مشاع مساحته الإجمالية تقدر بمائة وسبعين ألف متر مربع، وفقاً للتصاميم التي وضعها الإستشاري المعين من قبل الحكومة.

ودعا المجلس الراغبين في الإشتراك في المناقصة الى ان ينتظموا ضمن كونسورتيوم مؤلف من ممول، شركة إدارة وتشغيل مجمعات تجارية، وشركات مقاولات. وما يجدر ذكره في هذا الصدد ان العمل يجري على قدم وساق للإنتهاء من المرحلة الأولى لتعمير المدينة الرياضية التي أنشئت عام ١٩٥٧ واستقبلت الدورة الرياضية العربية الثانية ثم دمرها الطيران الإسرائيلي خلال اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ وبناء قسم من المدينة الرياضية بقيمة ٤٩,٦ مليون دولار رسا في آب/ أغسطس ١٩٩٤ على شركة «ترافلغر هاوس».

تراجع الصادرات من البقاع

■ في تقرير عن نتائج سنة ١٩٩٤ أعلنت غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع، أن قيمة الصادرات المصادق على منشئها في الغرفة بلغ نحو ٦٠ مليار ليرة لبنانية مقابل نحو ٦٤ مليار ١٩٩٣، اي بتراجع نسبته ٦,٤٣ في المائة. وشكلت الصادرات الصناعية نحو ٤٣ في المائة من اجمالي الصادرات، اي بنسبة ٧٢ في المائة وعزا تقرير الغرفة هذا التراجع الى عوامل انعكست سلباً على الوضع الزراعي انتاجا وتصديراً، وهي الظروف المناخية المتقلبة وانتشار الأمراض الفطرية والقوارض والمنافسة في الأسواق الطبيعية للإنتاج اللبناني وتلف قسم من بذار البطاطا وتوصل عدد من الدول العربية الى مرحلة الإكتفاء الذاتي.

وأفاد التقرير أن حملات مكافحة المخدرات والإتجار بها في البقاع استمرت في ثبات على الرغم من الخسائر البشرية التي تلحق بأجهزة الأمن والكلفة الباهظة التي تتكبدها الحكومة. ولفتت الغرفة الى ان التقارير الرسمية والأمم المتحدة تؤكد خلو لبنان من هذه الزراعة.

وأوضح تقرير غرفة زحلة، ان السلع البقاعية وصلت الى ٥٥ دولة عربية واجنبية في سنة ١٩٩٤ واستوردت الدول العربية نحو ٨١ في المائة من اجمالي الصادرات. وأشار الى ان سلعاً بقاعية وصلت الى بلدان اسيوية للمرة الأولى. وتناول التقرير قطاع البناء في محافظة البقاع. وقال انه شهد نشاطاً بارزاً، اذ سجلت حركة البناء اعلى نسبة بين المناطق اللبنانية اذ بلغت ١١٠,٨ في المائة بالمقارنة مع ما كانت عليه سنة ١٩٩٣ .

غزة - اريحا

بروتوكول تجاري مع مصر وسعي للإستثمار السعودي في القدس

■ يتم توقيع اتفاق تجارة جديد بين سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني ومصر لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما. وكان محمود محمد محمود، وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية المصرية قد ترأس سلسلة من الإجتماعات مع الوفد الفلسطيني الذي ترأسه أحمد قريع، وزير الإقتصاد والتجارة في غزة - أريحا، حيث تم استعراض سبل إزالة العقبات التي تحول دون انسياب السلع والخدمات بين مصر وغزة واريحا.

وبمقتضى الإتفاق تشكلت لجان فنية عدة تضم عددا من الخبراء والفنيين من الجانبين ويرأسها كمال رزق رئيس هيئة التمثيل التجاري ويشارك فيها ممثلو قطاعات التجارة الخارجية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات وهيئة التصنيع والبنك المركزي ووزارات الزراعة والصناعة والمالية والنقل والخارجية واتحاد الغرف التجارية ، وقد اعتبر ان عمل اللجان هو حجر الزاوية لوضع المبادىء التي من شأنها انسياب حركة التجارة بين البلدين، فأكد الوزير محمود على ضرورة ان تكون البداية للتعامل خطوة ايجابية وواقعية مع مراعاة وضع إطار يسمح بالتبادل التجاري من دون اية اضرار لقطاعات الزراعة او الصناعة او الخدمات في كلا البلدين.

وأضاف الوزير المصري بأنه اذا كانت السوق العربية المشتركة لم تتحقق بعد فانه على الأقل يمكن تحقيق «سوق فلسطينية مشتركة» مشيرا الى ان عجز الميزان التجاري المصري يبلغ نحو ٧ مليارات دولار ولذا يجب ان نشتري من الأسواق العربية ومنها فلسطين طالما ان هذه السلع المطلوبة موجودة وبالجودة نفسها في اسواقنا العربية، كما ان الجانب الفلسطيني ايضا يشتري سلعا ومنتوجات بنحو ملياري دولار ويجب أن يحصلوا على احتياجاتهم من السلع المصرية. واكد احمد قريع وزير الإقتصاد الفلسطيني بأن غزة - اريحا بحاجة الى الدعم المصري في فترة تحديات كبيرة فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل. وأضاف: «إن هناك قضايا مهمة سوف نبحثها في اطار الإجتماعات المصرية - الفلسطينية وأهمها اجراءات التعاون الإقتصادي والتجاري ودور شهادة المنشأ وحركة السيارات وأنواع السلع التي يتم الإتفاق الفوري على تبادلها».

وقال المسؤول الفلسطيني: «لقد تعلمنا درساً من اعتمادنا على المنتج الإسرائيلي نظرا لوجود منتوجات مصرية وعربية بجودة عالية».

واعلن ان شحنات من الإسمنت المصري والبترول وصلت الى غزة - اريحا أضافة الى عدد من السلع المصرية الأخرى.

واكد قائلا: «سنبدأ بداية واقعية وسوف نصل الى التجارة الحرة بعد ذلك وسوف نبحث أيضا موضوع الغاز والربط الكهربائي بين مصر وفلسطين كما سنبحث أمكانية قيام منطقة تجارة حرة ومنطقة صناعية في غزة ورفح ومدى امكانية قيام مشروعات تخزين وتصنيع وتعليب في هذه المناطق. واشار الوزير الفلسطيني الى ان هناك شركات ومصارف مصرية بدأت بالفعل في ممارسة عملها في منطقة الحكم الذاتي ومنها «شركة المقاولون العرب» وبعض المصارف وشركات التأمين مؤكدا ان الباب مفتوح لمناقشة مشاكل الإنتقال والأمن ودعم الدول المانحة والممولة للحكم الذاتي الفلسطيني.

وأكد أحمد قريع من جهة ثانية، أن حجم ما يصل من الدعم والمنح للسلطات الفلسطينية أقل من الإلتزامات المطلوبة او لاحتياجات البنية الأساسية، وكان متوقعا ان يبلغ هذا الدعم من هذه الدول المانحة نحو ٨٠٠ مليون دولار لذلك لا بد أن تعتمد سلطة الحكم الذاتي على نفسها، مشيرا الى ان هناك أستثمارات الان بدأت تبرز في منطقة الحكم الذاتي منها شركة رأس مالها ٢٠٠ مليون دولار وشركة أخرى بـ ١٠٠ مليون دولار وبنك للتنمية برأس مال نحو ٢٥٠ مليون دولار.

وقال ان الإستثمارات الفلسيطينية يجب أن تأخذ الدور الريادي بالإضافة الى دعم العرب أنفسهم لفلسطين. وأضاف: «إننا بصدد وضع صياغة أسس عملية لسياستنا ونحن حريصون على ابراز دور القطاع الخاص في الفترة المقبلة».

على صعيد أخر، بعد اجتماعه وبعض رجال الأعمال السعوديين مع فيصل الحسيني، (مسؤول القدس في السلطة الفلسطينية)، اعلن عبد الرحمن الجريسي، رئيس مجلس الغرف السعودية ورئيس غرفة تجارة الرياض، عن رغبة رجال الأعمال السعوديين واستعدادهم للإستثمار في مشاريع في القدس ومناطق فلسطينية أخرى تحت سلطة الحكم الذاتي، إلا أنه شدد على ضرورة توافر أولويات لضمان الإستثمار في ظل تراخي عملية السلام. واتهم الجريسي في هذا الصدد إسرائيل بالسعي لتحقيق مطالبها في فتح مجالات للتعاون واقامة العلاقات الإقتصادية مع العالم العربي والسعي لإقامة سوق شرق أوسطية من دون إعطاء متطلبات السلام العادل لكل دول المنطقة.

وكشف الجريسي قيام مؤسسات وشركات سعودية بدراسة اوضاع الإستثمار في مناطق الحكم الذاتي تمهيدا للإستفادة من الفرص الإستثمارية التي تتيحها في هذا الصدد على الحرية المطلوبة لرجال الأعمال السعوديين في اتخاذ قراراتهم الإستثمارية حيث يريدون بما قد يعود بالفائدة عليهم والمساهمة في تطوير بلد عربي شقيق.

واعتبر رئيس الغرفة السعودية فكرة الإستثمار عبر شركات قابضة في الخارج مناسبة للتوجهات الإستثمارية لرجال الأعمال من بلاده داخل الأراضي الفلسطينية. وقال ان هناك الكثير من رجال الأعمال السعوديين الذين اتجهوا فعلا الى الإستثمار في المنطقة.

وكان الحسيني، الذي قدم خلال اللقاء عرضا عن الأوضاع التي تعيشها القدس، دافع خلال حوار تبادله ورجال الأعمال السعوديين عن اضطرار الطرف الفلسطيني الى توقيع اتفاقات اقتصادية مع اسرائيل، ورأى ان الظاهرة لا تبرر اختراق قوانين المقاطعة العربية لها، مشيرا الى ان الإتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية تأتي في اطار تقنين علاقات اقتصادية فرضتها ظروف الإحتلال، في حين يمهد خرق الأطراف العربية لقوانين المقاطعة الى اقامة علاقات اقتصادية اسرائيلية - عربية اوسع وتشكل مكافأة لإسرائيل قبل ان تقدم ما هو مطلوب منها في اطار عملية السلام.

وأكد فيصل الحسيني قدرة الطرف الفلسطيني في المدينة على ضمان الإستثمارات وضمان حرية حركة رأس المال في القدس وغيرها من المناطق الفلسطينية. واعتبر المخاوف التي يفرضها الوجود الإسرائيلي مكافأة لإي محاذير استثمارية في اي بلد اخر، لكنه اشار في الوقت نفسه الى ان اسرائيل لا تستطيع ان تتعامل مع الإستثمارات في القدس بقوانين تخالف التي تنفذها في غيرها من المناطق الإسرائيلية لأنها تعتبر القدس الشرقية جزءاً منها.

وقال: إن الباب مفتوح للمستثمرين السعوديين للإستثمار في القدس والأراضي الفلسطينية. مشيراً الى ان بعض السعوديين يشارك فعلا في شركات إستثمار قائمة.

وشدد الحسيني على ضرورة تركيز الإستثمارات في مدينة القدس الشرقية.

ودعا في هذا الصدد الى التعاون مع الشركات الفلسطينية لضمان ان يكون المال في خدمة الصمود والبقاء الفلسطيني. وذكر في هذا المجال ان مجالات الإستثمار في القدس والمناطق الفلسطينية تشمل الصناعات الغذائية والزراعية وصناعة البناء، وكل ما يتعلق بالبنى التحتية، الى جانب الصناعات السياحية في مدن القدس وبيت لحم واريحا والناصرة والخليل. كما شدد على الحاجة الى التوسع في مشاريع الإسكان الذي قال إنه يشكل فرص إستثمار كبيرة مشيرا الى ضرورة تأمين ثمانية آلاف وحدة سكنية لاسكان ٤٠ الف فلسطيني.

الأردن

«تنظيف» الديون الداخلية بعد «الوعود الإيجابية» للديون الخارجية



الملك حسين

■ كشف النقاب، أخيراً، عن تقارير أوروبية تناولت الإقتصاد الأردني واداء الإستثمارات فيه.

ولم تكن تلك التقارير، التي جوبه بها عدد من المسؤولين الرسميين الأردنيين الذين جالوا في المدة الأخيرة غير عاصمة أوروبية، لصالح توجهات الحكومة الأردنية الإستثمارية.

فقد كشفت التقارير عن قصور في هذه التوجهات، فهناك مشاريع خاسرة قائمة وتدعم حالاً، وأخرى لم ينظر اليها يمكن أن تحقق درجة عالية من الربحية في حال اعادة دراسة جدواها وتطويرها.

وقد طلعت أصوات في مجلسي النواب والأعيان، تدعو اللجان المختصة في المجلسين الى تدارس هذه التقارير والأخذ بالمقترحات الأوروبية المتضمنة فيها.

وفي وقت تنزل هذه التقارير على الكلام في الأروقة الإقتصادية والسياسية في عمان، اخذت وزارة الصناعة والتجارة، تعد العدة لمخاطبة عدد كبير من رجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج في اطار خطة وطنية شاملة تستهدف خلق اجواء تمهد لتوسع متوقع في الإستثماراتامدعومة من جهات مانحة دولية.

وقد وضعت كوادر الوزارة كشوفاً بأسماء المستثمرين والتجار الأردنيين الناشطين في الخارج لدعوتهم الى حضور مؤتمر عمان الإقتصادي التي دخلت تحضيرات عقده حيز التنفيذ.

من جهة أخرى تسرب في عمان مضمون مذكرة وجهها الإتحاد الأوروبي مؤخرا الى الحكومة الأردنية جاء فيها ان دول الإتحاد قررت تخصيص ١١ مليار وحدة نقد اوروبية لدعم دول المنطقة ينتظر ان يحظى الأردن بنسبة ٢٥٪ منها.

وقد أكدت مصادر أوروبية في بروكسيل ما سرب، وأضافت أن نصف هذه المبالغ ستدفع فوراً للدول التي ستكون مشاريعها الإستثمارية التي تحظى بامكانية عالية للربحية جاهزة مع نهاية شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٥ على ان يخصص النصف الآخر كقروض ومساعدات طويلة الأجل تقدم للدول المعنية.

وأضافت المصادر ذاتها ان جولة الملك حسين الأخيرة في عدة عواصم غربية انجزت عدة نتائج اقتصادية قطاعية ستتبلور خلال الأيام القليلة المقبلة عن طريق المؤسسة الأردنية للإستثمار باعتبارها الذراع الإستثمارية للحكومة الأردنية.

وقبالة ذلك تتجه الحكومة الأردنية نحو، ما سمته مصادر مقربة من الرئيس زين بن شاكر، «عملية تنظيف» الديون الداخلية بعد نجاح جولة الملك حسين الأوروبية والأميركية وحصوله على «وعود» في ما يتعلق بالديون الخارجية المتراكمة التي تنيخ بكلكلها على الإقتصاد الأردني.

ويفترض ان تبدأ هذه العملية من خلال «تعويم» اسهم المؤسسة الأردنية للإستثمار في سوق عمان المالي، على ان تستخدم فروقات بيع اغلبية هذه الأسهم (حوالى ٨٠٪) بعد التعويم لسداد ديون القطاع العام الداخلية للقطاع المصرفي الأردني والبالغة ٣٢٠ مليون دينار أردني.

اما الهم الإقتصادي المرحلي التالي للحكومة الأردنية فيرتكز على اعداد التشريعات الجديدة اللازمة للحفاظ على موقع الأردن كساحة تستقطب فعاليات الإستثمار في السنوات المقبلة بما يتناسب مع الخصوصية الأردنية.

وتشمل التشريعات الجديدة الجمارك والضريبة والشركات والسوق المالي وتحديد سعر صرف الدينار وتنظيم سوق الكفاءات والقيود البنكية والإئتمانية.

على صعيد آخر، ابرم الأردن ولبنان اتفاقا ثنائيا ينص على تنظيم انتقال الأشخاص والبضائع على الطرق بين البلدين وتسهيل حركة الترانزيت.

ويقضي الإتفاق بتشكيل «لجنة مشتركة دائمة» لمتابعة حركة النقل البري و«دراسة المعوقات والرسوم والضرائب وبدلات الخدمات تمهيدا للوصول الى حل مقبول منهما». وستجتمع اللجنة بالتناوب كل سنة او بناء على طلب احد الطرفين كلما دعت الضرورة.

وبحسب مصدر مأذون له بالكلام، قرر الجانبان خفض الرسوم والضرائب المفروضة على عبور شاحنات كل من البلدين الى البلد الاخر الى اقل من ١٥٠ دولاراً للشاحنة الواحدة، بعد ان كانت تتجاوز ٥٠٠ دولار.

كذلك تعهد كل من البلدين بأن «تمنح السلطات المختصة لديه جميع التسهيلات الممكنة للمستوردين والمصدرين للإفادة من المرافىء والمطارات والمناطق الحرة القائمة في البلد الاخر».

العراق / الأردن

أنبوب للنفط من «حديثة» الى «الزرقاء» كلفته ١,٤ مليار دولار وطاقته ٢٥٠ ألف برميل

■ بعد أشهر من تضارب الشائعات والتكهنات، حسم سميح دروزة، وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردنية، كل الكلام حول مد أنبوب للنفط بين العراق والأردن. فأعلن بعد لقائه نظيره العراقي الدكتور صفاء هادي جواد، أن عمان تأمل في أن يبدأ العمل خلال ستة أشهر في المرحلة الأولى من خط أنابيب يجري فيه النفط العراقي الخام الى «مصفاة الزرقاء» في الأردن، لتوفير النفقات الباهظة لنقل النفط العراقي بوساطة الصهاريج الضخمة.

وكان سميح دروزة حضر الى بغداد لتجديد الإتفاق الثنائي بين البلدين الذي يحصل الأردن بموجبه على حاجته من النفط، بموجب استثناء خاص لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الذي يحظر على العراق تصدير نفطه الى الخارج.

وبموجب الإتفاق الذي يجدد سنوياً يحصل الأردن على نحو ٨٠ الف برميل من النفط يومياً تنقل في صهاريج ضخمة تعبر الحدود كل يوم وتنقل ٦٠ الف برميل من النفط الخام و٢٠ ألف برميل من المحروقات العراقية الى مصفاة النفط الأردنية التي تقوم بتكرير النفط الخام وتوزيعه على المستهلكين.

وقال دروزة في عودة الى خط الأنابيب، إن بناء المرحلة الأولى منه ستبدأ من مدينة «حديثة»، شمال غرب العراق الى مصفاة الزرقاء بحمولة ٧٠ الف برميل يوميا سيحتاج الى حوالى سنتين.

ويبلغ الطول الإجمالي لخط الأنابيب ٩٥٠ كيلومتراً في مرحلتين يمتد فيها من العراق الى ميناء العقبة، الا ان المرحلة الأولى التي يبلغ طولها ٦٠٠ كيلومتر ستكون من منطقة حديثة التي تنقل فيها حاليا عربات صهاريج النفط العراقي الى مصفاة الزرقاء.

وفي المرحلة الثانية وطولها ٣٥٠ كيلومتراً سيتم مد خط الأنابيب من مصفاة الأردن الوحيدة حاليا في الزرقاء الى مدينة العقبة المطلة على البحر الأحمر لنقل ما يقدر بنحو ١٨٠ الف برميل يوميا لإمداد مصفاة نفط جديدة مقرر انشاؤها بتكلفة قدرها مليار دولار وطاقة إنتاج تبلغ نحو ١٤٠ الف برميل يومياً.

ولم يكشف النقاب بعد عن تكلفة المشروع، الا ان الطرفين يأملان في أن تنجز الدراسة في فترة ما بين ثلاثة الى اربعة أشهر وأن يبدأ النشاط في مدة ستة أشهر.

وقال دروزة، إنه يأمل في أن تكون العقوبات المفروضة على العراق قد رفعت عند انتهاء العمل في المرحلة الأولى من الخط التي تصل الى مصفاة الزرقاء، «وهي المرحلة التي لدينا الإهتمام بها لإستبدال الصهاريج».

وذكر أن الأردن لن يشغل خط الأنابيب الا بعد انتهاء العقوبات، الا ان الخط سيكون في كل الأحوال أفضل وسيلة لمراقبة كميات تدفق النفط الخام العراقي، كما انه سيكون بامكان الأمم المتحدة قراءة عداداته.

فالخط سيكون أرخص بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل من تكلفة نقل الخام المرتفعة عبر عربات الصهاريج التي تصل الى عشرة دولارات للطن، ويتوقع ان ترتفع الى ١٥ دولاراً.

وهناك على الأقل الفا شاحنة تقوم بنقل الخام العراقي للأردن.

وقال الوزير، إن الأردن سيدعو شركات أجنبية الى المشاركة في عطاء خط الأنابيب في أراضيه على أساس البناء والتشغيل ونقل الملكية «بحيث يقوم المستثمرون العرب او الأجانب بتوفير رأس المال وتنفيذ المشروع وتشغيله لعدد من السنوات، ثم تحويل ملكيته للأردن».

وأضاف ان الشركات التي تمول المشروع بامكانها ان تتقاضى رسوم نقل من الأردن مقابل كل برميل من النفط الخام.

ويدرس الأردن عروضا لشركات نفطية عالمية لبناء مصفاة تتمتع بامتيازات المناطق الحرة كلفتها حوالى مليار دولار قرب ميناء العقبة لتصدير مشتقات النفط وايضا لتلبية النمو المتوقع في إستهلاك الأردن للمشتقات النفطية في السنوات المقبلة. وفي حال بناء خط الأنابيب فان العراق سيتمتع بالقدرة على بيع نفطه بأسعار تنافسية للمصفاة الجديدة التي ستعمل على أسس تجارية بحتة ولن يحتاج الى الخط لتصدير نفطه عبر ميناء العقبة بعد رفع العقوبات لأن لديه خطوط أنابيب أخرى عملاقة كالخط التركي. وأضاف دروزة، ان الأردن جدد مؤخرا الإتفاق السنوي للتزود بالنفط الخام مع العراق وأنه ناقش في زيارته الأخيرة بعض التعديلات الطفيفة فيه.

وقال انه لم يجر اي تغيير في الكميات التي تزود العراق الأردن بها من النفط الخام ومشتقاته هذا العام والتي تبلغ حوالى ٣,٢ مليون طن من الخام سنويا، اي قرابة ٦٠ الف برميل يوميا علاوة على ٨٠٠ الف طن سنويا من المشتقات.

وعلى الرغم من ذلك يستورد الأردن من دول عديدة بعض المشتقات النفطية التي لا يستطيع العراق توفيرها له او لا تلبي الحاجة اليها مصفاة الزرقاء. وما يشتريه الأردن من العراق يحتسب بقيمة الأسعار العالمية الحالية للنفط الخام.

وقال دروزة، إن الأردن يشتري من العراق النفط الخام ولكن أقل بدولار واحد للبرميل بسبب كلفة النقل البري.

ولا يتم تحويل اي أموال في خطة بيع النفط العراقي للأردن التي تحظى بموافقة لجنة عقوبات الأمم المتحدة ويقوم فيها العراق بسداد جزء من ديون قديمة له، في حين يسدد الأردن قيمة جزء من النفط المشترى بمواد طبية والدواء ومواد غذائية من المنتجة محليا للعراق.

سوريا

الصناعة تستأثر بمعظم استثمارات القطاع الخاص

■ خلال السنوات الأربع الماضية، أي منذ تخفيف القيود الحكومية على الإستثمار، ضخ المستثمرون في القطاع الخاص مبالغ مقدارها ٢٣٣ مليار ليرة سورية (٥,٦ مليار دولار) في مشاريع متنوعة بلغ عددها ١٢٥١ مشروعاً كانت في غالبيتها من نصيب القطاع الصناعي الذي نال ٦٧ في المائة من مجمل هذه الإستثمارات وذلك في ٦٠٠ مشروع في صناعات المواد الغذائية والنسيج والمواد الكيمياوية والطبية والهندسية وكان محمد سراقبي، مدير المجلس الأعلى للإستثمار في سوريا، قد قال إن حكومة بلده قد سمحت للقطاع الخاص بالإستثمار في القطاعات التي تسيطر عليها الدولة مثل صناعات النسيج والإسمنت والسكر بالإضافة الى النقل البحري.

وكان وزير الصناعة السوري أحمد نظام الدين قد قال في حديث نشرته جريدة «الحياة» بأن تشجيع الإستثمار في سوريا «حظي بإهتمام بالغ من قبل الدولة، ولم يعد الإهتمام مقتصراً على قطاع الصناعة بل تعداه الى معظم الفروع المكونة للإقتصاد الوطني، وذلك انطلاقاً من مبدأ التعددية الإقتصادية الذي انتهجته سوريا. لذلك فإن تشجيع الصناعة في مجال القطاع الخاص يأتي منسجماً مع الخطة العامة للدولة الهادفة الى مشاركة جميع الجهود في القطاعات الثلاثة: العام والخاص والمشترك في عملية التنمية الجارية في البلاد.

ومضى الوزير نظام الدين شارحاً:

«استهدفت جملة الإجراءات التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة في مجال تشجيع الإستثمار ودعم الصناعة في القطاع الخاص، الى مشاركة القطاعات الثلاثة بفاعلية اكبر كي يلعب كل قطاع دوره كاملا في عملية التنمية على قدم المساواة وعن طريق تقوية التنسيق والتعاون بين مختلف الأنشطة لهذه القطاعات وليس لتشجيع قطاع على حساب قطاع أخر.

ونفى الوزير أن تشجيع الصناعة الخاصة، كان لضعف القطاع الخاص فقال: «ان تشجيع القطاع الخاص وترشيد نشاطه لا يعود الى قصور أو عجز في نشاط القطاع العام الصناعي، بل يستهدف إيجاد تنمية متوازنة تشترك فيها جميع الجهود بما فيها رأس المال الوطني الخاص. وبحسر اجتذاب هذا الرأسمال نحو ميادين الإنتاج المختلفة وتوجيه نشاطه نحو الصناعات التي تحقق الجدوى الإقتصادية الكاملة».

وإجابة عن سؤال تعلق بالضمانات التي تقدمها الحكومة السورية للمستثمرين المحليين والأجانب قال الوزير أحمد نظام الدين: «ضمنت القوانين والأنظمة النافذة الكثير من المزايا والتسهيلات لتشجيع القطاع الصناعي الخاص، وتحفيزه على توظيف مدخراته وخبراته في مجال الصناعة، وكذلك بهدف تعزيز وتوسيع قاعدة الإقتصاد الوطني. فقد حدد القانون رقم ١٠٣ الصادر عام ١٩٥٢ العديد من المزايا والإعفاءات الممنوحة من الرسوم الجمركية على الآلات والأدوات والأجهزة المستخدمة في الإنتاج واعفاء مواد البناء المعدة للإنشاء والمستوردة لصالح المشاريع الصناعية، واعفاء المبالغ الإحتياطية المخصصة من الأرباح من ضريبة الدخل والمخصصة للتوسيع على الا يتجاوز ١٠ في المائة من الأرباح السنوية، واعفاء المؤسسات الصناعية من ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات من تاريخ استثمارها. وتستفيد من هذا الإعفاء الصناعات التي تقام بآلات جديدة، ونشير أيضا الى أن التشريعات الأخرى المنظمة للصناعات قدمت الكثير من المزايا والتسهيلات».

وتابع الوزير نظام الدين:

«أما القانون رقم ١٠ الصادر عام ١٩٩١ لتشجيع الإستثمار فقد قدم اعفاءات ومزايا مهمة حيث نص على الإستفادة من الإعفاءات من جميع القيود النافذة حيال منع او حصر او تقييد المستوردات، وكذلك الإستثناء من انظمة القطع مع اعفاء وسائل الإنتاج من جميع الضرائب والرسوم المالية والبلدية والجمركية، واعفاء الشركات المشتركة واسهمها واموالها وارباحها من جميع الضرائب على الدخل ومن ضريبة ريع العقارات لمدة سبع سنوات من تاريخ الإنتاج الفعلي، واعفاء الشركات الخاصة والمشاريع العائدة للأفراد من جميع هذه الضرائب لمدة خمس سنوات واعطاء مزية إضافية بالإعفاء لمدة سنتين لكل هذه المشاريع إذا تجاوزت حصيلة صادراتها نسبة ٥٠ في المائة من مجموع قيمة انتاجها. وأعطى المستثمر الحق في فتح حساب لصالح مشروعه بنسبة ١٠٠ في المائة من النقد الأجنبي المستثمر في المشروع مماهو مدفوع من رأس المال والقروض بالقطع الأجنبي مضافا اليها ٧٥ في المائة من حصيلة العملات الناتجة عن التصدير، كما أعطى مالكي الحساب فائدة عن المبالغ المودعة بما يتناسب ومعدلات الفوائد السارية، وأجاز لهم الإقتراض من مصارف الدولة بالعملة المحلية بضمان اموال المشروع، وسمح للمستثمرين من السوريين المغتربين العرب والأجانب باعادة تحويل حصتهم الصافية من المشروع بالنقد الأجنبي الى الخارج بعد انقضاء مدة خمس سنوات على تنفيذ المشروع مع حق تحويل الأرباح والعوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر سنوياً... الخ. كذلك نص القانون على حق المستثمرين بالتأمين على مشاريعهم تجاه جميع المخاطر غير التجارية التي تتعرض لها».

ويتابع الوزير احمد نظام الدين حديثه عن التشريعات والقوانين المزمع تحديثها:

«ان التشريعات والقوانين المنظمة لحركة اي مجتمع هي انعكاس لواقع النظام الإقتصادي والإجتماعي. وينبغي ان يكون التشريع منسجما ومتجاوباً مع المصالح العامة للمجتمع ومواكباً لمرحلة النمو والتطور. اقتضت الضرورة اعادة النظر في بعض التشريعات المنظمة للصناعة في سوريا، ونوه الرئيس حافظ الأسد بأهمية هذه المسألة بضرورة تحديث التشريعات بشكل عام وذلك في خطابه امام مجلس الشعب.

لهذا تنصب الجهود اليوم على إحداث تطوير في مجال التشريعات كي تنسجم مع المرحلة التي بلغتها الصناعة السورية وتستجيب لمتطلباتها وتتجاوز العقبات الإدارية».

وتناول الوزير نجاحات الصناعة السورية فقال:

«حققت الصناعة السورية تقدماً كبيراً في مختلف فروع النشاط الصناعي، وأصبحت بعض هذه الصناعات توافق حاجات المستهلك وتحوز على ثقته، كما اصبح لبعضها فرص تصدير واسعة. وجدير بالذكر ان بعض الصناعات العريقة المنتجة محلياً معروفة على الصعيد العربي والدولي. وتزايدت فرص التصدير لبعضها في الأسواق الخارجية واهمها بلدان اميركا الشمالية واللاتينية وبعض دول العالم الثالث كسيلان والهند واليابان وقبرص وغيرها».

وتابع الوزير شارحاً:

«ان اهم الصناعات التي حققت نجاحا كبيراً هي تلك التي تعتمد على مواد أولية محلية كالصناعات النسيجية والصناعات الغذائية. ويمكن القول ان بعض الصناعات الأخرى اصبح لها نصيب وافر من التقدم وهي تلبي حاجات المستهلك كصناعات البرادات والغسالات والأدوات الكهربائية المنزلية المتنوعة والمبيدات الحشرية والأدوية البيطرية والمنتوجات البلاستيكية المختلفة. ولا تزال في بداياتها الصناعات الإليكترونية ونحن نعمل بكل امكاناتنا للإستفادة من منجزات الصناعة العالمية في هذا المجال».

العراق

الحكومة تحتكر الحبوب لمواجهة سنة أخرى من العقوبات

■ تستعد الحكومة العراقية لسنة أخرى من الإكتفاء الذاتي بالغذاء، في ظل عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق.

من أجل ذلك فرضت الحكومة احتكاراً صارما على الإتجار في الحبوب كافة المزروعة في البلاد.

وجاء في مرسوم صدر عن مجلس قيادة الثورة، أن تسويق القمح والشعير والأرز والذرة وبذور عباد الشمس سيصبح مقتصراً على الدولة بالأسعار التي تحددها.

ومنذ فرضت الأمم المتحدة عقوباتها التجارية على العراق في سنة ١٩٩٠ عقب اجتياحه للكويت اكتسبت المحاصيل المحلية اهمية حيوية في تغذية سكان العراق البالغ عددهم نحو ١٨ مليون نسمة.

ووجدت كميات كثيرة من الحبوب المنتجة محليا طريقها الى السوق السوداء السنة الماضية على الرغم من وجود حظر حكومي والتهديد بفرض عقوبات صارمة بما في ذلك توقيع عقوبة بتر احد الأطراف على المزارعين المخالفين.

الا ان الحكومة ستعرض هذه السنة اسعارا اعلى على المزارعين لتوريد محاصيل الغلال الى المخازن الحكومية، وستشدد في الوقت نفسه الرقابة عليهم لضمان التزامهم بالتوريد.

وبموجب القواعد الجديدة تحدد اللجان الحكومية حصص انتاج للمزارعين العراقيين على اساس المناطق التي يزرعونها. وينبغي للمزارعين بعد الحصاد شحن حصصهم كاملة الى صوامع الدولة.

ويواجه المزارع عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات ودفع غرامات باهظة إذا شحن اقل من نصف حصته بينما يمكن للقائمين على جمع المحاصيل معاقبة المزارعين اذا لم يسلموا ولو حتى واحد في المائة من الحصص المحددة سلفاً.

وستفحص لجان مراقبة محلية حجم الغلال التي يتم توريدها الى الصوامع الحكومية.

وتستورد الحكومة وتجار القطاع الخاص بعض السلع الغذائية الأساسية عبر الأردن. ولكن الذي يبدو من رفض بغداد لعرض جديد من الأمم المتحدة لبيع بعض النفط من اجل شراء امدادات انسانية يعني ان المحاصيل العراقية لا تزال ذات اهمية حاسمة.

ولم تعلن الأمم المتحدة التقديرات لمحصول هذه السنة ولا يكشف العراق عن حجم محاصيله منذ فرض العقوبات عليه.

وتدخل الغلال وسلع رئيسية أخرى في نظام الحصص التموينية الذي يوفر لكل مواطن نحو نصف احتياجاته من الطحين (الدقيق) والأرز وزيت الطعام والسكر والشاي بأسعار مدعمة او مجاناً.

ويشتري العراقيون احتياجاتهم الباقية من السوق الفوري بأسعار أعلى كثيراً.

وبغية تشجيع المزارعين على تجنب السوق السوداء رفعت الحكومة الأسعار المعروضة للقمح والشعيربما يصل الى ثلاثة امثالها. ويبلغ سعر طن القمح الممتاز الآن الى ١٠٥ آلاف دينار (حوالي ٨٨ دولاراً في السوق السوداء) في الصوامع الحكومية.

وبموجب نظام المراقبة الجديد يحصل اي شخص يبلّغ عن انتهاك مزارع ما للقواعد على مكافأة تصل قيمتها الى نصف السعر التجاري لكمية الغلال التي لم يكتشفها المسؤولون عن جمع الغلال.

على صعيد أخر، قال وزير النفط العراقي صفاء هادي جواد أمام المجلس الوطني (البرلمان)، إن خطة الأمم المتحدة الخاصة بالسماح للعراق ببيع كمية محدودة من النفط لن تخفف المعاناة لأن معظم العوائد سيخصص لتعويضات حرب الخليج وغيرها من التكاليف المتعلقة بالأمم المتحدة.

وأضاف، ان هذه الخطة لم تأخذ في الحسبان تكاليف تشغيل المنشآت النفطية التي تقدر بحوالى ١٧٠ مليون دولار كل ثلاثة أشهر.

وقال، إن العراق أصلح حوالى ٨٠ في المائة من الأضرار التي لحقت بمنشآته النفطية في حرب الخليج وأنه يشغل المصافي بطاقة تبلغ ٩٠ في المائة من طاقتها قبل حرب الخليج.

وقال جواد، إن العراق سيعارض اي محاولة من قبل تركيا لزيادة رسوم النقل على نفطه. وأضاف، إن العراق لديه منافذ أخرى عند رأس الخليج تبلغ طاقة تصديرها ١,٨ مليون برميل يوميا يمكن أن تزداد بعد رفع الحظر الى حوالي ثلاثة ملايين برميل يوميا من مرافئ النفط الجنوبية فقط.

وقال جواد، إنه ينبغي زيادة حصة العراق في اوبك التي تبلغ ٣,١٤ مليون برميل يوميا الى ٣,٦ مليون برميل في ضوء الطلب العالمي، لكن لن يكون من السهل على العراق ان يستعيد حصته.

وذكر جواد أن الرئيس صدام حسين أعطى روسيا فرصة تطوير حقلي نفط عملاقين في جنوب العراق وقال، «إن الرئيس اعطى لهم (الروس) الفرصة والأفضلية في هذين الحقلين». وأضاف، إنه سيتم فتح الحقلين أمام الروس اذا قدموا جداول زمنية محددة للتنفيذ.

وقال جواد، إن وزارته درست سبل تطوير الحقلين مع وزير الطاقة الروسي يوري شافرانيك الذي كان زار بغداد في خواتيم الشهر الماضي، والحقلان هما القرنة الغربي والرميلة الشمالي. وأضاف، ان الحقلين قد ينتجان مليون برميل يوميا اذا تم تطويرهما. وأوضح ان تكاليف الإستخراج ستكون منخفضة للغاية وكذلك تكاليف التشغيل. وذكر جواد، إن العراق وصل الى مرحلة متقدمة للغاية في إبرام صفقات مع الشركات الفرنسية لتطوير حقلي «مجنون» و«نهر عمر» بإستثمارات تبلغ سبعة مليارات دولار. واقتربت «شركة توتال» الفرنسية من التوصل الى اتفاق لتطوير حقل «نهر عمر» بطاقة انتاجية قدرها ٤٠٠ الف برميل يومياً عند رفع العقوبات، بينما تنوي «ألف اكيتين» تطوير حقل «مجنون» الذي تبلغ طاقته ٦٠٠ الف برميل يوميا، والذي يقول العراق ان احتياطياته تصل الى ٣٨ مليار برميل.

اسرائيل

العجز التجاري ١٠ مليارات دولار وإنقاذ المستوطنات يكلف ١,٦ مليار دولار

■ يجمع الإقتصاديون العارفون، على أن العجز المتزايد في الميزان التجاري في إسرائيل هو من أكبر المشاكل التي يواجهها الإقتصاد الإسرائيلي رمة.

في خواتيم الشهر الماضي صدر عن حكومة اسحق رابين، أن العجز إزداد الى ٢,٧ مليار دولار في الربع الأول من العام، من ١,٨ مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام ١٩٩٤ . وزادت الواردات بنسبة سبعة في المائة وانخفضت الصادرات بنسبة اثنين في المائة.

وفي عام ١٩٩٤ بلغ اجمالي العجز التجاري ٧,٥ مليار دولار بينما ارتفع الى المثلين العجز في حساب المعاملات التجارية عام ١٩٩٤ الى ٢,٨ مليار دولار.

وينحي المصدرون باللائمة في العجز المتزايد على العملة المحلية القوية. وفي العام الماضي انخفض «الشيقل» مقابل العملات الأجنبية الأخرى بأقل من ستة في المائة ومقابل الدولار بأقل من ١,١ في المائة. ومن حيث القيمة الحقيقية زادت قيمة «الشيقل».

وحصل «الشيقل» على دعم من أسعار الفائدة التي تم الإبقاء في العام الماضي على معدلها المرتفع لمكافحة التضخم.

وكان البنك المركزي الإسرائيلي خفض اسعار الفائدة بنسبة ١,٥ نقطة مئوية ليصبح سعر الإقراض الرئيسي ١٤,٨ في المائة. الا أن هذا الخفض لم يكن كافياً. ولزم البنك المركزي الحرص وخفض اسعار الفائدة تدريجياً مع انخفاض مخاطر التضخم. الا انه كما يرى المراقبون كان يتعين على الحكومة اتخاذ اجراء جذري بدرجة أكبر. فاستناداً الى بيانات أسعار الشهرين الأولين من هذا العام، فان معدل التضخم يسير بمعدل سنوي يبلغ ستة في المائة ولذلك فان اسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل مرتفعة للغاية. البنك المركزي الإسرائيلي يقول، إن أسعار الفائدة ليست مرتفعة بالإستناد الى المعدل السنوي. ومعدل التضخم الذي تستهدفه الحكومة لعام ١٩٩٥ هو نسبة تتراوح بين ثمانية و١١ في المائة. وقال محافظ بنك إسرائيل المركزي يعقوب فرنكل: «هناك فرصة طيبة لتحقيق هذا الهدف».

وتتوقع معظم تنبؤات خبراء الإقتصاد ان معدل التضخم في عام ١٩٩٥ سيتراوح بين عشرة و١١ في المائة.

على صعيد آخر تماماً، وافقت حكومة اسحق رابين على صفقة بقيمة ٥,٩ مليار شاقل (١,٢ مليار جنيه إسترليني) لانقاذ الكيبوتزات الإسرائيلية (المستوطنات) المثقلة بالديون. وتتكون الصفقة من مساعدات حكومية مباشرة، ومن قيام المصارف بشطب بعض ديون المستوطنات، ومن بيع ١٧٥٠٠ فدان من الأراضي الزراعية التابعة لهذه المستوطنات لأغراض الإسكان.

ومن أصل ٢٧٠ مستوطنة يقطنها معاً ١٢٥ الف نسمة، يعاني اكثر من مائة بقليل من صعوبات مالية خطيرة، وتعاني ٣٢ مستوطنة من هذه المائة وضعاً لا تتمكن معه حتى من تسديد رمزي لديونها. وتهدد هذه الأزمة بوضع حد لأحلام المساواة التامة التي يرنو اليها قاطنو المستوطنات، وبعضها تبخر بسبب النمو والتطور الإقتصاديين وبسبب توقعات المستوطنين المماثلة لما تنشده الطبقات في أي محيط مديني. لكن مساهمة المستوطنات التاريخية في الحفاظ على أمر الحدود الإسرائيلية وفي الإبتكار الزراعي اقنعت الحكومات المتعاقبة، اليسارية منها واليمينية، بضرورة محاولة انقاذ سكانها من المذلة.

وتعود مشاكل المستوطنات الى مطلع الثمانينات عندما وصلت معدلات التضخم في إسرائيل الى حدود ٤٠٠ في المائة. في ذلك الحين كانت المصارف تقرض بسخاء ومن دون حساب وعلى نحو غير مرتبط بمؤشر تكاليف العيش. ونظراً الى رغبة المستوطنين القوية في توسيع القاعدة الزراعية والصناعية، اقترض هؤلاء أموالاً طائلة مراهنين على ان التضخم سيغطي فوائد الديون.

وعندما تمكنت حكومة «الوحدة الوطنية» في منتصف الثمانينات من خفض معدلات التضخم وايصالها الى رقم مؤلف من عددين فقط بدلا من ثلاثة، واجهت المستوطنات ضرورة تسديد ديونها التي تضاعفت بحكم الفوائد العالية جداً. كما ان المصارف بدأت تفرض انضباطا صارما على زبائنها قل نظيره في السابق.

وسيستغرق تنفيذ خطة الإنقاذ الأخيرة خمس سنوات تخصص الحكومة لها ١,٥ مليار شاقل على الأقل وستشطب المصارف نحو ملياري شاقل من الديون المستحقة لها. ومن المنتظر أن يعود بيع الأراضي التابعة للمستوطنات بمقدار ملياري شاقل تقريباً، لكن لم تحدد بعد القيمة الفعلية لـ ١٧٥٠٠ فدان، كما لا يعرف احد مدى تأثير عرض هذه المساحة الكبيرة من الأراضي على سوق العقارات.

وستستفيد من الأموال الناجمة عن صفقة الإنقاذ هذه المستوطنات الأفقر في الدولة العبرية. ويذكر أن الأراضي الموجودة في وسط إسرائيل المخصصة للسكن باهظة الثمن.

السعودية

ترشيد إستهلاك الطاقة مستمر والرسوم الإضافية لتعزيز شبكات الكهرباء

■ استغنم المهندس عبد الله الطاسان، وكيل وزارة الصناعة والكهرباء في المملكة العربية السعودية، مناسبة إقامة «معرض الكهرباء والتكييف والإنارة السعودي ٩٥» (الذي شارك فيه ٣٥٠ مصنعاً وشركة من ١٨ دولة منها ٧٨ مصنعاً وشركة في السعودية) ـ ليدعو السعوديين والمقيمين الأجانب في المملكة الى الإستمرار في ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية ومواصلة التجاوب الذي ابدوه في الفترة السابقة.

وشرح الطاسان من جهة أخرى هدف فرض الرسوم الإضافية على الشرائح العليا من الكهرباء التي ستخصص للإنفاق على بعض المشاريع الكهربائية التي تنفذها السعودية بهدف ايصال الطاقة الكهربائية الى كل محتاجيها.

وأشار في هذا الصدد الى ان المرسوم الملكي لهذه الرسوم اقر ايداعها في حساب خاص للإنفاق على هذه المشاريع وقرر تشكيل لجنة وزارية تضم وزراء الصناعة والمال والتخطيط ورئيس ديوان المراقبة للإشراف على انفاق العوائد من هذه الرسوم التي توقع ان تتراوح بين مليار و١,٥ مليار ريال سعودي (نحو ٤٥٠ مليون دولار) سنوياً.

وحسم عبد الله الطاسان اللغط الذي ساد حول انشاء المحطة التاسعة فنفى ان يكون قد تم توقيع عقد انشاء المحطة تلك وهي الأضخم في مجموعة محطات توليد الكهرباء التي تزود العاصمة الرياض بالطاقة. وقال في هذا الصدد ان الموضوع قيد البحث ويحتاج الى بعض الوقت لإستكماله.

وكانت تكهنات ترددت السنة الماضية عن فوز شركة «جنرال اليكتريك». وشريكها «بقشان» بعقد انشاء المحطة، لكن خلافات حول التمويل حالت على ما يبدو دون ابرامها. وجاءت الرسوم الجديدة على الكهرباء التي ستخصص لمشاريع الطاقة لتشكل على ما يبدو حلا معقولا لكنه ربما لا يكون سريعا لتنفيذ المشروع.

وكانت وزارة الصناعة والكهرباء، وزعت بياناً شرحت فيه أن طاقة التوليد الفعلية في السعودية بلغت ١٧٥٣٣ ميغا واط وهو ما يزيد على ١٥ ضعفاً على ما كانت عليه سنة ١٩٧٥، وبشكل معدل نمو سنوي يبلغ ١٥,٣٥ في المائة. وأفاد ان السنة الماضية شهدت ايصال التيار الكهربائي الى اكثر من ١٥١ ألف مشترك جديد، الأمر الذي رفع عدد المشتركين الى اكثر من ٢,٨ مليون مشترك بمعدل نمو سنوي بلغ ١١,٦ في المائة.

وذكر البيان ان عدد القرى التي وصلت اليها الكهرباء خلال السنة المذكورة بلغ ١٥٠ قرية.

بينما مستوى الحمل الذروي ارتفع من ٨٤٨ ميغاواط سنة ١٩٧٥ الى ١٧,٣٨٧ ألف ميغاواط السنة الماضية.

وكان الطاسان شدّد على سعي الحكومة السعودية لتطوير قطاع الكهرباء لمواكبة النمو المستمر الذي تشهده المملكة العربية السعودية في القطاعات الحالية. لكنه اكد على ضرورة مواصلة المستهلكين تطبيق سياسة الترشيد لدعم تطور القطاع الكهربائي من دون الخضوع الى ضغوط الظروف، وبالتالي الحصول على افضل العقود لأي مشاريع توسعة كهربائية حالية او مستقبلية.

وتقدر القوة الإنتاجية الحالية للطاقة الكهربائية في السعودية بنحو ٢٢ ألف ميغاواط ترفدها خطط توسعة طموحة قد يصل حجم الإنفاق عليها الى ستة مليارات ريال سعودي.

التمهيد للتخصيص باعداد مؤسسات عامة للعمل وفق الأسس التجارية

قال مصرفي سعودي بارز، إن السعودية تتخذ خطوات للبدء ببرنامج للتخصيص بتحضير بعض المؤسسات المملوكة للدولة للعمل وفقا للأسس التجارية.

وقال رامز صوابيني، مساعد مدير عام «البنك السعودي الأميركي»: «أنه يتوقع ردود فعل ايجابية لعمليات البيع النهائية». وتملك الحكومة السعودية حصصا في ٣٠ شركة من ٦٨ شركة عامة مساهمة مدرجة على لوائح التداول في المملكة او ٣١ في المائة من القيمة الرأسمالية لسوق الأسهم التي بلغت بنهاية العام الماضي ١٤٤,٥٥ مليار ريال (٣٨,٦ مليار دولار). وسبق للملك فهد بن عبد العزيز ان قال في حزيران/يونيو ١٩٩٤، ان على القطاع الخاص في السعودية ان يلعب دورا اكبر.

وقال صوابيني، إن تحضير المؤسسات غير المدرجة على لوائح التداول مثل «الخطوط الجوية السعودية» يبدو جلياً.

وقال ان «الخطوط الجوية السعودية» عينت ادارة جديدة وضعت ترتيبات لتجديد اسطولها ورفعت اسعار التذاكر على الرحلات الداخلية.

واضاف: «من المؤكد ان هذه خطوات في الإتجاه الصحيح.». وتبدو كلمة التخصيص من الكلمات الشائعة في منطقة الخليج الغنية بالنفط حيث تحاول الحكومات تقليص حجم مشاركتها في الإقتصاد.

وقال صوابيني ان شركات تابعة للشركات السعودية الأساسية (سابك) التي تملك الحكومة ٧٠ في المائة من اسهمها هي من الشركات الرئيسية المرشحة للتخصيص نظرا الى استقلالية ادارتها عن الحكومة.

وأضاف: «من شأن ذلك ان يجعل عملية الخصخصة اسرع واسهل». واشار الى ان الجو الإستثماري العام في السعودية يبدو جيدا نظرا الى توفر السيولة الكاملة لشراء اسهم المؤسسات المطروحة للبيع.

وختم صوابيني الكلام بالقول: «السيولة متوفرة.. وتزيد السيولة لدى المصارف على شكل ودائع عند الطلب على اجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق».

ويبقى.. أن صفقة بقيمة اربعة مليارات دولار مع شركة «ايه تي اند تي» الأميركية لمضاعفة طاقة شبكة الإتصالات الهاتفية في المملكة من الأمور المشجعة، وهي خطوة ضرورية تحضيرا لتخصيص الخدمات الهاتفية. ثم ان قرار قمة مجلس التعاون الخليجي في كانون الأول/ ديسمبر الماضي السماح لمواطني دول المجلس بامتلاك وتداول الأسهم في كافة دول المجلس من شأنه أن يعزز عملية التخصيص في المملكة العربية السعودية.

على صعيد أخر، قالت الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري، إنها عادت الى تحقيق ارباح في الربع الأول من السنة الحالية بعد خسائر بلغت ١,٩ مليون دولار سنة ١٩٩٤ . وقال بيان للشركة التي يجري تداول اسهمها في السوق السعودية ان ارباحها للربع الأول من سنة ١٩٩٥ بلغت ٥,٩ مليون ريال (١,٥٧ مليون دولار). وقال البيان: «هذه الأرباح تعتبر بداية لعودة الشركة الى تحقيق الأرباح بعد تطبيقها للخطة التشغيلية الجديدة التي تم بمقتضاها تعديل بعض الموانىء على خطوط الخدمة».

وأضاف: «ستؤدي هذه النتائج المعلنة عن تحقيق ارباح في الربع الأول الى تغيير توجهات العديد من كبار المساهمين والذين أبدوا استياءهم من نتائج الشركة في السنة الماضية». وقالت الشركة، انه تم تخفيض مصاريف التشغيل والمصاريف الإدارية بنسبة ٢٠ في المائة وتملك الحكومة السعودية ٢٨,٨ في المائة من أسهم الشركة فيما تتوزع بقية الحصص على مساهمين سعوديين من القطاع الخاص.

وارتفعت ارباح التشغيل السنة الماضية الى ٩٦٧ مليون ريال (٢٥٧,٨ مليون دولار) سنة ١٩٩٣ عندما حققت الشركة ارباحا صافية بلغت ١٩٨,٥ مليون ريال (٥٠,٥ مليون دولار).

الكويت

هموم مواجهة العجز في الموازنة تأكل من صحن الحكومة

■ تضع الحكومة الكويتية على سلم أولوياتها مواجهة العجز في الموازنة. وهي ترى العلاج، على ما قال مصدر مالي على رفعة في المستوى، في تطبيق سياسة مالية ترفع من إسهام الإيرادات غير النفطية.

البيانات الأولية الصادرة عن وزارة المال لمشروع موازنة السنة المالية المقبلة (١٩٩٥/ ١٩٩٦) تشير الى خفض العجز بحدود ٥٠٠ مليون دينار كويتي، إلاّ أن ذلك، على ما تقول المصادر المالية لا يتفق واهمية المشكلة، اذ ان نحو ٦٥ في المائة من الإنخفاض المحتمل في العجز ناشىء عن زيادة تسعير برميل النفط الكويتي من ١٢ دولاراً في الموازنة الحالية الى ١٣ دولاراً في مشروع الموازنة الجديدة.

على الرغم من ان هذا السعر قد يتحقق، الا ان تغييره يجب ان لا يعتبر انجازا بل تخلياً جزئياً عن السياسة المتحفظة في التسعير.

ولم تشر وزارة المال في كل ما صدر عنها، الى النية لشمول الموازنة الإيرادات والنفقات كافة مثل إيرادات الإستثمارات الخارجية وكل مكونات خدمة الدين العام الداخلي والخارجي البالغ حوالى ٣٠ مليار دولار اميركي.

واوضحت المصادر ان دعم السلع الإستهلاكية خلال تسع سنوات مالية بلغ حوالى ٧٠٠ مليون دينار كويتي خلافاً للدعم المقدم للإنتاج وبعض المنتوجات الصناعية.

ومعلوم ومعروف في الكويت ان الحكومة تدعم السلع والخدمات العامة مثل الوقود والكهرباء والماء والصحة والتعليم والسكن، كما يشار الى ان الدولة دفعت حوالي ٣٧٩٢ مليون دينار كويتي (١٢,٥ مليار دولار) خلال ثلاثة عقود على الإستملاكات العامة مثل شراء الأراضي والعقارات، وهو برنامج دعم وإعادة توزيع دخل، ودفعت للإسكان المتوسط والمحدود حوالي ١٤٦٠ مليون دينار كويتي.

ويبلغ مستوى الدعم لوزارة الكهرباء والماء حوالي ٢٠٠ مليون دينار كويتي سنوياً والفارق بين التكلفة وسعر البيع حوالى ١٤ فلساً للكيلوواط، إذ يباع للمستهلك النهائي بفلسين او ١٢,٥ في المائة من تكلفته. وادى هذا الى ارتفاع نصيب الفرد في المتوسط من ٢٣٦٠ كيلوواط ساعة سنة ١٩٦٥ الى ١٤ ألف كيلوواط ساعة في الوقت الحاضر. جهات رسمية اقترحت حلولا تقليدية لمواجهة العجز، منها ضغط النفقات وزيادة الإيرادات غير النفطية بما في ذلك تبني سياسة ضريبية وهو أمر سهل الحديث عنه في نظر عدد من الإقتصاديين، لكن يصعب تطبيقه. وتواجه تلك الجهود صعوبات ناشئة عن عدم قدرة الحكومة على اقناع الاخرين بجدية جهودها في ترشيد الإنفاق. ومن جانب اخر بسبب موقفها تجاه تعديل قانون المديونيات الصعبة نحو مزيد من التسامح.

وكانت حكومة سعد العبد الله الصباح احالت مراسيم بقوانين كانت صدرت خلال فترة حل مجلس الأمة حلا غير دستوري على أمل أن تحكم المحكمة الدستورية بنفاذ تلك المراسيم من دون الحاجة الى عرضها على مجلس الأمة. وحجة الحكومة تتلخص في ان هناك نزاعا حول حق المجلس قبول او رفض تلك المراسيم مما يدعو الى ضرورة عرضها على السلطة القضائية (المحكمة الدستورية) لاستصدار حكم حول المبدأ، وتعتقد الحكومة انها بذلك تمارس حقاً دستورياً.


جابر الاحمد الصباح

وينازع هذا الرأي، رأي معارض تتبناه كل القوى السياسية والمستقلة يستند الى ثلاث حجج:

اولاها أن حل مجلس ٧٦ و٨٦ كان حلاً غير دستوريتم تجاوزه من باب تجنب الصراع ولا يجوز للحكومة من حيث المبدأ ان تطالب بالتحكيم بعد تصرف غير دستوري.

وثانيهما يتلخص في ان الحكومة عرضت، ولا زالت، تعرض منذ سنة ١٩٨١ ما صدر في فترة غياب المجلس عليه من باب اعطائها الصفة الدستورية وذلك ما تم التوصل اليه مع الحكومة من اجل تجنب الفراغ الدستوري واحتمالات الصراع على مبدأ الحل وهو ما نقضته الحكومة الحالية.

وثالثهما ان توقيت الإحالة في ظروف الدعوة الى بناء استقرار سياسي بعداحتلال وتخبط مابعد التحرير لن يؤدي سوى الى خلق ازمات سياسية متلاحقة ويفقد البلد بريقه ومحتواه الديموقراطي ويعيد اليه اجواء الشك في النيات.

وتحذر المصادر الإقتصادية من ان التعرض الى الحياة الديموقراطية سوف يعرض البلد لمحاذير ومتاعب اقتصادية لا قبل له على تحملها في ظل ظروفه الحالية، ولو تجاوزنا اللعب الذي حدث في نتائج انتخابات ١٩٦٧ وما تبعه من انحراف في تأسيس الشركات في بداية السبعينات على افتراض ان التداعيات تم تجاوزها بزيادتين رئيسيتين في اسعار النفط ٧٣/١٩٧٤ و٧٩/١٩٨٠ و٨٠/ ١٩٨١ في رحم الحل الأول، وكذلك الحال مع أول التجاوزات الكبيرة على الإستثمارات الخارجية في صفقة «سانتافي» وبدايات ازمة المديونيات الصعبة. فتم تشكيل الفريق المتهم باختلاسات الإستثمارات الخارجية حتى في زمن الإحتلال في رحم الحل الثاني لمجلس الامة، وكذلك تم التوسع المالي والإعفاءات والمكافآت بغرض شراء الود السياسي التي اوصلت الوضع المالي للبلد الى ما هو عليه الآن في فترة ما بعد التحرير واثناء غياب مجلس الأمة.

وترى المصادر الإقتصادية من جهة ثانية، أن الكويت تملك افضل الفرص لإصلاح اوضاعها نتيجة اتساع قاعدة سلطة اتخاذ القرار وهامش الحرية المتاح وضرورة اتساع المشاركة في اتخاذ قرارات غير شعبية، وبغض النظر عن فحوى حكم المحكمة الدستورية، فان الإسقاط على المستقبل سيكون في غير صالح خلق مناخ مؤات لمواجهة المتغيرات السياسية والإقتصادية. فلو افرغ الحكم الدستور من محتواه واقر بدستورية تلك المراسيم، فالبديل سيكون مزيداً من احتمالات المواجهة الداخلية التي ستضعف سلطة اتخاذ القرار ايا كانت مما يلقي بظلاله على اوضاع البلد.

واذا جاء الحكم في صالح الدستور فإن ظلال الشك وعدم اليقين سوف تبقى، وهو امر نجح البلد في اجتيازه خلال فترة الإحتلال وربما كان افضل اصوله واكثرها مدعاة الى تعاطف العالم معنا، ومن المفروض ان تسود الحكمة في مواجهة تلك القضايا في بلد يسعى لتقديم نفسه في صورة تستحق ما بذل من وقت وجهد وانشغال العالم في ارجاع الحرية اليه.

مجلس التعاون

الركود قضى على فرص العمل للأجانب وفتح الفرصة للعمالة المحلية

■ شهدت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي تراجعاً حاداً في الطلب على فئات العمالة المتوسطة والعليا خلال السنة الماضية، وسط توقعات بأن يستمر التراجع خلال السنة الحالية.

والتراجع في الطلب شمل مختلف القطاعات (المصارف والصحة والخدمات) الا ان مستويات الرواتب والحوافز الممنوحة المعروضة ما زالت مستقرة.

ويؤكد العارفون أن تباطؤ الأنشطة الإقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي عن المستويات المرتفعة التي سجلت في سنتي ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ قلّص بشدة من فرص العمل الجديدة للأجانب في المنطقة، وقد برز ذلك في الهبوط الكبير على الطلب في فئتي الوظائف المتوسطة والعليا التي كانت الأكثر تضرراً من التطورات الإقتصادية غير المواتية، بحيث عاد الطلب على هذه الوظائف الى المستويات التي كانت سائدة قبل عام ١٩٩٠ .

وعلى الرغم من قيام العديد من الشركات في المنطقة بتنفيذ برامج تستهدف التحكم وترشيد النفقات، فان معظم المؤسسات والشركات وصلت بالفعل الى درجة عالية من التشبع الوظيفي، انخفضت معها الحاجة الى إجراء عمليات توظيف رئيسية جديدة، لأنها استقطبت بالفعل حاجتها من المدراء والموظفين من الفئتين المتوسطة والعليا، سواء من الأسواق المحلية او من الخارج، في اعقاب حرب الخليج الثانية.

كما اتجهت شركات عديدة في الخليج الى توفير احتياجاتها من العمالة من أسواقها المحلية قدر الإمكان، بهدف خفض الكلفة، الأمر الذي أثر على حجم الطب على العمالة من الخارج.

وعلى الرغم من هبوط فرص الوظائف المتاحة للعمالة الأجنبية في الخليج، وعدم ارتفاع مستويات رواتب الوظائف المعروضة عما كانت عليه قبل ٥ سنوات، إلا أن هناك إقبالاً كبيراً من الموظفين الغربيين الراغبين في الحصول على فرص عمل في الخليج، وتحديداً من بريطانيا والولايات المتحدة وعدة دول أوروبية.

وسبب هذه الرغبة، ميزة عدم وجود ضرائب دخل في المنطقة، وكذلك التمتع بميزات وبدلات قد تشمل السكن والسيارة والرعاية الصحية، وهي عوامل كافية لجذب الأجانب للعمل في المنطقة.

ويشير المتتبعون الى ان الهبوط في طلب العمالة الأجنبية طاول القطاع الصحي (الأطباء والإستشاريين والممرضين)، وربطوا ذلك باجراءات ترشيد.

ومس الهبوط بشكل خاص قطاعي الخدمات والمصارف، علماً بأن القطاعين كانا الأكثر طلباً للعمالة خلال الفترة من ١٩٩١ ـ ١٩٩٣ .

وفي حين أن الكويت كانت أكبر دولة خليجية مستقطبة لفئات العمالة المتوسطة والعليا من اوروبا والولايات المتحدة خلال السنتين التاليتين لحرب الخليج الثانية، إلاّ أن الطلب فيها هبط بشكل تدريجي ليعود حاليا الى مستوياته السابقة للدخول العسكري العراقي اليها.

وتأتي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حاليا في المقدمة، وتليهما الكويت، ثم البحرين وقطر وسلطنة عمان.

أما مستويات الرواتب لفئات الوظائف المتوسطة والعليا متقاربة تقريباً في دول المنطقة، وهي تتراوح بالنسبة الى الوظائف الإدارية والفنية الوسطى بين ٢٥٠٠ ـ ٤٥٠٠ دولار شهريا، بالإضافة الى البدلات والحوافز، بينما تصل بالنسبة الى الوظائف العليا الى نحو ١٠ آلاف دولار شهريا.

الامـارات

مشاريع البرنامج الإستثماري ارتفعت الى ١,٥ مليار دولار و«البورصة» في نهاية السنة

■ ارتفعت التكاليف الكلية لمشاريع البرنامج الإستثماري للحكومة الإتحادية في دولة الإمارات للسنة ١٩٩٥ الى ٥,٠١ ٥ مليار درهم (نحو ١,٥ مليار دولار) بزيادة ١٦٦,٧ مليون درهم عما كانت عليه سنة ١٩٩٤.

ففي تقرير نشرته ووزعته وزارة التخطيط في ابوظبي، انه على الرغم من ارتفاع حجم التكاليف الكلية للمشاريع سنة ١٩٩٥ يبقى حجم الإعتمادات المخصصة لها دون الـ ١,٠١٣ مليار درهم مقابل ١,٢٧٠ مليار درهم عام ١٩٩٤، بفارق قدره ٢٥٧,٧ مليون درهم وبنسبة ٢٥,٤ في المائة.

وتؤكد الوزارة انه تم ادراج مشاريع جديدة للمرة الأولى منذ سنوات عدة لحساب عدد من الوزارات بلغت تكاليفها الإجمالية ٨٢٥,٢ مليون درهم.

وتتوزع التكاليف الجديدة بواقع ٧١٥ مليون درهم لمشاريع وزارة الكهرباء والماء المتمثلة في تنفيذ المرحلة الأولى من عملية الربط الكهربائي بين مدن الإمارات وزيادة انتاج المياه عن طريق انشاء محطات تحلية جديدة في رأس الخيمة وعجمان والفجيرة.

وافاد التقرير ان قيمة المشاريع التي نفذتها الحكومة الإتحادية خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٤ بلغت نحو ١٢,٥ مليار درهم شملت مختلف القطاعات. فيما سجلت تكاليف برنامج الإستثمار خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٥ تطورات متباينة بين الإرتفاع والإنخفاض.

وأشارت وزارة التخطيط في تقريرها الى حدوث زيادة كبيرة في حجم التكاليف سنة ١٩٩٢ وذلك بحدود ٨٣٧ مليون درهم مقارنة مع تكاليف سنة ١٩٩١، وذلك بسبب ادراج مشاريع جديدة بلغت كلفتها نحو ٨٢٧ مليون درهم.

كما شهدت سنة ١٩٩٣ قفزة في تكاليف المشاريع مقارنة مع ما كانت سنة ١٩٩٢ لتصل الى ٥٥٦٤,٤ مليون درهم، بزيادة بلغت ٨١٤,٤ مليون درهم بسبب ادراج مشاريع جديدة لبعض الجهات ذات الموازنة المستقلة مثل جامعة الإمارات.

وعاد حجم التكاليف ليسجل انخفاضا طفيفا سنة ١٩٩٤ الى ٥٣٣٤,٤ مليون درهم وذلك بسبب عدم تضمن البرنامج الإستثماري للسنة المذكورة المشاريع الإتحادية التي تم تنفيذها.

وارتفعت التكاليف الكلية للمشاريع الى ٥٥٠١,١ مليون درهم سنة ١٩٩٤، بزيادة ١٦٦,٧ مليون درهم، عن تكاليف المشاريع سنة ١٩٩٤ وذلك على الرغم من استبعاد عدد كبير من المشاريع التي تم انجازها، إلا انه تم في المقابل ادراج اخرى جديدة تبلغ تكاليفها ٨٢٥,٢ مليون درهم.

ومضى تقرير وزارة التخططيط الى القول بأن إرتفاع حجم الإعتمادات المدرجة لتنفيذ المشاريع الإتحادية من ٧٤٠ مليون درهم سنة ١٩٩١ الى ١٢٧٠,٧ مليون درهم سنة ١٩٩٤، مع عودتها الى الإنخفاض سنة ١٩٩٥ الى ١٠١٣ مليون درهم وبنسبة قدرها ٢٠,٣ في المائة مقارنة مع ما كانت السنة الماضية.

وتؤكد وزارة التخطيط ان هذا الإنخفاض في حجم الإعتمادات لن يكون سبباً لتدني نسبة تنفيذ المشاريع، اذ يجري سنوياً إعتماد مبالغ تفوق حجم التنفيذ.

واوضحت الوزارة ان حجم الإنفاق الفعلي على المشاريع الإتحادية خلال السنوات الماضية لم يتجاوز ٧٦٦,١ مليون درهم سنة ١٩٩٤، اي بنسبة ٦٠ في المائة تقريبا من حجم الإعتمادات المالية المدرجة لتنفيذها في السنة المذكورة.

وتتوزع اعتمادات مشاريع سنة ١٩٩٥ بواقع ٩٥٨,٣ مليون درهم لمشاريع الإستكمال الجاري العمل بها. وتتولى وزارة الأشغال العامة والإسكان تنفيذ مشاريع هذه السنة التي رصد لها من اعتمادات ١٩٩٥ مبلغ ٦١٥,١ مليون درهم، فيما تتولى الوزارات الأخرى تنفيذ مشاريع خاصة بها رصد لها اعتمادات بقيمة ٣٩٧,٩ مليون درهم.

ويشير التقرير الى ان اعلى نسبة انفاق قياساً مع الإعتمادات الخاصة بتنفيذ مشاريع الحكومة الإتحادية خلال السنوات الخمس الماضيات بلغت سنة ١٩٩٢ ما يقرب من ٦٣,٩ في المائة واقلها سنة ١٩٩١ حيث لم تتجاوز ٣٨,٤ في المائة التي تعتبر نسبة انفاق متدنية جداً. على صعيد آخر، اكدت مرجعيات مالية في ابوظبي، أن بورصة الإمارات الرسمية ستكون جاهزة لبدء التداول في جانبها القانوني في نهاية ١٩٩٥

وذكرت تلك المرجعيات نقلاعن اللجنة الوزارية المكلفة باعداد قانون خاص بتأسيس البورصة، إن القانون سيكون جاهزا بصيغته النهائية لرفعه الى الجهات المختصة قبل نهاية السنة.

وتؤكد المصادر المالية في دولة الإمارات على اهمية اصدار هذا القانون في وقت قياسي نظراً الى تطور حجم «السوق الثانوية» الحالية في الإمارات وتزايد دورها المالي والإقليمي، ولمواكبة التطورات والتوجهات نحو تخصيص عدد من الشركات الحكومية وانشاء شركات استثمارية جديدة في الإمارات.

وقد كشفت المؤسسة العامة للصناعة في أبوظبي عن خطة لتخصيص خمسة من مصانعها تقدر قيمتها الإجمالية بمقدار ٧٢٢ مليون درهم وفتح الباب امام المواطنين للإكتتاب في أسهم هذه المصانع في شهر حزيران/ يونيو المقبل.

كما أعلن أخيراً عن انشاء شركة «دبي للإستثمار» برأسمال ١,٣ مليار درهم وانتهى الأسبوع الماضي الإكتتاب في اسهم الشركة.

وتؤكد المصادر ان تأسيس بورصة دولة الإمارات سيساهم في تنشيط وتوحيد الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتنفيذ القرارات التي اتخذتها قمة البحرين في هذا الشأن والخاصة بالسماح لمواطني دول المجلس بتداول وتملك الأسهم في الدول الأخرى الأعضاء في المجلس.

اليـمـن

تقشـف وتخفـيض لعـدد الموظفـين

■ في محاولة منها للإستجابة لتوصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، اتخذت حكومة علي عبد الله صالح قرارات تقشفية وفي روعها تحسين الأداء الإقتصادي، واستعادة ثقة المنظمات الدولية بالهيئات الحكومية، بعدما بدأت الجهات المانحة تتردد في تقديم المساعدات بسبب البيروقراطية التي عطلت العديد من المشاريع. ومن المقرر ان يقدم صندوق النقد والبنك الدوليان الى صنعاء برنامجاً يسمح باجتذاب المساعدات.

وكان تقرير لصندوق النقد الدولي نشر السنة الماضية، اكد ان الإقتصاد اليمني واجه منذ توحيد البلاد في ايار (مايو) ١٩٩٠ صعوبات كبيرة تمثلت في تدني أنتاج القطاعات غير النفطية وانخفاض الداخيل الحقيقية للأفراد في بلد يصنف بين اكثر دول العالم فقراً.

وأشار التقرير الى البطالة المرتفعة والإختلال الكبير في الوضع المالي للدولة الذي انعكس في معدل تضخم متزايد وتدهور حاد في قيمة العملة الوطنية في السوق الموازية والديون الخارجية التي زادت على تسعة مليارات دولار ووضع ميزان المدفوعات الميئوس منه.

واكد التقرير، ان الميزانية ستكون الأداة الرئيسية للسياسة المالية التي يفترض ان تتبعها الحكومة لإصلاح الإختلالات المالية.

وقد أعلن في صنعاء ان الإصلاحات الهادفة الى خفض النفقات وزيادة الإيرادات شملت رفع التعرفات الجمركية والضريبة وتوسيع نطاقها ومضاعفة سعر البنزين والرسوم المستوفاة على الكهرباء والماء والغاء الدعم تدريجياً عن المواد الغذائية الرئيسية مثل القمح والدقيق.

ونصت الإجراءات ايضا على تخفيض عدد الموظفين الحكوميين الذين يصل عددهم الى مليون شخص (مدنيين وعسكريين) وتقليص الإمتيازات الممنوحة الى كبار الموظفين وتخفيض حجم البعثات الديبلوماسية والغاء معظم الملحقيات فيها ووقف البعثات التعليمية في الخارج والحد من إستيراد السيارات والسلع الكمالية وضبط الجهاز الإداري ومكافحة التهريب.

ولم يحل الإعلان عن زيادة رواتب موظفي القطاع العام ما بين عشرين الى خمسين في المائة دون رد فعل عنيف من الشارع عن الإجراءات وحصول مواجهات دامية في عدن وذمار بين قوات الأمن ومتظاهرين كانوا يعبرون عن استيائهم للوضع المعيشي المتدهور.

ولم تعلن الحكومة التي خشيت من تفاقم رد الفعل الشعبي، عن معظم اجراءاتها التي تم ابلاغها الى الجهات المعنية بموجب مذكرة داخلية.

إلا أن عبد القادر باجمال، وزير التخطيط، ذكر أنّ تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون ريال في الموازنة الجديدة لتوفير فرص عمل لا يعني زيادة عدد الموظفين الحكوميين، بل خلق مشاريع إستثمارية يمكنها استيعاب جزء من العاطلين عن العمل. وكانت الحكومة قد أعلنت عن تخصيص مبلغ ٤١,٦ مليون دولار للإستثمار في مشاريع صناعية وزراعية وأخرى تتعلق بالبنية التحتية.

وأشار باجمال الى ان حكومته جادة في عملية التخصيص التي يفترض ان تضع اللجان المختصة دراسات في شأنها خلال اسبوعين في أبعد تقدير. موضحاً أن المرحلة الأولى من خطة التخصيص ستنجز في منتصف السنة المقبلة وتشمل معظم المؤسسات الحكومية الزراعية والصناعية. وأشار الى ان خطة التخصيص ستشمل ايضا المطارات والموانىء وقطاع الكهرباء والمناطق الإقتصادية الحرة.

لكن مسؤولا حكومياً آخر، أبدى «تخوفه» من أن تتم عملية التخصيص بطريقة عشوائية في ظل إستمرار الفساد في المؤسسات الحكومية، مشدداً على أهمية أن يسبق التطهير الإداري تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية.

قـطـر

تأجيـل قرض تمويل مشروع الغـاز

■ كان من المفترض ان يتم في أواخر الشهر الماضي، توقيع قرض قيمته ٦٨٠ مليون دولار لتمويل مشروع غاز قطري ضخم إلاّ أن التوقيع تأخر مع قيام المصارف ببحث تفاصيل الإتفاق المعقدة.

إلا أن تأخير التوقيع ليس بسبب وجود مشاكل، لكن بحث التفاصيل يستغرق وقتاً أطول من جانب المصارف.

وحقيقة الأمر ان الإتفاق يشهد تقدما سريعا جدا، لكن يزيده تعقيدا ان وكالات اعتمادات تصدير تشارك فيه وكونه اكبر تمويل لمشروع في المنطقة.

وتوقع المصرفيون ان يتم التوقيع في غضون بضعة اسابيع.

وهذا التمويل احد قرضين رئيسيين يجري ترتيبهما في منطقة الخليج.

في ٢٩ من نيسان/ ابريل وقعت قطر اتفاقاً نهائياً مع مصارف يابانية يرأسها بنك طوكيو لتقديم قرض لتمويل الجزء الخاص بعمليات المصب مثل التسويق بمشروع شركة قطر للغاز المسال (قطر للغاز) الذي يتكلف مليارات الدولارات.

وكانت قطر قد توصلت في حزيران /يونيو ١٩٩٤ للإتفاق على القرض في طوكيو. ومن خلال شركة جيه.بي. مورغان مستشارها المالي طلبت قطر للغاز من مجموعة من اربعة مصارف تدبير القرض المشترك الذي تبلغ قيمته ٦٨٠ مليون دولار لبدء اعمال التنقيب والإنتاج في المشروعات. وذكر مصرفيون يعملون في الخليج ان قطر تبحث ايضا اقتراض ٣٠٠ مليون دولار اخرى مع زيادة الطاقة المزمعة لمشروع قطر للغاز الى ستة ملايين طن سنويا من اربعة ملايين طن بعد توقيع زبائن يابانيين جدد على اتفاقات للشراء.

وتعتمد قطر على شركة قطر للغاز الى جانب مشروع اخر للغاز الطبيعي المسال لدعم دخلها من النفط والحقل الشمالي بقطر هو اكب رحقل بحري للغاز في العالم، اذ يزيد احتياطيه المثبت من الغاز على تسعة تريليونات متر مكعب.


الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني

وأضاف المصرفيون ان تقديم القرض المشترك، الذي يبلغ ٦٨٠ مليون دولار، لن يبدأ قبل فترة ومدته قد تتراوح بين عشر سنوات و١٢ سنة، وان وكالات اعتمادات تصدير من فرنسا وبريطانيا والمانيا وايطاليا تشارك في المفاوضات الخاصة بضمان ما قد يصل الى نصف القرض.

ومن المرجح ان تبلغ تكلفة شركة قطر للغاز ككل ستة مليارات او سبعة مليارات. وتقدر تكاليف الجزء الخاص بأنشطة المنبع نحو ١,٣ مليار دولار تقريباً.

وستباع اول اربعة ملايين طن سنويا لشركة «تشوبو اليابانية» للطاقة الكهربائية بموجب اتفاق مدته ٢٥ عاماً.

والمصارف التي طلب منها تمويل عمليات المنبع هي «كريدي ليونيه» و«سوستيه جنرال» الفرنسيان و«باركليز» البريطاني و«بنك الخليج الدولي» ومقره البحرين.

وفيما يتعلق بمشروعات المنبع تملك المؤسسة القطرية العامة للبترول ٦٥ في المائة من قطر للغاز، في حين تملك «شركة توتال» ٢٠ في المائة و«موبيل» عشرة في المائة وكل من شركة «ماروبيني» و«ميتسوي» اليابانيتين ٢,٥ في المائة.

اما فيما يتصل بأعمال المصب فتملك «توتال» الفرنسية للنفط عشرة في المائة وكل من «ماروبيني» و«ميتسوي» اليابانييتين ٧,٥ في المائة والحصص الأخرى كما هي.

تونس

«غات» أضرت بصناعة النسيج وحوّلت المستثمرين الأجانب الى أوروبا الشرقية

■ يبدو ان دمج قطاع المنسوجات في اتفاقية «غات» بدأ ينعكس سلباً على هذا القطاع الصناعي الحيوي، فبدأت مصانع المنسوجات تجبه مخاطر التفكك والإندثار. وطبقا للإحصاءات التونسية الرسمية، فإن «الإتحاد الأوروبي» يستوعب ٩٥ في المائة من صادرات تونس من المنسوجات، وتأتي فرنسا والمانيا وبلجيكا في مقدمة الزبائن الدائمين.

ويعكف التونسيون على وضع خطط لتطوير نوعية السلع المحلية حتى تقترب من مستوى المواصفات الأوروبية تدريجا على رغم التباعد القائم بين إقتصادات بلدان المغرب العربي وبلدان اوروبا المتوسطية المنافسة لها. ويبدي الصناعيون التونسيون مخاوف على صناعة المنسوجات المحلية التي تصدر الى الأسواق الأوروبية معظم انتاجها بقيمة تناهز ثلاثة مليارات دولار سنويا، اي ثلاثة اضعاف إيرادات القطاع السياحي وتؤمنفرص عمل ثابتة لـ ٢٥٠ الف عامل.

وظلت ثلاثة بلدان اوروبية (المانيا وبلجيكا وفرنسا) تستأثر وحدها بـ ٩٠ في المائة من صادرات المنسوجات التونسية حتى مطلع التسعينات. الا ان الإتفاقات الحمائية التي رافقت الوحدة الأوروبية وتجسدت في معاهدتي «ماستريخت» و«شنغين» اضرت بالصادرات التونسية وفرضت عليها التقيد بشروط صارمة لم تكن مهيأة لها.

وبموجب المعاهدتين الغيت الامتيازات التي كانتت ممنوحة للصادرات التونسية والمتمثلة في اعفاء المنسوجات من الرسوم، فيما بدأت دول «الإتحاد الأوروبي» تتجه الى بلدان اوروبا الشرقية حيث تتوافر عمالة رخيصة ذات كفاءة أعلى من كفاءة العمال التونسيين.

ولوحظ ان الصناعيين والمستثمرين في اوروبا الغربية الذين اقبلوا على مدى نحو عشرين عاما على انشاء مصانع مشتركة مع صناعيين تونسيين لتصنيع المنسوجات في عدة محافظات وتصديرها الى اوروبا صاروا يميلون الان الى الإستثمار في أوروبا الشرقية التي تؤمن ميزة قربها الجغرافي من الأسواق الأوروبية الرئيسية بالإضافة الى وجود عمالة مدربة ورخيصة.

وتعتبر مدينة «قصر هلال» (١٨٠ كلم جنوب العاصمة تونس) مجمعا لصناعات المنسوجات المحلية التي يعود تاريخها الى الستينات واستفادت تونس من اتفاقات تفضيلية مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية اواسط السبعينات ساعدت على ازدهار القطاع. وقال احد اصحاب المصانع الكبيرة في «قصر هلال» : إن صادرات قطاع المنسوجات استأثر بنحو ٥٠ في المائة من صادرات تونس الصناعية، كذلك يؤمن القطاع ٥٠ في المائة من فرص العمل في القطاع الصناعي.

وبالإضافة الى المصانع الكبيرة التي انشأتها الحكومة في الستينات والسبعينات التي بيعت للقطاع الخاص في الأعوام الأخيرة، تنتشر في «قصر هلال» مصانع صغيرة وورش نسيج عائلية لا تحصى يخشى اصحابها من مواجهة ازمة خانقة بعد فرض معايير متشددة في الأسواق العالمية ستؤدي حتماً الى اقفال ابواب التصدير امامهم، خصوصا انهم لا يستطيعون تكييف ورشهم مع مقتضيات التطور التكنولوجي السريع لمنافسة السلع الاسيوية والأوروبية المماثلة.

وتنوي غرفة الصناعة والتجارة في «قصر هلال» البحث في مصير قطاع المنسوجات المحلي والأخطار التي تحدق به في ظل الوقائع الجديدة التي كرستها اتفاقية «غات». وقال مسؤول في الغرفة، إن البحث سيتركز على تحليل تجارب التكيف مع الوقائع الجديدة والتي خاضتها بنجاح بلدان أخرى في المنطقة المتوسطية.

زيادة ملحوظة في الصادرات التونسية

نقرأ في الإحصاءات الصادرة عن الحكومة التونسية، ان حجم الصادرات في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩٩٥ بلغ ١,٢ مليار دينار (ما يقارب ١,١ مليار دولار)، فيما قيمة الواردات توقفت عند الرقم ١,٦ مليار دينار (ما يقارب ١,٥ مليار دولار).

وبينت احصاءات وزارة التجارة ان الصادرات ارتفعت بنسبة ١٨,٣ في المائة على ما كانت عليه في الفترة نفسها، عام ١٩٩٤، فيما ارتفعت الواردات بنسبة ١٠ في المائة ما ساعد على التخفيف من العجز في الميزان التجاري بنسبة ٩ في المائة. كذلك ساعد تنشيط الصادرات على تحسين نسبة التغطية التي ارتفعت من ٦٨ في المائة الى ٧٤ في المائة.

وعزا «المعهد الوطني للإحصاء» تحسن الصادرات الى الزيادة المسجلة في مواد الطاقة التي قدرت بنسبة ٢٧ في المائة.

على صعيد آخر، بدأت لجنة التجارة والأسعار التي تعمل لإعداد خطة التنمية التاسعة (١٩٩٧ ـ ٢٠٠١) اجتماعاتها في أواخر الشهر الماضي برئاسة الوزير بن مبارك، وتركزت مناقشاتها، التي شارك فيها مصرفيون وممثلون عن الدوائر الحكومية المعنية، على البحث في انعكاسات اتفاقات «غات» والتغييرات الدولية على مبادلات تونس مع الخارج.

وتطرقت المناقشات الى انعكاسات الإتفاق مع «الإتحاد الأوروبي». وحض بن مبارك على توسعة المشاركة كي تشمل رجال الأعمال والمستثمرين ونقابة اصحاب العمل. وقدر نسبة الزيادة في الأسعار خلال الأعوام الثلاثة الماضية بـ ٥ في المائة. واكد ان الوصول الى هذا المستوى المتقدم لم يؤد الى الإضرار بالميزان المالي. وأوضح أن خطة التنمية المقبلة ستركز على تعزيز الإصلاحات الإقتصادية والإعداد لتكيف الإقتصاد المحلي مع تطورات النظام التجاري على الصعيد الدولي.

من جهة أخرى، وافق مجلس النواب التونسي على قانون جديد لإنقاذ المؤسسات التي تواجه خطر الإفلاس، وذلك بمنحها فرصا اضافية لتحسين وضعها واستعادة عافيتها.

ودعا القانون الى ايجاد صيغ للتفاهم بين المصارف الدائنة والمؤسسات المدينة وتفادي اللجوء الى المحاكم. كما اقر انشاء لجنة عليا لمتابعة اوضاع المؤسسات التي تواجه مصاعب ومد يد المساعدة لها والمشاركة في اعادة الهيكلة التي يقترحها اصحابها. وعلى رغم ان القانون الجديد يمنح الأولوية لمساعدة المؤسسات للتغلب على المصاعب والإستمرار في الإنتاج، الا انه يقر في الوقت نفسه ضمانات للمصارف والمؤسسات المقرضة في مواجهة احتمالات اعلان الإفلاس مما يتيح لها استعادة القسم الاكبر من القرض.

كما وافق مجلس النواب في الجلسة نفسها على ادخال تعديلات على قانون التجارة لجعله منسجما مع القانون الجديد المتعلق بالمؤسسات التي تواجه مصاعب مالية ويشمل المؤسسات التجارية وشركات التجارة الدولية.

مصر

الحكومة تبيع حصصها في ١٣ مشروعاً سياحياً

■ أسندت الحكومة المصرية عملية تقويم حصصها في ١٣ مشروعاً سياحيا تابعاً لقطاع الأعمال العام الى مصارف مصر والاسكندرية والأهلي ومصر ـ إيران تمهيدا لطرحها للبيع خلال شهر حزيران/يونيو المقبل.

وتشمل عملية التقويم جرد أصول هذه المشروعات وتحديد قيمتها السوقية والدفترية واعداد خطط وبدائل بيعها وتوزيع قيمة هذه الحصص على أسهم تمهيداً لطرحها للبيع في بورصة الأوراق المالية.

الدكتور حامد فهمي، رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما أوضح أنه من المقرر ان تنتهي عملية التقويم خلال الشهر الحالي، على أن يبدأ تنفيذ البيع في حزيران/يونيو المقبل.

وتقدر قيمة هذه الحصص بنحو ٩٣,٦ مليون جنيه مصري موزعة على فنادق وشركات عدة سياحية. وأضاف ا لدكتور فهمي قائلا: إن المشروعات المقرر بيع حصة الحكومة فيها، منها «فندق سمير اميس» حيث سيتم بيع ٢٨,٩٪ من الحصة الحكومية ما يوازي ٢٠ مليون جنيه. وفندق «طابا» حيث سيتم بيع حصة ١٢,٣٪ بما يوازي ١٨ مليون جنيه. وحصة ٢٥٪ من «شركة الخليج ـ مصر للفنادق» وقيمتها ١٥,٨ مليون جنيه. و«شركة ابوظبي للإستثمارات السياحية» بنسبة ١٠٪ وقيمتها ١,٢ مليون جنيه. وحصة ٨٦,٥٪ من شركة المستلزمات السياحية وقيمتها ٦,١ مليون جنيه. و«شركة الإسماعيلية للسياحة» بنسبة ٢٥,٣٪ وقيمتها ٣ ملايين جنيه. و«المنتزة للسياحة» بنسبة ٥٠٪ قيمتها ٢,٥ مليون جنيه و«سيناء للسياحة» بنسبة ٩,٧٪ قيمتها مليونا جنيه. و«مصر للنقل والخدمات» بنسبة ٦٠٪ قيمتها ٩٠٠ الف جنيه.

وكانت الحكومة المصرية أعلنت منذ ثلاثةسنوات عن برنامج لبيع الشركات العامة للقطاع الخاص في اطار برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي تضمن مراحل، استهدفت جميعها توسيع قاعدة ملكية بعض هذه الشركات عن طريق أسهم الإكتتاب العام ونقل ملكية البعض الآخر عن طريق البيع المباشر.

وتم بالفعل تحديد الشركات المرشحة لكل مرحلة من المراحل وأعلنت وزارة قطاع الأعمال العام من خلال الشركات القابضة عن طرح ٦٠٪ من الشركات العامة للبيع في مناقصات عالمية الا ان النتيجة جاءت مخيبة لكل التوقعات، فلم يتم بيع سوى شركتين فقط هما «شركة بيبسي كولا» وشركة «كوكا كولا» من بين نحو ١٩٠ شركة تم طرحها للبيع. وقد ذهب المفسرون للتوقعات المخيبة مذاهب. منهم من قال أن اتفاقا غير معلن تم بين عدد من الشركات متعددة الجنسية ومجموعات تجارية دولية وبعض المستثمرين المصريين على عدم التقدم لشراء الشركات المطروحة للبيع لأطول فترة ممكنة حتى تضطر الحكومة الى خفض اسعار هذه الشركات وعندئذ يتقدم هؤلاء للشراء بأسعار زهيدة.

مصادر أخرى قالت أن معظم الأصول المملوكة للشركات العامة والمعروضة للبيع معرضة للطعن في ملكيتها لأن بعضها آل ملكيته للقطاع العام بموجب قوانين الحراسات والتأميم التي صدرت في السبعينات.

وبعضها الآخر استولت عليه هذه الشركات بوضع اليد ولا توجد حجج قانونية لإثبات هذه الملكية خاصة الاراضي والعقارات التي كانت مملوكة في السابق للأجانب المقيمين في مصر قبل الثورة.

إعفاء أرباح التصدير من ضريبة الدخل

اصدرت مصلحتا الضرائب على المبيعات والجمارك المصريتان قرارا بشأن القواعد المنظمة للمعاملة الضريبية للمشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة. وتتضمن هذه القواعد التي بدأ تطبيقها في أواخر الشهر الماضي، تنظيم المعاملة الضريبية للمصانع الجديدة التي تعمل بنظام المناطق الحرة ويخصص جزء من انتاجها للتصدير وكذلك المصانع التي ستتحول الى نظام المناطق الحرة مع تخصيص جزء من الإنتاج للتصدير والمصانع القائمة التي ستتحول الى نظام المناطق الحرة وتخصيص إنتاجها بالكامل للتصدير. وتشمل القواعد تنظيم المعاملة الضريبية للمصانع الجديدة التي ستعمل بنظام المناطق الحرة ويخصص إنتاجها بالكامل للتصدير، وذلك على النحو الآتي:

١ ـ الإعفاء من ضريبة الدخل على الربح المحقق من عمليات التصدير للخارج.

٢ ـ تحصل الضريبة الجمركية مقابل الخدمة والضرائب العامة على المبيعات وضريبة الدخل على ما يباع في الداخل وفقا للقواعد المقررة.

بالنسبة الى المصانع القائمة والتي تتحول للعمل بنظام المناطق الحرة وستخصص نسبة من انتاجها للبيع بالسوق المحلية ونسبة للتصدير لخارج البلاد.

٣ ـ تعفى الآلات والمعدات وقطع الغيار التي سيتم استيرادها اللازمة لمزاولة النشاط بعد التحول لأغراض التوسع او للتجديد والإحلال من الضريبة الجمركية ومقابل الخدمة والضرائب العامة على المبيعات بنسبة ما يخصص من الإنتاج للتصدير للخارج في قرار الترخيص او في ضوء التصدير الفعلي.

بالنسبة الى المصانع الجديدة التي ستعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة ومخصص إنتاجها بالكامل للتصدير.

٤ ـ تعفى الآلات والمعدات وقطع الغيار المستوردة اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به داخل المناطق الحرة الخاصة من الضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات ومقابل الخدمات الجمركية.

٥ ـ تعفى مستلزمات الإنتاج من الخامات والسلع الوسيطة اللازمة للإنتاج والتصنيع ولمزاولة النشاط المرخص به في المنطقة الحرة الخاصة من الضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات ومقابل الخدمات الجمركية.

٦ ـ يرد ما يكون قد سدد من ضرائب جمركية والضريبة العامة على المبيعات على السلع اللازمة لمزاولة النشاط عند دخولها للمنطقة الحرة من داخل البلاد.

٧ ـ تسري القواعد المقررة لأنظمة السماح المؤقت و«الدروباك» والرد المباشر على ما يتم تصديره من السوق المحلية الى المنطقة الحرة الخاصة من السلع الخاضعة لهذه الأنظمة بالنسبة الى الضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات ومقابل الخدمات الجمركية.

٨ ـ الاعفاء من ضريبة الدخل على الربح المحقق من عمليات التصدير.

٩ ـ تعفى الآلات والمعدات وقطع الغيار اللازمة لمزاولة النشاط التي سيتم استيرادها بعد التحول لأغراض التوسع او التجديد او الإحلال من الضرائب الجمركية ومقابل الخدمة والضريبة العامة على المبيعات.

● تم في منتصف الشهر الماضي التوقيع بالأحرف الأولى على «بروتوكول» تجاري مصري ـ سعودي لإضافة قوائم سلعية مصرية وسعودية معفاة من الجمارك بين البلدين جاء ذلك في ختام اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة المنبثقة عن اللجنة الوزارية العليا بالبلدين.

وبذلك يكون عدد السلع المعفاة من الجمارك بين البلدين قد وصل الى ١٤٢ بنداً بعد إضافة البنود السلعية الجديدة وهي ٥ بنود مصرية و٤ بنود سلعية سعودية. وتشمل السلع المصرية الجديدة المعفاة من الجمارك بعض المنتجات الكيمياوية وبياضات الأسرة، ومواسير وأنابيب وسقالات ومشدات معدنية وسخانات المياه بالطاقة الشمسية. كما تشمل السلع السعودية ثاني اوكسيد التيتانيوم ومحضرات ضبط الاشغال وبعض المنتوجات الكيمياوية. وسيتم التوقيع النهائي على مشروع البروتوكول في الرياض خلال الفترة القريبة المقبلة. وكان كمال الدين علي، الوكيل الأول في وزارة الإقتصاد ورئيس التمثيل التجاري، اعلن أن اجمالي حجم المبادلات التجارية بين البلدين بلغ نحو ٢ ملياري جنيه مصري في نهاية عام ١٩٩٤ وذلك بعد تطبيق احكام الإتفاقية الإطارية للتعاون الثنائي. ويجري حاليا دراسة توقيع اتفاق جديد لتشجيع وحماية الإستثمارات بين البلدين بعدما وصل اجمالي الإستثمارات السعودية في مصر الى ٣٨٪ من اجمالي الإستثمارات العربية.

المغرب

فضيحة «الخطوط الجوية الملكية المغربية»

«سوء تدبير» لا إختلاسات والمدير السابق طولب بسبعة ملايين درهم

■ طالبت لجنة التحقيق في فضيحة «شركة الخطوط الملكية المغربية» الرئيس السابق للشركة محمد مكوار باعادة ٩ ملايين درهم (١,١ مليون دولار) الى موازنة الشركة. واعتبر تقرير اللجنة التي رأسها وزير المال المغربي محمد القباج ان «المبالغ المذكورة استخدمت من جانب الرئيس السابق للشركة وعائلته في مشتريات وخدمات مختلفة سددت من موازنة الشركة»، ولم تدن اللجنة أياً من المسؤولين السابقين بعمليات اختلاس. واكتفت بالإشارة الى وجود تلاعبات مالية واستخدام اموال الشركة لأهداف شخصية وعائلية. وأشارت الى غياب اي دليل على الإختلاس.. واكتفت بالقول «إن الأمر يتعلق بسوء تدبير واستغلال موارد الشركة لأغراض خاصة».

. وكان متوقعاً أن تكتفي اللجنة بهذه النتيجة على اساس الخدمات السابقة التي قدمها المسؤولون السابقون الى الشركة. وهو عرف في المغرب يقضي بعدم إدانة كبار الموظفين واعتبار تجاوزاتهم المالية مجرد نفقات مبالغ فيها.

محمد حصاد، الرئيس الجديد للشركة، قال: إن برنامج عمل جديدا سيعرض لاحقا يحدد استراتيجية عمل الخطوط المغربية التي تواجه مصاعب مالية حادة. وذكر حصاد، إن الشركة ستلغي مشتريات اربع طائرات من نوع «بوينغ ـ ٧٣٧» كانت تعاقدت في شأنها مع شركة «بوينغ انترناشونال» وستكتفي بست طائرات من اصل عشر كانت ستشتريها في السنوات الخمس المقبلة.، ولن يكون باستطاعة «الخطوط الملكية المغربية» تسديد ديونها المستحقة لدى المؤسسة الأميركية، لذلك فهي لن تدخل الخدمة أي طائرة جديدة في الفترة ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ في محاولة لإعادة التوازن، وكانت قيمة الصفقة بلغت نحو ٩٠٠ مليون دولار قدمت مؤسسة «إكسيم بنك» ضمانات ائتمانية خاصة بها.

وتقول مصادر الشركة ان خطة العمل المقبلة تقضي باعادة النظر في بعض الخطوط والرحلات غير المربحة واقرار استراتيجية تعاون مع شركات اجنبية للتغلب على المنافسة الدولية وعلى تراجع حجم مبيعات التذاكر. وتواجه الخطوط عجزاً في موازنتها للسنة الجارية بلغ، حسب التقرير السنوي للشركة، ٤٣ مليون درهم وتراجعا حاداً في حركة السياحة الأجنبية نحو المغرب منذ صيف ١٩٩٤ .

ولمواجهة ظروفها الصعبة تنوي «الخطوط الملكية المغربية» إقامة تعاون «استراتيجي» مع كل من «الخطوط الفرنسية» و«الخطوط الإيبيرية الأسبانية» و«شركة طيران الخليج». وحسب مصادر من الشركة فان خطة العمل تقضي بأن تقوم «الخطوط الملكية المغربية» بالإنابة عن رحلات «طيران الخليج» الى شمال القارة الأميركية وتنوب «طيران الخليج» عن المغربية في الأسواق الآسيوية، بينما يكون التعاون مع الخطوط الفرنسية والأسبانية داخل القارة الأوروبية وفي الدول الافريقية جنوب الصحراء.

والهدف، من هذه الخطة، التي ما زالت في بدايتها، محاولة تقليص نفقات بعض الرحلات الأخرى وصولا الى اعادة التوازن الى الشركة. وهو المطلب الذي تلح عليه الحكومة المغربية خلال السنتين المقبلتين تمهيدا لطرح «الخطوط الملكية المغربية» للتخصيص في نهاية ١٩٩٧ او ١٩٩٨ . ولا يستبعد ان تكون الأطراف التي تدخل معها حاليا في خطة العمل الإستراتيجية هي نفسها التي قد تتحول الى مساهم في رأس المال، في اشارة الى «شركة طيران الخليج» التي وردت في برنامج التنسيق جنباً الى جنب مع كل من «إير فرانس» و«إيبيريا» اللتين تملكان حصصا صغيرة في الخطوط الملكية المغربية منذ إنشائها عام ١٩٥٧ . وكانت إيرادات الخطوط المغربية بلغت عام ١٩٩٤ حوالى ٤,٥ مليار درهم (٥٤٠ مليون دولار).

وكانت «الخطوط الملكية المغربية» واجهت السنة الماضية مصاعب شتى تجلت في سقوط طائرة ATR في بداية الصيف الماضي، كانت تقل ٤٠ راكباً بين اغادير والدار البيضاء قتل فيها شقيق وزير خارجية الكويت، كما ان الهجوم الذي استهدف فندق «اطلس أسني» في مراكش في الصيف الماضي وادى الى مقتل سائحين اسبانيين، اضر بالشركة الجوية التي تملك الفندق التابع لمجموعتها السياحية «سوتورام». وكان اضراب ملاحي الشركة مدة اسبوعين في ربيع السنة الماضية ادى الى الغاء عشرات الرحلات على عدد من الخطوط الرئيسية. لكن الواضح مع ذلك ان تراجع السياحة الدولية نحو المغرب اثر في حركة نشاط الشركة التي تنقل سياحاً نسبتهم ٦٠٪ من مجموع الركاب الذين فاق عددهم السنة الماضية مليوني شخص.

هل تتحول مصر الى «نمر إقتصادي»؟

■ بمبادرة من وزارة الخارجية - وليست وزارة الإقتصاد او التخطيط - انشئت ادارة متخصصة بمسمى «إدارة التعاون الدولي للتنمية»، والتي خططت مع هيئة البرنامج الإنمائي التابعة للأمم المتحدة UNDP لفتح ملف دراسات وندوات مهمة للإجابة عن سؤال محوري ورئيسي وهو: ما الذي يمنع مصر من ان تنطلق في التنمية بمعدلات مرتفعة مثلما حدث للدول الأسيوية التي بهرت العالم بتقدمها وانجازاتها حتى فرضت مصطلح «النمور الإقتصادية».

وبالفعل تكونت هيئة جديدة مستقلة تحمل اسم «الوحدة التنفيذية للمعونة الإنمائية»، والمعروفة إختصارا باسم «اودى» OUDA ولكنها على صلة مع الخارجية المصرية من خلال رئيس الوحدتين السفير فاروق حلمي، الذي كان لسنوات طويلة ممثلا للديبلوماسية المصرية كسفير في هونغ كونغ وتأثر بانجازاتها الهائلة في النمو الإقتصادي وتمنى ان ينمو الإقتصاد المصري حتى يتحول مع الزمن ليكون نمراً مصرياً.

وفي هذا الإطار وبدعم وتمويل من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حضر الى مصر خبراء متخصصون شاركوا في عملية التنمية في هونغ كونغ وتدارسوا الواقع المصري لمدة نحو ثمانية أشهر، قابلوا عشرات من المسؤولين المصريين الى ان توصلوا لتقرير نوقش في ندوة خاصة مهمة عقدت مؤخرا بالاسكندرية، لعل وعسى توضع الخطط والآليات التي تخرج مصر من المرحلة الأولى الى المرحلة التالية للإصلاح الإقتصادي، اي لتخرج من الضمور الإقتصاد الحالي والذي أوجد كسادا عاما الى مرحلة الإنطلاق مستفيدين من خبرة ما جرى ويجري الآن في الشرق الأقصى حيث تدل كل التوقعات على أن الكتلة الإقتصادية الاسيوية الممثلة في ذاك التمساح العظيم الذي رأسه في اليابان شمالا وجسمه في الصين وأطرافه في تايوان وكوريا وهونغ كونغ وذيله في ماليزيا واندونيسيا و تايلاند. أقول هذا سؤال محوري ينبغي ان يشغلنا جميعا لأنه المخرج والأمل ولا سبيل الا أقتحامه والوصول اليه.

صحيح أن خبرة الاخرين مفيدة، وصحيح انها نماذج ناجحة تحرضنا وتحفزنا للإنطلاق ولكن «الروشتة» لن تكون من الشرق الأقصى لأن كل مجتمع ظروفه وخصوصيته ووعاءه الثقافي والفكري ومعطياته من موارد طبيعية وقدراته البشرية وظروف جغرافية وتراثية وغيرها وقبل أن استعرض ما لدينا من مميزات ومعوقات، دعني استفز واثير حمية وحماسة المثقفين المصريين ببعض البيانات عن هونغ كونغ:

● جزيرة هونغ كونغ كانت الى عهد ليس ببعيد مجرد كتلة صخرية جرداء تماما مثل تيران وغيرها من الجزر في مدخل خليج العقبة ليس بها موارد طبيعية تذكر، بل هي تستورد المياه العذبة، ومسطحها ألف كيلومتر مربع (مسطح مصر مليون كيلومتر مربع، أي ألف ضعف) وتعداد هونغ كونغ حاليا ٦ ملايين نسمة (اي نحو ١٠٪ من سكان مصر).

● تستورد هونغ كونغ ما قيمته ١٢٢ مليار دولار تستهلك منه ٣٤ ملياراً وتعيد تصدير الباقي وتضيف الى ذلك من انتاجها ٣٠ مليار دولار فصار اجمالي صادراتها ١١٨ مليار دولار.

● مع ارتفاع الأجور ومستوى المعيشة في الجزيرة التي كانت قاحلة، يتزايد انتقال رؤوس الأموال من هونغ كونغ للإستثمار في العديد من دول العالم، وبالذات في الصين الشعبية (ومعظم الراسماليين في هونغ كونغ والأهالي من جذور صينية) ويتم التصدير من هذه المناطق الى الأسواق الخارجية الدولية مباشرة فانشأوا ٥٠ الف مصنع يعمل فيها ٣ ملايين عامل في جنوب الصين.

ولماذا لا تشجع الدولة المصرية المهاجرين الذين كونوا ثروات وصناعات في أميركا وكندا واستراليا للإستثمار في مصر، وقديما قالوا «جحا أولى بلحم ثوره» ويا حبذا لو جذبنا بعض الرأسماليين من ذوي الخبرة العالمية للإستثمار في مصر من هونغ كونغ والصين واليابان وكوريا؟

● يزور هونغ كونغ ٧ ملايين سائح سنويا اي اكثر قليلا من عدد سكانها.

وهو امر يستفزنا في مصر بكل ما نحمل من اثار وشواطيء ساحلية ومناخ ممتاز وشعب مضياف (قبل الإرهاب).

يعقد في هونغ كونغ سنويا نحو ٣٠٠ مؤتمر ومعرض دولي، ودعني اقارن بأحوالنا فقد انشأنا بمساهمة من الصين منذ سنوات قليلة مجمع قاعات لمؤتمرات في بنايات وموقع رائع بمدينة نصر، ولولاها ما امكن عقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولكن ادارتها الحالية بيروقراطية حكومية بائسة غير فعالة، فمعظم القاعات مقفلة طوال العام، وكذلك أماكن وصالات وساحات ارض المعارض بمدينة نصر ايضا مهجورة معظم السنة الاسابيع قليلة في فترة معرض الكتاب ثم المعرض الصناعي السنوي، حيث تلاحظ ان دولا كثيرة مثل فرنسا قد اعتذرت عن عدم المشاركة فيه هذا العام، وعلينا ان نعهد بهذه الثروة الهائلة ممثلة في مجمع المؤتمرات وارض المعارض الى هيئات مستقلة (عامة وخاصة) تعمل بمفاهيم جديدة من اجل الربح لكي تنشط هذه الأماكن المهجورة لتعمل بطريقة اقتصادية، والا فلتذهب بمزايدة للإستغلال السنوي للقطاع الخاص لتنشيطها فقد استثمرت فيها الدولة الملايين، وربما كان ثمن الأرض وحده بالبلايين وسيكون نشاط المعارض والمؤتمرات احد مصادر الحركة السياحية والترويج العام على الأقل في القاهرة.

● نتيجة كل ذلك - ولعوامل أخرى كثيرة - حققت هونغ كونغ معدل نمو اقتصاديا يصل الى ٦٪ سنوياً (في الصين ١٢٪) واصبح متوسط الدخل السنوي للفرد ١٧ الف دولار (المرتبة الثانية بعد اليابان في منطقة التمساح الكنفوشي).. لا اود أن اذكر متوسط الدخل في مصر والذي ربما لا يزيد كثيرا على ٢٪ من هذا الرقم!!

كان طبيعيا - مع كل هذه الإنجازات - ان يتحقق فائض في الميزانية العامة بلغ ٤,٨ مليار دولار عام ١٩٩١ (لدينا عجز نحاول أن نقلله) وصار لديهم احتياطي نقدي وصل الى ٣٠ مليار دولار (ولدينا الآن احتياطي نقدي وصل الى ١٧ مليار دولار ولكنه «مربوط» وليس «دوارا» بالقدر الكافي لضعف اليات الإستثمار في مصر).

وعندما حضرت الندوة التي ناقشت تقارير خبراء هونغ كونغ (وبعضهم حضر خصيصا لتقديم وجهة نظره) كان واضحا ان ظروف مصر تختلف كثيرا عن ظروف هونغ كونغ، وربما كانت دول مثل ماليزيا واندونيسيا او تايلاند (دول ذيل التمساح الكنفوشي ذات النكهة الإسلامية) حيث توجد دول بيروقراطية قديمة ومجتمعات زراعية مستقرة منذ الاف السنين اقرب الى احوالنا من هونغ كونغ، لأن لها ظروفا خاصة وهي كونها مدخلا الى سوق الصين العظيم وكأنها سويسرا الشرق الأقصى منذ سنوات.

واذا راجعنا بعض ظروفنا الإقتصادية نجد مفارقات مهمة ينبغي ان تطرح على الرأي العام لكي يدرك التحديات العامة المقبلة:

● رغم كل التسهيلات والحملات لتشجيع التصدير، فما زال هناك عجز في الميزان التجاري يتراوح بين ٥ و٨ مليارات دولار، وهو مرض مزمن عبر العقد السابق حيث تستورد مصر كميات هائلة من القمح والمواد الغذائية.

● منذ عام ١٩٩٠ فقدت مصر أسواقا تقليدية (وهي التي تكون من خلالها معظم الرأسماليين الحاليين) في مجال التجارة مع الإتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية وعلينا اكتشاف أسواق جديدة في مقدمتها مجموعة دول اسيا الوسطى الإسلامية.

● سوف تفرض اتفاقات «الغات» نفسها على السوق المصرية، وتسقط تدريجا لوائح الحماية من خلال التعرفة الجمركية حيث تلزمنا اتفاقات «غات» دوليا باسقاط كل الحواجز الجمركية مع حلول عام ٢٠٠٤، وعلينا ان نخطط لذلك تدريجا من الآن.

● لدى مصر العديد من الصناعات والمنتوجات الزراعية، ولكنها في الاساس موجهة الى السوق المحلية، ولا بد من وضع خطط وبرامج للتطوير وتحسين الإنتاجية ورفع مستوى الجودة حتى تكون اسعارها ونوعيتها وأذواقها قادرة على المنافسة في السوق العالمية، ولعل هذا الأمر هو مربط الفرس لامكانية ان تتحول مصر الى نمر شرق اوسطي، وكانت آليات العمل لرفع الإنتاجية وحسن التسويق هما جناحا الإنطلاق في تقارير الخبراء، ولكن على الطريقة المصرية التي تناسب ظروفناوثقافتنا ونظامنا السياسي.

● ان كنز مصر كان وسيظل لعشرات السنين المقبلة هو السياحة، فقد صارت السياحة - وفق تقارير البنك الدولي - هي الصناعة الثانية في العالم الان والمتوقع أن تحتل الموقع الأول عام ٢٠٠٠ على مستوى العالم، ومن ثم فهي محور مستقبل مصر بعد ان اصبح محصول القطن في ذمة التاريخ ولم تعد الصناعة والزراعة في مواقع الصدارة. وفي المدة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٢ زادت السياحة في مصر بمعدل سنوي قدره ١٤٪ وكانت الذروة عام ١٩٩٢ اذ وصل عدد السياح الى ٣,٢ مليون سائح قضوا ٢١,٦ مليون ليلة سياحية، وقد قدر ما صرفوه بنحو ٢٣٠٠ مليون دولار اميركي فكانت بداية طيبة للإنطلاق لآفاق بعيدة ولكنها اجهضت بالإرهاب.

ومن هنا فان كراهية الشعب المصري «المتدين» للارهاب لا يأتي من فراغ، وانما لأن هذه المبالغ الطائلة التي حرمت منها مصر اثرت بشكل مباشر على معيشة وحياة ملايين الأسر. وها هو الأخ الصديق الدكتور ممدوح البلتاجي يحاول جاهدا ان يتمم المسيرة التي قادها الإقتصادي المقدام فؤاد سلطان على الرغم مما يتصوره البعض من أنتماءاتهما الفكرية المختلفة، ولكن هدفهما - في نهاية المطاف - واحد وهو زيادة دخل مصر من السياحة.

فنحن على اي حال ما زلنا في بداية الطريق الطويل لأن مصر ستصبح «متحف العالم» مع مطلع القرن المقبل، وبالذات لما لديها من رقائق اربع من الحضارات ممثلة في متاحفها واثارها: الفرعونية والهيلينية والقبطية والإسلامية بالنسبة الى العرب وهي جديرة بأن تكون من أهم دول العالم دخلا من السياحة وهو امر لا بد ان سيتحقق بعد تجاوز الحقبة الأصولية محدودة المدى تاريخياً.

وليس هدفي في سرد هذه الأرقام او المعلومات تقديم الحلول العاجلة او الآجلة لبرنامج واضح ومحدد يحول مصر من دولة فقيرة تعيش على المعونات الى دولة فائقة النمو تلاحق الزمن بل وتسابقه. وهي بحكم تاريخها جديرة بهذا الطموح. لأن هذه هي لب السياسة العامة للدولة، وفي حاجة الى شحذ وابداع العقول من كافة التخصصات في المقام الأول ثم وضع خطوات يمكن ان يلتف حولها البشر أي تتبلور في مشروع قومي مقنع للكافة، لكي نغير الواقع الذي نعيشه ولكن الأمر في حاجة لأن يفكر الوزراء والمحافظون كفريق كرة يعمل سوياً وليس كل يعمل وكأنه في جزيرة منعزلة.

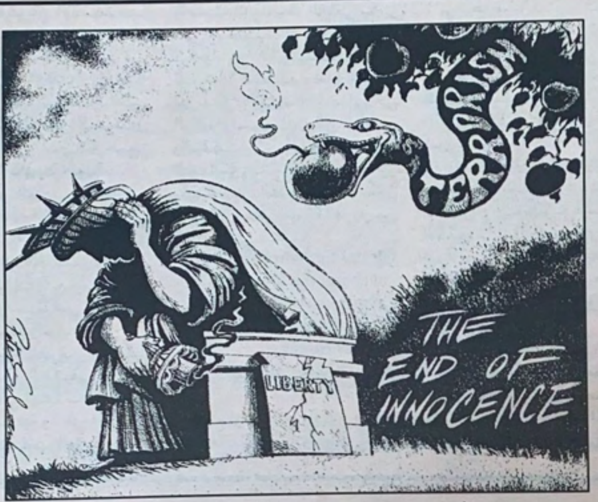
لقد حضر ندوة الاسكندرية وشارك في الحوار العديد من رجال الأعمال والمال والحكومة. ولكن القضية قد جذبت بعض السياسيين الذين قادوا سفينة السلطة التنفيذية وتركوا الحكم من مدة ولكن قلوبهم ومشاعرهم ما زالت متطلع - ولو للمساهمة بالفكر - في ان تصبح مصر دولة رائدة في العالم الإقتصادي، من دون ان تقنع بالتغني بالتراث اي تعتمد اساسا على ما هو مقرر عالميا من ثراء مصر بالحضارات القديمة ولكننا نود ان نعيش العصر. وكان في مقدمتهم الأخوة والزملاء الأعزاء د. عزيز صدقي والدكتور عبد العزيز حجازي والدكتور سلطان ابو علي والدكتور مصطفى السعيد والدكتور فؤاد سلطان وغيرهم كثيرون.

ولأهمية هذه القضية كان مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بـ «الأهرام» ومن خلال الدكتور عبد المنعم سعيد كقيادة شابة جديدة قد عقد ندوة في الأيام الأخيرة لعام ١٩٩٤ حول «التجربة الشرق أسيوية في التنمية والتعاون الإقليمي» فكانت الدراسات المقدمة فرصة للنقاش السياسي حول الشرق الاقصى، ولكن عيوننا وافئدتنا كانت تحوم حول مصر. ان هذه القضية لن تحل من خلال مقال عابر او حتى من خلال فتح الحوار حول تقارير خبراء هونغ كونغ، ولا طموحات رجال الأعمال في مصر وحدها، ولكنها تحد قومي لكل مفكري مصر من كل التخصصات بما فيها التوجه الثقافي لأن المجتمع يتحرك عندما تتوحد القيم والمفاهيم والطموحات، وعندئذ فقط نطمئن لأن غدا سيكون اكثر اشراقا حتى وان كان ذلك بعدسنوات قليلة من خلال نهج system يتفق مع معطيات وتحديات العصر.

الدكتور ميلاد حنا
عن «الأهرام»

خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي



أميركا اللبنانية

من أبدع التحقيقات الصحافية التي قرأت أخيرا واحد حول تحول الخريطة السكانية في الولايات المتحدة الأميركية، وكيف ان هذا التحول السكاني سوف يفكك اميركا ويقضي على الإتحاد كما هو معروف حتى الآن.

ومما لفت نظري في هذا التحقيق القائم حول كتاب لمهاجر انكليزي اسمه بيتر برايملو بعنوان «أمة من الغرباء» إعطاء لبنان مثلا للتفكك المنتظر للولايات المتحدة، اي «لبننة اميركا» حتى ليظن المطالع لهذه المطالعة ان لبنان سوف يلبنن العالم كله ذات يوم.

ويقول صاحب الكتاب المذكور ان النخب الأميركية هي التي فككت «الفكرة الأميركية» وأقامت محلها نوعاً من «نظام عرقي لإقتسام الغنائم تسيره ادارة بيروقراطية مثل لبنان قبل ان تنفجر فيه الإنقسامات العرقية».

ويضيف برايملو انه «ليست هناك سابقة في التاريخ العالمي شهدت فيها دولة ذات سيادة مثل هذا التحول الجذري السريع في طبيعة تركيبتها العرقية» مشيرا الى ان السكان الأساسيين الذين اعطوا البلاد شخصيتها وطابعها المميز مهددون الآن بأن يصبحوا أقلية غير ذات شأن في بلادهم، وربما اقلية غير مقبولة من بقية الأقليات التي سوف تصبح في المستقبل اكثرية.

غير ان هناك من يختلف مع الكاتب الإنكليزي في استنتاجاته وان كان يتفق معه في السياق العام للتحول السكاني في اميركا. فعندما كنت في الولايات المتحدة أخيرا في الصيف الماضي اثرت هذا الموضوع مع احد الاكاديميين الأميركيين وهو من اصل لبناني ففاجأني بقوله انه قد يكون لصالح اميركا في المستقبل أن تفقد هويتها الإنكلوسكسونية.

وهذا يذكرنا بقصيدة للشاعر الدانماركي هانس كريستشين اندرسن بعنوان «مدينة الحجارة» يقول فيها:

«الآن فرغت منها فلتهبط!

وطالما ان الشيء بالشيء يذكر، فقد لفت نظري ايضا تحليل عن أسباب سقوط الدولار، بين تحليلات كثيرة متنوعة ومتناقضة على طريقة «دولار بابيل» في العدد قبل الماضي من «الميزان» مؤداه ان الناس يخطئون اذا ظنوا انه بعد سقوط الإتحاد السوفياتي بقيت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم كما هو شائع. ذلك أن أزمة المكسيك المالية الأخيرة اثبتت ان أميركا هي مجرد قوة اقليمية، وبالتالي فان دولارها لم يعد يستطيع ان يبقى عملة عالمية، او العملة العالمية الوحيدة.

وقال التحليل المذكور ان العالم اليوم مؤلف من قوى اقليمية تمثلها عملات معينة، فهناك اقليم الدولار ويضم القارة الأميركية، وهناك اقليم الين الياباني ويضم الشرق الأقصى وحوض الباسيفيكي، وهناك اقليم المارك الألماني ويضم أوروبا غربا وشرقا.

بريطانيا التي كانت الأولى في العالم في مطلع هذا القرن سوف تكون في المرتبة العشرين في مطلع القرن المقبل. والولايات المتحدة التي ما زالت تعتبر الأولى حتى الان سوف تنزل الى المرتبة الثانية لجهة حجم اقتصادها بالمقارنة مع الدول الأخرى. اما الدولة الأولى اقتصادياً للقرن المقبل فسوف تكون الصين. ومع ذلك لم نسمع بعملتها حتى الآن.

هذا التعليق كتبته لينشر في العدد الماضي، (السابع - المجلد الثاني - نيسان/ ابريل ١٩٩٥)، من «الميزان» لكن ضيق المجال حال دون ذلك، وأصبح جديراً بالنشر الآن بعد انفجار اوكلاهما الذي هو بالمقارنة التي أوحى بها كتاب برايملو، شبيه بحادثة «بوسطة عين الرمانة» التي منها انطلقت شرارة الحرب الأهلية اللبنانية. ولا يعني ذلك ان الحرب الأهلية الأميركية الثانية بادئة غداً، لكنه يعني بداية السير في هذا الطريق من خلال ظهور الميليشيات المسلحة عسكرياً وايديولوجياً.

فاليمين المتطرف الذي يقف وراء الإنفجار المذكور يشكل ميليشيا عنصرية معادية للملونين، ومنها ما هو معاد لليهود أيضا. وهؤلاء يمقتون الدولة الفيدرالية وفكرة الإتحاد أصلا، ويريدون «الكانتونات» المستقلة في مكانها. انهم يكرهون الفئات الليبرالية الإتحادية والفئات الإتحادية التي تنادي بالعالمية. وهم لا يمانعون مثلا في اعطاء «كانتونات مستقلة» للزنوج واليهود، بل يحبذون ذلك شرط أن يكون لهم استقلالهم القائم على «النقاء العنصري».

إن البذرة التي ولدت منها الحرب الأهلية الأميركية الأولى في عهد الرئيس ابراهام لنكولن بين ١٨٦٠ و١٨٦٤، لم تمت، بل هي الان تورق نبتا جنوبيا يحاول تكرار التجربة في ظروف مختلف كليا، ويظنها مؤاتية. لكن تلك الميليشيات الجنوبية ليست كلها مستعجلة على الحرب المنتظرة، كما يقول العارفون في واشنطن، وربما كان انفجار اوكلاهما دليلا على اختلاف بين الميليشيات على التوقيت، فراحت احداها تضع الآخرين امام الأمر الواقع.

أما في المسألة الإيديولوجية، فان اليمين السياسي المسيحي غير المسلح كما يمثله الواعظ المشهور والواسع النفوذ بات روبرتسون، يرى ان الولايات المتحدة قد فقدت سيادتها نتيجة «مؤامرة متواصلة منذ أجيال».

ويقول بات روبرتسون، في كتاب له بعنوان «النظام العالمي الجديد» ردا على مقولة الرئيس جورج بوش بعد حرب الخليج، ان الولايات المتحدة فقدت سيادتها بفعل «مؤامرة» من قوى عالمية لا تهيمن فقط على الأمم المتحدة بل على الدوائر السياسية القائلة بالليبرالية وبالعالمية في الحزبين السياسيين الرئيسيين في البلاد.

وأهمية ما يقوله روبرتسون نابع من اتساع نفوذه نظراً لأنه مؤسس «التحالف المسيحي» الذي يضم مليوناً ونصف المليون من الأعضاء البارزين في المجتمع البروتستانتي الأبيض الأنكلوسكسوني.

ويذهب روبرتسون الى القول بأن القائمين على تلك «المؤامرة» هم امتداد للجمعية السرية المعروفة باسم «ايليوميناتي» (المستنيرون) التي نشأت في القرن الثامن عشر وتغلغلت في الماسونية الأوروبية وسيطرت عليها بمعونة المصرفيين اليهود. وهي، كما يقول في كتابه، مسؤولة عن اعدام الملك الفرنسي لويس السادس عشر ونشوء حكم الإرهاب في الثورة الفرنسية وعن إصدار «البيان الشيوعي» لكارل ماركس.

ويقول ان هؤلاء حاولوا في القرن التاسع عشر غزو اميركا عن طريق فرض بنك وطني موحد لكن اندرو جاكسون أحبط هذا المسعى، وأنهم هم وراء اغتيال الرئيس لنكولن «عندما تحدى الإحتكار الذي مارسته البنوك الأوروبية على العملة الأميركية».

لكنهم، كما يقول روبرتسون في كتابه «النظام العالمي الجديد» كانت لهم بغيتهم عندما نجح المصرفي الألماني بول واربورغ في انشاء مجلس الإحتياط الفيدرالي، («البنك المركزي» الذي يضم مجموعة البنوك الخاصة) في عام ١٩١٣ .وكان هدفهم في القرن العشرين كما يقول: «تجميع الأرباح من إقراض الحكومات التي اضطرتها الحروب العالمية والحرب الباردة الى تمويل ذاتها بالعجز في الميزانيات واقتراض الأموال من المصارف المتآمرة».

وهو يوحي بذلك ان تلك المصارف هي وراء افتعال الحروب والأزمات «بغية إقامة نظام جديد للجنس البشري يسيطر عليه ابليس واتباعه»!

ومن الطبيعي، تبعاً لذلك، بأن يرمى روبرتسون وأنصاره بالعداء للسامية. لكن قائد «التحالف المسيحي» يقول، انه ليس هناك عداء للسامية، إنما هناك عداء للمسيحية!

فلا يستغربن أحد ما يحدث في الولايات المتحدة او ما سيحدث قياسا على ذلك. وربما يكون ان الولايات المتحدة فرطت يوم فرط الإتحاد السوفياتي، فلا يفرط «الإتحاد» في مكان ويبقى في مكان!

بعد عقود من السنين العجاف

البنك الدولي يبشر الدول النامية بعشر سنين سمان

■ أعطى البنك الدولي صورة زاهية للأوضاع الإقتصادية المتوقعة في البلدان النامية خلال العقد المقبل. وقال البنك في توقعاته ان أمام الدول النامية عقداً من التوسع المطرد على الرغم من تباطؤ دفق الرساميل الخارجية في المدى القصير بسبب أزمة المكسيك النقدية.

وجاء في التقرير المعتاد عن التوقعات بشأن الإقتصاد العالمي والدول النامية ان النمو المستمر سوف يترافق مع تضخم متدن وزيادات كبيرة في حجم التجارة العالمية وهبوط في الأسعار الحقيقية للسلع والمواد.

ويتوقع التقرير ان يبلغ متوسط النمو الحقيقي المتوقع حوالى ٣ في المائة سنويا في البلدان الصناعية و٦ في المائة في البلدان النامية حتى العام ٢٠٠٤.

لكن مدى نجاعة هذا النمو وأهميته للإقتصاد العالمي يكمن في المسلكية السليمة للدول النامية. اما اذا انتهجت حكومات تلك الدول سياسات خاطئة فانها قد تدفع بالإقتصاد العالمي الى الركود واسواق المال الى الفوضى والتقلب، والى انهيار التجارة العالمية وبالتالي العودةالى سياسات الحماية. (يمكن الحصول على هذا التقرير من البنك الدولي مباشرة:

Global Economic Prospects and the Developing Countries, 1995
World Bank,
1818 H Street
NW, Washington DC
20433 U.S.A.

ومع ان التقرير المذكور متفائل في محصلته إلا انه يحذر الدول المعنيةمن مغبة الأخطار والعقوبات التي تتعرض اليها اذا لم تتقيد بأصول اللعبة العالمية. وتأتي في مؤخرة اللائحة بين الدول النامية دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما سيكون الإيقاع الأسرع للنمو في دول جنوب شرق آسيا.

ويقوم تفاؤل البنك الدولي على مؤشرات معينة منها سياسات الإنفراج وتوسيع الحريات الإقتصادية وانتهاج خطط إصلاحية ومرام اقتصادية هادفة الى زيادة التصدير وخاصة بالنسبة الى دول شرق اسيا ودول اميركا اللاتينية.

وأشار البنك الدولي الى ان الدول النامية، زادت من مشترياتها من الدول الصناعية، فهي الآن تشتري ٢٥ في المائة من صادرات البلدان الصناعية مقابل ٢٠ في المائة في أواخرالثمانينات، وهي التي ولدت معظم النمو في الصادرات العالمية في مطلع التسعينات.

فالتكامل العالمي تسارع بفعل سرعة انتقال الرساميل وبفعل تزايد دفق الإستثمارات العالمية والإختراعات الإليكترونية، مما زاد من نطاق السلع والخدمات المتداولة في التجارة العالمية.

لكن الإنتظام العالمي له ثمنه. فالمتقيدون به يستفيدون والمبتعدون عنه يعرضون انفسهم لعقاب الأسواق المالية. فالجوائز كبيرة للمنتظمين والعقوبات اكبر للمخالفين.بل ان المكافآت التي تجني من السياسات السلمية المنسجمة مع الإتجاه العالمي آخذة في التزايد وكذلك العقوبات على السياسات غير السليمة.

والملفت للنظر في هذا السياق ان الركود الذي حصل في الدول الصناعية في السنوات الأخيرة لم يجر معه بقية العالم الى الركود. فقد ظلت التجارة العالمية تتزايد بمعدل ٤٪ سنوياً بحيث كانت الدول النامية، لأول مرة، محرك النمو في البلدان الغنية التي شكلت صادراتها الى الدول النامية ثلاثة أرباع الصادرات العالمية. وهذا يؤكد السياق الذي يدعو إليه البنك الدولي من ضرورة زيادة الإندماج بين الدول الغنية والدول النامية لأن ذلك من مصلحة الفريقين. فالدول الغنية تستفيد أكثر كلما زاد النمو في الدول النامية نظراً إلى أن الدول النامية تشتري في هذه الحالة المزيد من سلع الدول الصناعية الغنية، سواء السلع الترسملية أو السلع الإستهلاكية.

ومن المتوقع أن يتزايد استيراد الدول النامية من الدول الغنية أكثر من تزايد مشتريات الدول الغنية من بعضها البعض. وبحلول ع ام ٢٠١٠ سيكون بين سكان الدول النامية أكثر ممن مليار شخص مستوى مداخيلهم وقدراتهم الشرائية أعلى من مداخيل وقدرات سكان دول أوروبية متوسطة مثل اليونان واسبانيا.

وعلى الرغم من ان النمو في بعض المناطق سوف يرتفع قليلاً أو حتى بنسبة ملحوظة مثل افريقيا والشرق الأوسط فإن المداخيل الفعلية للفرد الواحد سوف تكون بحلول العام ٢٠٠٠ أقل مما كانت عليه في العام ١٩٨٠ .ويخلص التقرير الى نصح الدول الفقيرة بأن تقلع شوكها بنفسها بانتهاج سياسة انفتاحية وإصلاحية جريئة وواسعة.

النرويج

البحث عن حلول قبل نضوب نفط بحر الشمال

■ بعد مرور ٢٥ عاماً عليها، كاكبر منتج للنفط في أوروبا، بدأت النرويج تدرك أنه يتعين عليها الإدخار وعدم انفاق اموالها كلها.

وحول النفط النرويج، وهي دولة صناعات بحرية وصيد اسماك عدد سكانها ٤,٣ مليون نسمة، الى دولة صناعية مزدهرة تنعم بنظام للرعاية الإجتماعية لا يدانيه آخر في الدول الغربية.

وفي حين تشكو عدة دول من عجز منفلت في الميزانية إلا أن النرويج تقف غير هيابة، فديونها ضئيلة، ومن المرجح أن تحقق فائضاً في ميزانيتها سنة ١٩٩٦ .

وعلى الرغم من المميزات هذه فان اقتصاد النرويج يمكن أن يواجه ازمات بسبب اعتماده على النفط المتوقع ان ينضب بعد ٢٥ عاما.

كما يقول خبراء اقتصاديون ان ضعف الدولار يقرب دنو الأزمة من النرويج. فضعف الدولار يسبب الآن خسائر في عائدات النفط.

وربما لا تكون النرويج التي لا تواجه إنفجارا سكانيا بهذا الغنى إذا أخذ في الحسبان النفقات الإجتماعية الواجب توفيرها في المستقبل.

واقترح توشتين مولاند محافظ البنك المركزي النرويجي تحويل صندوق النفط التابع للدولة والذي يستخدم للمصروفات النثرية الحكومية الى وديعة للمعاشات. كما سيكون مانعاً واقياً أمام تقلبات أسعار النفط.

قال مولاند: «في مرحلة ما سنتأثر سلباً بمشكلتين في وقت واحد.. انخفاض ملموس في عائدات النفط وارتفاع حاد في نفقات الضمان الإجتماعي.

ويجب على الأقل الإحتفاظ جانباً بأي زيادة في عائدات النفط في السنوات المقبلة. وسيأتي وقت لا توجد فيه بدائل غير ميزانية محدودة».

وتشير كل التوقعات الى ان انتاج النفط النرويجي من بحر الشمال وبحر النرويج سيصل الى مستوى قياسي في سنة ١٩٩٦ وهو ثلاثة ملايين برميل يوميا ولكنه سينخفض بعد ذلك.

ولكن النرويج تتمتع بثروة من الغاز الطبيعي تكفيها لمدة ١٠٠ سنة وستعوض النقص في عائدات النفط في القرن المقبل.

ويشكل النفط والغاز ١٦ في المائة من اقتصاد النرويج بالمقارنة مع واحد في المائة في بريطانيا التي تنتج كميات مساوية تقريبا من النفط ولكن اقتصادها اكبر بكثير من اقتصاد النرويج.

وكانت البداية في ١٣ نيسان (ابريل) سنة ١٩٦٥ عندما نشرت الجريدة الرسمية اول ترخيص للتنقيب عن النفط.

ويذكر ان حكومة النرويج جازفت بفتح جزء من بحر الشمال للتنقيب عن النفط على الرغم من أن لجنة جيولوجية أنشئت سنة ١٩٥٨ قالت انه يجب التخلي تماما عن موضوع التنقيب عن النفط والغاز والكبريت في الجرف القاري.

وفي البداية سيطرت شركات اجنبية على التنقيب مثل مجموعة «فيليبس بتروليوم» الأميركية التي اكتشفت «حقل ايكوفيسك» في سنة ١٩٦٩ وبدأ الإنتاج سنة ١٩٧١ .

وأنشأت الحكومة التي كانت تسعى للسيطرة على هذه الصناعة الجديدة شركة «ستات اويل».

وتقول ارقام رسمية: إن ضرائب وأتاوات على الغاز والنفط حققت دخلا للدولة مقداره ٦٤٠ مليار كرون (١٠٢,٦ مليار دولار) منذ بدء الإنتاج. وتقول الحكومة: إن شركات القطاع الخاص حققت دخلا صافيا بعد الضرائب في هذه الفترة بلغ ١٠٠ مليار كرون (١٦ مليار دولار).

ويقول خبراء المال في النرويج، إن صندوق النفط يمكن أن يذخر ٥٠٠ مليار كراون (٨٠ مليار دولار) من الآن وحتى سنة ٢٠١٠ كمورد لبرامج الرعاية الإجتماعية.

جنوب افريقيا

انفتاح على الخليج لتعزيز التبادل التجاري

■ بعد عامين من رفع العقوبات الإقتصادية واستئناف العلاقات الديبلوماسية مع الدول الخليجية، عادت جنوب افريقيا تطرق باب الخليج التي عادت تصدر له منتوجاتها ويزداد حجم تبادلها التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي الست.

فحسب احصاءات «مكتب جنوب افريقيا للتجارة الخارجية»، ان حجم الصادرات الى مجلس التعاون الخليجي بلغ ما يقرب من ١٨٨ مليون دولار في ١٩٩٤ مقابل ٨٦,٤ مليون دولار في عام ١٩٩٢ واقل من عشرة ملايين دولار قبل رفع الحظر الدولي عن بريتوريا.

وتوضح الإحصاءات، ان الإمارات العربية المتحدة احتلت في ١٩٩٤ المرتبة الأولى في التعامل مع جنوب افريقيا واستوردت منها بضائع بقيمة ٧٠ مليون دولار.

وتلتها السعودية التي استوردت سلعاً بقيمة ٥٩ مليون دولار ثم البحرين (٣٨,٢ مليون دولار) فالكويت (١٠,٣ مليون دولار) وسلطنة عمان، (٨,٦ مليون دولار) وقطر (٢,٣ مليون دولار).

أما حجم واردات جنوب افريقيا من دول مجلس التعاون الخليجي الست فقد بلغ ٣٠,٢ مليون دولار بينها ٢٠,٥ مليون دولار من دولة الإمارات. ولا يشمل هذا الرقم الواردات النفطية حيث تزود الكويت جنوب افريقيا بنحوب اربعين الف برميل من النفط يومياً.

وتزود بريتوريا شريكاتها الخليجياتت بالمواد الغذائية والأقمشة ومواد البناء والآلات والسيارات والأسلحة الخفيفة والمجوهرات والأحجار الثمينة.

وقد أعطت جولة نيلسون مانديلا الأخيرة على البحرين والكويت والإمارات وقطر زخماً جديداً عزز التعاون الإقتصادي والتجاري بين هذه الدول الأربع وبين بريتوريا. وكان مانديلا قد خص المملكة العربية السعودية بزيارة خاصة في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٤ وأجرى محادثات مكثفة مع المسؤولين السعوديين لتحصين الروابط الإقتصادية وتعزيز التبادل الإقتصادي.

وكانت بريتوريا قد باشرت خلال العامين الماضيين حملة واسعة لدخول الأسواق الخليجية. فإضافة الى الوفود التجارية العديدة التي ارسلتها الى المنطقة اقامت خطوط مواصلات جوية مع عواصم دول المنطقة وفتحت سفارات في بعضها.

وهي تنوي قبل انصرام هذه السنة إقامة ثالث معرض تجاري في دبي بعد المعرضين اللذين نظمتهما في ١٩٩٣ و١٩٩٤ .

محمد غانغات القائم بأعمال جنوب افريقيا في ابوظبي، اعتبر من جانبه، انه من شأن هذه النشاطات إذا رافقها تبادل للزيارات وإقامة رحلات جوية منتظمة مع الخليج، ان تعزز العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الطرفين».

واعتبر الديبلوماسي الجنوب افريقي ان جولة نيلسون مانديلا الأخيرة الى الخليج «أعطت زخماً جديداً لجهودنا للعودة الى المنطقة بعد غياب طويل» نتيجة المقاطعة الدولية لنظام الفصل العنصري الذي كان قائما في بريتوريا.

وأكد محمد غانغات أن بلاده التي لها حاليا سفارات في كل من السعودية والإمارات والبحرين تنوي فتح قنصليات في دول المجلس الباقية التي تربطها معها جميعها علاقات ديبلوماسية كاملة.

نيلسون مانديلا

اوروبا الشرقية

«التشيكيون» يثيرون حسد الغرب ودول الكومنولث المستقل تنوء من التضخم وقلة الإنتاج

■ بعد مرور خمس سنوات على سقوط جدار برلين أصبح لفظ «الكتلة» الشرقية من مخلفات الماضي حيث ان اقتصاد دول المنطقة متنوع بين أوروبي حديث متقدم واقتصاد دول نامية تواجه مشاكل معقدة.

ولكن تقارير جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق وتوابعه التي قدمت الى البنك الأوروبي للتنمية والتعمير تشير كلها بوضوح الى أن معظم هذه الدول ملتزمة باقتصاد السوق.

ولكن التحول من الإقتصاد المركزي الى الحر متنوع الوسائل.

قال جاك دو لاروسيير، محافظ البنك الأوروبي للتنمية والتعمير، أنَّه تمّ «إنجاز الكثير منذ بدء تطبيق برامج الإصلاح قبل خمس سنوات، ولكن التقدم لم يكن منسقاً».

وأعلن بيتر بروشازكا، مسؤول كبير في البنك المركزي التشيكي، أن تحول بلاده الحاسم نحو إقتصاد السوق قد تحقق.

وقال «التحول تم. اننا الآن نواجه مرحلة ما بعد التحول».

واعلن بروشازكا احصائيات عن اقتصاد بلاده قد تثير حسد عدة دول اوروبية غربية: تضخم تحت العشرة في المائة ونمو متوقع بنسبة اربعة في المائة وبطالة تتجاوز أربعة في المائة بقليل وفائض في الميزانية.

ونجحت «جمهورية التشيك» وأصبحت تواجه حاليا مشاكل اقتصاد حر مثل اي الضرائب يجب خفضها؟

وعلى النقيض من هذا الإنجاز تعاني جمهورية جورجيا من تضخم سنوي بلغ ٧٠٠٠ في المائة في السنة الماضية حسب ارقام البنك الأوروبي.

ويقول البنك: إن الوضع مشابه ان لم يكن أسوأ في أرمينيا واذربيجان وقازاخستان وتركمانستان.

وفي بعض الدول مثل جمهورية التشيك وروسيا اصبحت الاف الشركات قطاعا خاصا بموجب برامج تخصيص واسعة النطاق، بينما في دول أخرى لم يكد تنفيذ هذه البرامج يبدأ.

وتواجه هذه الدول مشاكل صعبة غير تحرير الأسعار والتخصيص تتمثل في إعادة هيكلة مشروعات كبيرة وإصلاح بنوك مثقلة بديون معدومة.

وأوضح دو لاروسيير ان دولا اوروبية شرقية صغيرة وجمهوريات البلطيق تنعم بنمو اقتصادي بينما في «دول الكومنولث المستقلة» ما زال الإنتاج متدنياً والتضخم مرتفعا وإن كانا يتجهان الآن نحو الإعتدال،

وأسباب هذا التباين في الأداء الإقتصادي واضحة. يقول دو لاروسيير انها دول مختلفة تتبع اساليب متباينة.

البعض كان دولا صناعية أوروبية عندما استولى الشيوعيون على السلطة قبل ٤٠ عاماً في اعقاب الحرب العالمية الثانية، والبعض الآخر كان دولا متخلفة في البلقان او في نطاق الأمبراطورية السوفياتية. والبعض نفذ اصلاحات في سلام والبعض الآخر مزقته صراعات عرقية.

كما ان عددا من دول المنطقة شرع في عملية الإصلاح الإقتصادي بديون أجنبية قليلة بينما دول أخرى كانت تنوء بديون ثقيلة. دول تتمتع بمواد خام ومصادر طاقة وافرة وأخرى تعتمد على الإستيراد.

القصة الكاملة لبنك الإعتماد والتجارة الدولي لم تعرف بعد

■ في عالم اليوم، عالم الإتصالات الفورية، حيث تنقل الأموال عبر الأثير بسرعة الضوء، وتقوم بنوك مشبوهة هنا وهناك من فنوم بنه عاصمة كمبوديا الى العاصمة الروسية موسكو، وامراء تجارة المخدرات يضعون أيديهم على دول بكاملها، يخال لك أن قضية تلف بنكاً عالمياً قوامها ١٠ مليارات دولار، يمكن أن تحظى بشيء من الإهتمام المستمر.

لكن يبدو ان واحدة من مهامنا في هذا العالم هو تذكير الجميع بأننا حتى الان لم نعرف بعد القصة الكاملة لبنك الإعتماد والتجارة الدولي.

ويتبادر ذلك الى الذهن لأن المحامي اللندني دايفيد ساندي سلّم نفسه في مطا رجون كنيدي في نيويورك الى ممثلي المدعي العام في منطقة مانهاتن المسؤول عن التحقيق في قضية البنك المذكور روبرت مارغنثو، والمحامي ساندي المذكور هو شريك في مؤسسة المحاماة البريطانية «سيمونز اند سيمونز» التي ترعى مصالح حملة اكثرية أسهم البنك في لندن، وجلهم من المسؤولين في حكومة ابوظبي. وقد وجهت الى المحامي ساندي تهمة اخفاء الأدلة المتصلة بالتحقيق الطويل الذي يجريه المدعي العام مورغنثو بشأن بنك الإعتماد والتجارة الدولي. ولا ينكر المحامي ساندي انه محا اشرطة الكومبيوتر الخاصة بمسؤول كبير في بنك الإعتماد والتجارة الدولي ويقول محاميه في نيويورك جون وينغ: «إن حذف الشريط كان لأهداف مشروعة لا علاقة لها أبدا بتحقيق مورغنثو». وهذه الأهداف كما يقول وينغ سوف تظهر في المحاكة مذكرا ان موكله «لم يخف الأدلة»، وانه «غير مذنب بالتهم الموجهة اليه وينوي اثبات وتأكيد براءته بكل ما أوتي من قوة». فالوثائق المحوة استنسخت وأعطيت في النهاية الى المحققين. ويقول وينغ «إن هذا الإدعاء هو تطبيق جديد لقانون نيويورك غيرمجرب ولا سابق له». ومع ذلك، فقد جرى محو أشرطة تحتوي حسب القرار الظني اجزاء من مفكرة عمل ظفر إقبال المدير التنفيذي لبنك الإعتماد والتجارة الدولي، والتي كانت تحفظ دائما في كومبيوتره الشخصي.

ويظن ان المفكرة تضم خلاصات عن محادثات وعمليات كان إقبال يجريها مع مسؤولي البنك ومدققيه من نيسان/ ابريل ١٩٩٠ الى تموز/ يوليو ١٩٩١ حين جرى اقفال بنك الإعتماد بتهمة الإحتيال الواسع.

ففي اتفاقية دفوع قضائية مع السلطات الأميركية تمت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ وافق بنك الإعتماد والتجارة الدولي على فتح جميع وثائقه للتحقيق. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ علم المحامي ساندي ان وكلاء التصفية في شركة «توش روس» يدققون في سجلات بنك الإعتماد في مكتب التنسيق للمساهمين في ابوظبي. فذهب كما جاء في القرار الظني الى المكتب المذكور مع المحامي شون الريك في مؤسسة «سيمونز اند سيمونز». وجاء في الإتهام انه «في حين كان وكلاء القضية منهمكين في تفحص ملفات أخرى قريبة، قام ديفيد ساندي وزميله شون الريك بوضع ثلاثة من اشرطة الكوميوتر تحتوي على مفكرة ظفر اقبال في حقيبة يد شون الريك، وتسللا خارجين من المبنى، دون توقيع اي ايصال بالإستلام».

وقام ساندي فيما بعد باستنساخ الأشرطة ثم أمر باتلاف المعلومات *المتضمنة في الأشرطة الأصلية وحاول إعادة الأشرطة المتلاعب بها، كما ادعى القرار الظني.*

وكان اول ما علم المحققون بوجود المفكرة في مطلع عام ١٩٩٤ من السيد إقبال نفسه. وعندما تزايدت المطالبة بالمعلومات المذكورة، وبدأت تتكشف اللعبة قيل ان ساندي كذب حول وجود الأشرطة المذكورة عدة مرات. وأخيرا، جرى وضع نسخة مكتوبة مفرغة عن الأشرطة في قعر صندوق من ١٥٨٠ صندوقا تحتوي على ٨٠ طناً من وثائق بنك الإعتماد والتجارة الدولي معدة للشحن الى انكلترا، وبطبيعة الحال، يقوم الشك في الأمر على ان النسخ المفرغة المذكورة هي رواية محرفة للمفكرة الأصلية.

وفي لندن قوبل الظن بالمحامي ساندي بخيبة الأمل. وقالت جريدة «فايننشال تايمز» ان المجتمع الحقوقي في لندن «يشعر بالتشوش وعدم الإرتياح»، ذلك ان المؤسسة القضائية والقانونية (العدلية) في بريطانيا «قد صدمت لرؤية أحد أعضائها يواجه اتهامات جزائية خطيرة».

والمعروف ان طريقة التحقيق الجريئة والهجومية التي قادها مورغنثو اصطدمت بالتباطؤ البريطاني في ملاحقة موضوع بنك الإعتماد والتجارة الدولي. فالعقول الشكاكة قد تلمح درجة من التواطؤ الرسمي في الفضيحة - او على الأقل في بريطانيا، كما في الولايات المتحدة، قد تلمح رغبة قوية في ان يختفي الموضوع برمته. إن قضية بنك الإعتماد والتجارة الدولي قد اعادت تشكيل فهمنا للخطط الإجرامية المعقدة وللرجال الذين هم واجهتها وغالبا ما يكونون من الرجال المحترمين. فقد غسل البنك أموال المخدرات، واشاع مستنقعاً من الفساد السياسي عبر عدد من القارات. ومع ذلك استطاع ان يحصل على خدمات رجال لامعين مثل كلارك كليفورد في واشنطن، واللورد كالاهان في لندن، ومن بين المنتفعين بسخاء مسؤولو «مركز كارتر» في اتلانتا وحزب المحافظين البريطاني. وكان من بين زبائنه مانويل نورييغا وصدام حسين ووكالة الإستخبارات المركزية.

طبعا، من حق ساندي المتعارف عليه ان يدعي البراءة، ونحن نتطلع الى شرح دفوعه القانوني لمحو الوثائق. ويهمنا بشكل خاص ان نعرف اذا ما كان قد فعل ذلك لمصلحة موكله وأمواله. او اذا ما كان ينبغي مساعدة آخرين في المؤسسة اللندنية. وعلى نحو مماثل، عندما برئت ساحة روبرت التمان شريك كليفورد من التهم الجنائية، بقيت عالقة من دون اجابة أسئلة محيرة حول نجاح بنك الإعتماد في شراء نصيب من الجهاز المصرفي الأميركي. بل ان تبرئة التمان اقفلت البحث في قضيته بموجب قانون ولاية نيويورك.

ومع انهيار الإمبراطورية السوفياتية، وتنامي القوة الإقتصادية لامراء تجارة المخدرات في اميركا اللاتينية والشرق الأقصى، اخذت تتزايد المخططات الجنائية الدولية المعقدة والمتقدمة، وما لم نعرف كل شيء نستطيعه عن البنك الأول في هذه المسألة، بنك الإعتماد والتجارة الدولي، فانه من الأرجح ان لا يكون الأخير. لكن بوجود محامين يمحون ويمسحون الأشرطة ويخفون الأدلة، فانه من غير السهل ان نعرف كل شيء. فقد حان الوقت ان تقوم جهة مسؤولة مثل مجلس العموم البريطاني او اللجنة المصرفية في مجلس الشيوخ الأميركي، بالإستماع الى إفادات واسعة حول بنك الإعتماد والتجارة لمنع وجود أمثاله في المستقبل قبل ان تنفجر قضية ثانية مروعة.

عن «وول ستريت جورنال»

ناصر الروضان: «مؤسسة الخليج للإستثمار خسرت ٤٤ مليون دولار»

■ كشف النقاب عن أن خسائر «مؤسسة الخليج للإستثمار» في عمليات تداول السندات والأسهم الدولية بلغت السنة الماضية ٤٣,٩ مليون دولار، بعدما كانت تلك العمليات عادت عليها بأرباح بلغت ١٠٠,٣ مليون دولار سنة ١٩٩٣.

وذكر ناصر الروضان بصفته رئيساً للمؤسسة التي تملكها حكومات دول مجلس التعاون الخليجي الست بالتساوي في التقرير السنوي للمؤسسة التي عرض نتائج أعمالها عن السنة الماضية، «ان الخسائر نجمت عن التغيرات الطارئة التي شهدتها اسواق السندات في شباط (فبراير) سنة ١٩٩٤ على إثر قرار بنك الإحتياط الفيدرالي بتشديد سياسته النقدية، حيث شهدت الأسواق المالية منذ ذلك الوقت قيام المصرف برفع اسعار الفوائد ست مرات مما ترتب عليه هبوط سوق السندات العالمية بعد فترة طويلة من انتعاشها، كما شهد العام ايضا انخفاضا حادا في اسعار الأسهم. وقال انه رغم اجماع رأي المؤسسات المالية على انه من الصعب استمرار تلك المجموعة من العوامل الإيجابية التي سادت الأسواق المالية سنة ١٩٩٣، الا ان التأثير الذي احدثه حجم وسرعة تغير الإتجاه العام في الأسواق المالية في مطلع سنة ١٩٩٤ كان مفاجأة لمعظم المؤسسات المالية الأخرى على السواء.

وأضاف الروضان: إن ا لأرباح المجمعة الصافية لمجموعة «مؤسسةالخليج للإستثمارات» بلغت ٦٢,٢ مليون دولار سنة ١٩٩٤ وهي تنخفض كثيرا عن الأرباح القياسية التي تحققت السنة السابقة حيث كان لتغير الظروف السائدة في الأسواق المالية العالمية آثار سلبية انعكست بشكل خاص على نتائج عمليات المؤسسة، حتى ان الأرباح المحققة في عمليات تداول السندات والأسهم التي ارتفعت من ٢,٣ مليون دولار سنة ١٩٩٢ الى ١٠٠,٣ مليون دولار سنة ١٩٩٣ تلاشت وتحولت الى خسارة بلغت ٤٣,٩ مليون دولار سنة ١٩٩٤، الا ان الارباح الناتجة عن الأنشطة المختلفة في العمليات المصرفية الإستثمارية والعمليات المصرفية التجارية التي نمت بشكل رئيسي في منطقة الخليج سنة ١٩٩٤ حققت زيادة في الأرباح فوق مستوى سنة ١٩٩٣.

لكن الروضان اكد ان الوضع العام للمجموعة لا يزال قوياً على الرغم من انخفاض الأرباح الصافية هذا العام، إذ زادت حقوق المساهمين لتصل الى ٩٣٨ مليون دولار بعد التوزيعات النقدية البالغة ٣٧,٥ مليون دولار بينما زاد اجمالي الأصول بنسبة ٧,٨ في المائة ويبلغ ٩,٢٢٤ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٤. ووصلت نسبة حقوق المساهمين الى اجمالي الأصول الى ١٠,٢ في المائة، وباستخدام معايير بازل يبلغ معيار كفاءة الفئة الأولى من رأس المال بالنسبة الى الأصول المعدلة بالمخاطر نحو ١٥,٦ في المائة. ويبلغ معيار اجمالي كفاءة رأس المال ١٦,٩ في المائة. وقال انه على الرغم من انخفاض حجم الأرباح الصافية سنة ١٩٩٤ عن المستوى القياسي للأرباح لسنة ١٩٩٣ تم انجاز مستوى الأرباح الصافية لسنة ١٩٩٤ في ظل الإضطرابات التي سادت الأسواق المالية العالمية وأن ما تم التوصل اليه في ظل هذه الظروف الصعبة يشير بوضوح الى نجاح سياسة تنويع مصادر دخل المجموعة ويقدم الدليل على قدرتها على تحقيق مستوى معين من الربحية في جميع مراحل الدورة الإقتصادية، كما تبين تمكنها من المحافظة على هدفها المتمثل في دعم وتطوير القطاع الخاص في منطقة الخليج.

وأضاف ان الإهتمام الإستراتيجي بغرض الإستثمار في الخليج لا تقتصر آثاره على تنويع مصادر دخل المجموعة فقط لكن سيدعم ايضا القدرة على الوفاء بمسؤوليات المؤسسة تجاه منطقة الخليج، واشار الى تجاوز التزامات المؤسسة في المشاريع التي تدعمها المجموعة في منطقة الخليج، سواء من خلال المساهمة في رأس المال الذي تقوم به «مؤسسة الخليج للإستثمار»، أو من خلال تقديم القروض التي يوفرها أساسا «بنك الخليج الدولي» بما يزيد على ٤٠٠ مليون دولار في منطقة الخليج. وسيسمح ذلك باعادة التركيز من جديد على منطقة الخليج وتعزيز مستويات الدعم الكبير المقدم الى المشاريع في الدول المالكة للمؤسسة.

تبني العملة الأوروبية الموحدة سيكلف المصارف ٨ مليارات جنيه إسترليني

■ في تقرير «للإتحاد المصرفي الأوروبي» تداولته المصارف في دول «الإتحاد الأوروبي»، جاء فيه، أن المصارف تحتاج الى فترة تتراوح بين ثلاث واربع سنوات للتحضير الى تبني عملة موحدة والى انفاق ما يتراوح بين ٨ و١٠ مليارات ايكو (وحدة نقد أوروبية) (او ما يعادل ٦,٣ و٧,٩ مليار جنيه إسترليني) على تنفيذ قرار العمل بالعملة الأوروبية الموحدة.

وقد طالب قادة «الإتحاد المصرفي» في تقريره المسهب من الحكومات اصدار المواصفات التقنية للعملة الموحدة بسرعة بغية السماح للمصارف بتبني التغيرات الناجمة عن تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية بسهولة.

والمعروف ان برنامج الوحدة النقدية الأوروبية ينطوي على «التبني السريع» للعملة الموحدة بعد بداية المرحلة الثالثة من هذا البرنامج، اي خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٩٧ وبداية عام ١٩٩٩.

وقدر «الإتحاد المصرفي الأوروبي» قيمة تكاليف تبني العملة الموحدة بما يعادل ٢ في المائة من إجمالي التكاليف المصرفية التشغيلية سنويا خلال فترة الإنتقال تنجم عن التغييرات التكنولوجية وعن تغيير العملات الورقية وتعديل مواد التسويق.

وقد ذكر اتحاد المصرفيين البريطانيين ان نسبة ٢ في المائة من التكاليف التشغيلية للبنوك في المملكة المتحدة تعادل قيمتها ٩١٤ مليون جنيه استرليني حسب اسعار عام ١٩٩٤.

وقدر «الإتحاد المصرفي الأوروبي» تكاليف التحول الى تكنولوجيا المعلومات بأنها ستستحوذ على ٤٣٦ مليون جنيه إسترليني من هذا المبلغ في حين سيذهب ٢٨٤ مليون جنيه لتغطية تكاليف التغيرات في عملية التسويق.

وقد اعتمدت دراسة الإتحاد على مسح شمل ١١٠ بنوك أوروبية في ١٤ بلداً. وجاءت بعد ورود تقديرات سابقة ذكرت ان تبني العملة الموحدة سيكلف كل مصرف من المصارف التجارية ٢٢٥ مليون «ايكو». وافترضت الدراسة حصول عملية «تحول كبرى» تتحول خلالها البلدان الأوروبية اى تبني عملة موحدة ضمن خطوة واحدة بدلا من العمل بعملة مزدوجة لفترة من الوقت بغية تسهيل عملية التحول.

كما تفترض الدراسة ايضا مساهمة جميع دول «الإتحاد الأوروبي» في الإتحاد النقدي في الوقت نفسه.. غير أن «إتحاد المصرفيين البريطانيين» يشير الى ان تأجيل المملكة المتحدة انضمامها الى العملة الأوروبية الموحدة لن يزيد بشكل كبير التكاليف التي ستتحملها المصارف البريطانية.

وقد استبعدت الدراسة من تقديراتها حجم التكاليف التي سيلحقها التحول الى تبني العملة الموحدة بالأعمال والأفراد.

كما لم تشتمل هذه التقديرات على التكاليف التي ستنجم عن التغيرات في انظمة الدفع في ما بين المصارف التي يجري تقديرها الآن ضمن مسح منفصل.

وذكر «الإتحاد المصرفي الأوروبي» ان التكاليف المذكورة تقع ضمن طاقة المصارف على التحمل الا انها «ستنوء بثقلها على نتائج إيرادات البنوك لعدة سنوات».

وطالب الإتحاد من السلطات المالية في بلدان الإتحاد الأوروبي طرح «سيناريو محدد ومبكر» لتبني العملة الموحدة.

العدد الثامن - المجلد الثاني - أيار / مايو ١٩٩٥ Issue 8.Vol. 2 May 1995.

الطلب على النفط ينخفض وإنتاج الدول خارج «أوبيك» يرتفع

■ في تقرير «وكالة الطاقة الدولية» عن سوق النفط، نقرأ أن توقعات خبراء تلك الوكالة، أن ينخفض الطلب على النفط الخام في الربع الأول من عام ١٩٩٥ في دول مجلس التعاون الإقتصادي والتنمية، بما يقرب من ١٠٠ ألف برميل الى ٤٠,٨ مليون برميل يوميا.

ومضى التقرير يعرض، أن «قوة الطلب في منطقة المحيط الهادي وخصوصاً في اليابان لم تكن بالقدر الكافي لتعويض ضعف الطلب المتعلق بالمناخ في أميركا الشمالية وأوروبا».

وجاء في التقرير أيضاً، «يرجع اكثر من ٩٠ في المائة من الإنخفاض على الطلب في شباط/ فبراير الماضي الى هبوط في الطلب على زيت الوقود بمقدار ٤٠٠ ألف برميل يوميا نشأ أساسا عن اعتدال المناخ قياسا الى عام ١٩٩٤».

وفي أوروبا قدر الطلب على النفط في الربع الأول عند ١٤ مليون برميل يوميا من دون تغيير عما ورد في تقرير سابق صدر في نيسان/ ابريل الماضي وبزيادة ٣٠٠ ألف برميل يوميا عن الفترة نفسها من عام ١٩٩٤ . وتشير توقعات الوكالة الى الطلب على النفط الخام خارج المنظمة في الربعين الثاني والثالث بمقدار ١٠٠ ألف برميل يوميا الى ٢٨ مليونا و٢٨,٢ مليون برميل يوميا على التوالي.

غير ان توقعات الطلب في الدول خارج المنظمة للعام بأكمله استقرت عند ٢٨,٨ مليون برميل يومياً.

وقالت الوكالة ان انتاج «أوبيك» من النفط الخام في اذار/مارس الماضي انخفض قليلاً قياساً الى شهر شباط/ فبراير فبلغ ٢٥,١٩ مليون برميل يومياً. كما عدلت تقديراتها لحجم انتاج «أوبيك» في شباط/فبراير الماضي بخفضها بنحو ٢٠ ألف برميل يوميا الى ٢٥,٣٣ مليون برميل يومياً.

وقال خبراء الوكالة، ان اجمالي انتاج «أوبيك» في اذار/ مارس الماضي بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي بلغ ٢٧,٥ مليون برميل يوميا بعد ان كان ٢٧,٥٥ مليون برميل يوميا في شباط/ فبراير. واضافت ان الإنخفاض الطفيف في اذار (مارس) الماضي جاء نتيجة لانخفاض الإنتاج في إيران والكويت ونيجيريا.

وجاء في تقرير الوكالة ان المعلومات المستمدة من تحركات الناقلات اظهرت اكبر تغيير في حجم الإنتاج الإيراني منذ عدة سنوات حيث تراوح بين أقل من ٢,٨٥ مليون برميل يوميا في الأسبوع الأول من الشهر الماضي وبين ٤,٣ مليون برميل يوميا في الأسبوع الرابع منه.

أما انتاج النفط الخام من خارج دول أوبيك قالت الوكالة انه وصل الى مستوى قياسي جديد في الربع الأول من العام على الرغم من تراجع انتاج دول الإتحاد السوفياتي السابق وبحر الشمال. وقالت الوكالة، ان انتاج النفط من خارج أوبيك بلغ ٤٢,١٣ مليون برميل يوميا بزيادة ٢٠٠ ألف برميل يوميا عن التوقعات في تقرير شهر اذار/ مارس وزيادة ١,٣ مليون برميل عن الربع الأول من عام ١٩٩٤ .وقالت الوكالة ان انتاج الربع الأول من العام يزيد ٧٠ ألف برميل يوميا على الإنتاج في الربع الأخير من عام ١٩٩٤ على الرغم من انخفاض يقدر بنحو ٢٩٠ ألف برميل يوميا في انتاج دول الإتحاد السوفياتي السابق بين شباط/ فبراير واذار / مارس الماضيين.

خطة خماسية مصرية لتثبيت انتاج ٩٠٠ ألف برميل يومياً

■ الدكتور حمدي البنبي، وزير النفط المصري، أعلن ان حجم صادرات مصر من النفط الخام حاليا يقدر بحوالى ١١ مليون طن سنويا بعد التوسع في استخدام الغاز الطبيعي بديلا للمنتوجات البترولية، واضاف ان خطة قطاع النفط تستهدف تثبيت معدلات انتاج البترول الخام عند مستواه الحالي ٩٠٠ ألف برميل يوميا خلال السنوات الخمس المقبلة بينما سيتم زيادة انتاج الغاز الطبيعي من ٩٠٠ مليون قدم مكعب يوميا الى ١,٢ مليون قدم مكعب يوميا في العام المقبل بعد تشغيل حقلين جديدين هما «بورفؤاد» و«وقار».

وأكد الوزير، أن انتاج مصر من البترو ليصل الى ٧ مليارات من الدولارات سنوياً حيث يمثل البترول والغاز حوالي ٨٥٪ من المصادر الأولية للطاقة ويتم تصدير فائض من البترول تبلغ قيمته ملياري دولار. وقال ان صادرات البترول تمثل اكثر من ٧٥٪ من الصادرات المصرية، ويتم حاليا دراسة الإحتمالات البترولية بمنطقة خليج العقبة، وقد انخفض معدل الزيادة السنوية للإستهلاك المحلي من البترول من ١٣٪ اوائل الثمانينات الى ٢٪ العام الحالي.

وأشار الى فرص مشاركة المستثمرين المصريين في مشروعات بترولية دولية مشتركة داخل مصر. وأوضح ان الإتجاهات المستقبلية لقطاع البترول تشمل ٥ أهداف رئيسيةمنها تحقيق الإكتفاء من المنتوجات البترولية بتوفير ٩٠٪ من الطاقة الأولية وأن يصل الإستهلاك السنوي المحلي الى ٢٧ مليون طن بترول. وتشجيع شركات البترول المحلية والأجنبية على تقديم عطاءات للمناطق المفتوحة للبحث عن البترول تغطي ٨٥٪ من مناطق مصر برا وبحرا مع دعم القطاع الخاص المصري للبحث عن البترول والغاز بتقديم كافة المساعدات والمعلومات الجيولوجية والمساعدات الفنية كافة، والتوسع في تنفيذ مشروعات لزيادة حصيلة الإنتاج من الحقول الصغيرة والقديمة.

ارتفاع الطلب على الذهب في الخليج بنسبة ٧,٢ في المائة

■ في احصاءات «مجلس الذهب العالمي» أن الطلب على الذهب في دول مجلس التعاون الخليجي ارتفع بنسبة ٧,٢ في المائة خلال الربع الأول من عام ١٩٩٥ على الرغم من ضغوط الركود الإقتصادي وقيود الميزانيات في المنطقة. والتقديرات الأولية تشير الى ان الطلب على الذهب ارتفع في منطقة الخليج الى ٥٣,٧ طن خلال الربع الأول من العام الحالي من ٥٠,١ طن خلال الفترة نفسها من العام السابق.

ويرجع خبراء «مجلس الذهب العالمي» نمو الطلب الى نشاطات الترويج وارتفاع المبيعات الى مستويات لم تكن متوقعة خلال شهر رمضان الماضي في السعودية.

وتعاني السعودية مثل معظم دول الخليج من تدني اسعار النفط وعجز في الميزانية وخفض الإنفاق العام، ويقول تجار ان الأموال المتاحة للإنفاق في الخليج لم تعد كما كانت عليه في السابق.

في الإحصاءات ايضا ان واردات الذهب لدبي خامس اكبر مراكز الذهب في العالم ارتفعت بنسبة ٥١ في المائة الى ٦٢,٤ في المائة خلال اول شهرين من السنة الحالية بالمقارنة مع ٤١,٣ طن خلال الفترة نفسها من السنة الماضية.

ولكن استهلاك الذهب في دبي لم يحقق ارتفاعا كبيرا خلال الفترة واقتصر الإرتفاع على اثنين في المائة الى ١٠,٢ طن مقابل عشرة أطنان خلال الفترة نفسها من السنة الماضية.

وقال بيدرو برتران، المدير الإقليمي «لمجلس الذهب العالمي» في الشرق الأوسط، ان معظم كميات الذهب التي يتم استيرادها الى دبي يعاد تصديرها الى شبه القارة الهندية حيث يعتبر الذهب من الإستثمارات الشائعة.

وأضاف، إن حركة إعادة التصدير نشطة ولكنه لم يعط مزيداً من التفاصيل، وأدت زيادة الطلب على الذهب في الهند الى تنشيط تجارة اعادة تصدير الذهب من دبي. وارتفع الطلب الى ١٢٤,٨ طن خلال الربع الأول من عام ١٩٩٥ بزيادة ٣٧,٧ في المائة على حجم الطلب خلال الفترة نفسها من العام السابق البالغ ٩٠,٦ طن.

وارتفع استهلاك الذهب في السعودية بنسبة ٨,٥ في المائة الى ٤٣,٥ طن بالمقارنة مع ٤٠,١ طن خلال الفترة نفسها من السنة الماضية.

وقال برتران، إن الإستهلاك في الشرق الأوسط والهند بلغ ١٩٧,٥ طن خلال الربع الأول من عام ١٩٩٥ بزيادة ٢٩ في المائة من استهلاك الفترة نفسها من السنة الماضية البالغ ١٥٢,٧ طن. وعرض برتران اعلانات يستخدمها المجلس للترويج في الخليج والهند.

غاز الإمارات المسيّل ينتشر في أوروبا

■ تجري «شركة أبوظبي لتسييل الغاز المحدودة» (ادجاز) اتصالات مع شركات الغاز الأوروبية لتزويدها بكميات إضافية من الغاز الطبيعي المسيّل بعدما نفذت اتفاقات في هذا الشأن مع فرنسا وبلجيكا واسبانيا، فيما بدأت محادثات مع هيئة قناة السويس للحصول على تسهيلات لمرور ناقلاتها عبر القناة في طريقها الى أوروبا.

وتؤكد مصادر في صناعة الغاز ان «ادجاز»، التي دخلت السوق الأوروبية للمرة الأولى في الأشهر الماضية، تسعى الى زيادة وجودها في هذه السوق بعدما حصرت تسويق انتاجها من الغاز المسيّل منذ بدء انتاجها عام ١٩٧٧ في السوق اليابانية وفي صورة أقل في جنوب شرق اسيا.

ويأتي ذلك في إطار البحث من جانب «عن اسواق جديدة بعدما انتهت العام الماضي من انشاء اكبر خط لإنتاج الغاز الطبيعي المسيّل في العالم تبلغ طاقته الإنتاجية ٢,٥ مليون طن متري ليصبح انتاج مصنعها في جزيرة داس خمسة ملايين طن متري سنويا ويتوجه معظم انتاج «ادجاز» الى شركة كهرباء طوكيو (تبكو) بموجب عقد مدته ٢٥ سنة وينتهي سنة ٢٠١٩.

وذكرت «ادجاز» انها اجرت محادثات مع شركة «ديستريغاز» البلجيكية تناولت خطط التعاون بين الشركتين خلال سنتي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ .

كما اعلنت «ادجاز» اجراء محادثات مماثلة مع شركة «غاز دو فرانس» للبحث في امكان تصدير شحنات جديدة من الغاز الطبيعي الى فرنسا، بعدما صدرت «أدجاز» للشركة الفرنسية شحنتين من الغاز الطبيعي المسيّل تم تفريغهما في ميناء مونتوا.

وذكرت ان الناقلة «فيمنيما» وصلت الى ميناء مونتوا الفرنسي أواخر اذار/مارس الماضي حاملة الشحنة الثانية من الغاز الطبيعي المسيّل الذي صدرته الى شركة «غاز دو فرانس» تنفيذا للإتفاق المشترك الأول بين «ادجاز» والشركتين الفرنسية والبلجيكية.

وتعتبر شركتا «غز دو فرانس» و«ديستريغاز» من أكبر الشركات الأوروبية العاملة في مجال الغاز الطبيعي. وهما مرتبطتان بشبكة توزيع مشتركة.

وذكرت «ادجاز» أن وفداً من شركة «توتال» الفرنسية قام بزيارة للشركة واجتمع مع مديرها العام وزار مصنعها في جزيرة داس واستمع الى شرح عن عمليات الشركة. وشركة «توتال» مساهم مع «ادنوك» وشركات أخرى في شركة «ادجاز». وتمر الناقلات المحملة بالغاز الطبيعي المصدر من «ادجاز» الى الشركات الأوروبية في رحلتها من جزيرة داس الى الموانئ في أوروبا عبر قناة السويس. وذكرت «ادجاز» ان ستيف ووكر نائب المدير العام ومسعود العامري مدير التسويق اجريا اخيرا محادثات في مصر مع رئيس هيئة قناة السويس محمد عادل عزت وكبار المسؤولين في الهيئة تركزت على أوجه التعاون والتنسيق بين الجانبين في ما يتعلق بمرور الناقلات التي تحمل الغاز المسيّل الذي ستصدره «ادجاز» الى أوروبا. وكان وفد من هيئة قناة السويس زار «ادجاز» في كانون الأول/ ديسمبر الماضي. وتبع ذلك مرور ثلاث شحنات من الغاز الطبيعي المسيّل الذي تنتجه «ادجاز» في جزيرة داس عبر القناة تبعتها شحنة رابعة في الأشهر الثلاثة الماضية.

أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي في الخريف المقبل

■ حسب المصادر الجزائرية، فانه قد تحقق تقدم كبير في انجاز مشروع «أنبوب الغاز المغاربي ـ الأوروبي» الأمر الذي يجعله معداً للتشغيل اعتبارا من حزيران/يونيو المقبل. وتعتقد الجهات الجزائرية ان شركة «بكتل» الأميركية، التي تنفذ مشروع تمديد الأنبوب على مدى ٥٣٠ كيلومتراً في الاراضي الجزائرية، من منطقة «حاسي الرمل» الى منطقة «عين مطهر» على الحدود المغربية، انهت عملها في وقت قياسي.

ويعتقد المراقبون ان أعلان هذه المعطيات جاء ردا على التساؤلات المطروحة في شأن مستقبل المشروع عقب التهديدات التي اطلقتها الجهات الإسلامية المتشددة. لكن مصادر أسبانية مطلعة اعتبرت ان انبوب الغاز سيكون جاهزا للعمل قبل نهاية السنة الجارية، وأن تنفيذ الأنبوب لا علاقة له بالصراعات الداخلية في الجزائر، لأنه مشروع اقليمي متعدد الأطراف تدعمه ارادة دولية.

وتمول الجهات الأسبانية الجزء المغاربي من المشروع على امتداد ٥٢٥ كيلومتراً الى حدود صخرة «جبل طارق، بينما تقوم شركة «ايناغاز» ببناء الشطر المغاربي عبر شركتها التي انشئت لهذا الغرض، وهي تنوي استثمار نحو ٨٥٠ مليون دولار في هذا الجزء من المشروع. وسينقل الأنبوب بين ٨ و١٠ مليارات متر مكعب من الغاز في بداية الأمر على ان يصل تدريجاً الى ١٨,٥ مليار متر مكعب في نهاية القرن الحالي.

وسيضخ الغاز الجزائري الى أسبانيا عبر المغرب ثم الى البرتغال في مرحلة لاحقة.

وشهد المشروع في بدايته حماسة كبير لكونه انطلاقة عهد جديد للتعاون في منطقة المغرب العربي. وتم التأكيد على المشروع بعد التوقيع على الإتفاق المبدئي في فاس عام ١٩٨٩ بحضور الملك الحسن الثاني والرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد. لكن التطورات المتلاحقة جعلته في واجهة الأحداث بعد انفجار العنف المسلح في الجزائر والتهديدات المختلفة الموجهة الى الشركات التي تعاملت مع المشروع داخل الجزائر، ثم من خلال الفتور في العلاقات المغربية ـ الجزائرية كما حدث صيف ١٩٩٤ عندما اغلقت الحدود وفرضت التأشيرات، وعاد الحديث عن احتمال تأجيله.

لكن الأطراف الأسبانية تحرص من جانبها على القول إن انبوب الغاز الذي كلف شركة «ايناغاز» مئات ملايين الدولارات لا يمكن أن تؤثر فيه النزاعات الأمنية او الخلافات السياسية او الإقليمية، لأنه مشروع متعدد الأطراف وفيه مصلحة للجميع.

روسيا وتركيا تتنافسان على نفط بحر قزوين

■ بين روسيا وتركيا منافسة حادة على المشاريع لنقل النفط من بحر قزوين الى الأسواق العالمية.

وتقف كازاخستان، وهي ثاني اكبر منتج للنفط في الإتحاد السوفياتي السابق بعد روسيا، وسط هذه المنافسة فيما تتسابق شركات اجنبية لإستثمار مليارات الدولارات لتطوير حقول بحرية وبرية حول بحر قزوين.

كما ان اذربيجان، وهي ثالث اكبر منتج، ليست في وضع افضل، إذ انها تواجه موقفا اكثر تعقيدا بسبب صراعات عرقية تحتدم في كل بقعة تقريبا تصلح لمد خط انابب. وتريد موسكو، وهي تتطلع الى عائدات من رسوم العبور تقدر بمليارات الدولارات، ان يمر النفط بروسيا الى موانئ البحر الأسود، فيما تسعى تركيا، التي ينتابها القلق من تكدس حركة الناقلات في مضيق البوسفور، الى مرور الأنابيب في اراضيها جنوبا الى البحر المتوسط.

ويعتقد مسؤولون بارزون وديبلوماسيون غربيون في كازاخستان ان الحل الوحيد هو في مد اكثر من خط انابيب واحد.

وتقضي خطة المشروع الذي تشارك فيه مؤسسة «شيفرون كورب» الأميركية باستثمار ٢٠ مليار دولار على مدى ٤٠ سنة في هذه المنطقة الجرداء النائية من كازاخستان. لكن انعدام وسائل النقل الى اسواق تصدير مربحة يهدد عرقلة خطط التطوير المستقبلية.

ويعول المشروع على قيام كونسورتيوم خط انابيب بحر قزوين ببناء خط جديد للتصدير يمر عبر روسيا الى البحر الأسود.

ورفضت «شيفرون» شروطاً لإشتراكها في مشروع الكونسورتيوم الذي يكلف ١,٢ مليار دولار. وقالت انه طلب منها القيام بكل عملية التمويل تقريباً في مقابل حصة في الكونسورتيوم مقدارها ٢٥ في المائة فقط.

واشار اقشان قاضي الدين رئيس وزراء كازاخستان الى ان محادثات تجري مع «شيفرون» وشركات أجنبية أخرى في بلاده لإعادة مشروع خط الأنابيب الى مساره. وأضاف «ان المهم بناء خط الأنابيب وهو ضروري لكل من روسيا وكازاخستان».

من جهة أخرى، أعربت الولايات المتحدة عن مساندتها لبناء خط أنابيب إضافي من اذربيجان الى ميناء جيحان التركي. ويمكن لهذا الخط ان يرتبط في جنوب روسيا بمشروع انابيب كونسورتيوم بحر قزوين.

وقال تورلان بالجيمباييف وزير النفط والغاز في كازاخستان، ان سلطنة عمان تولت مسؤولية تمويل المرحلة الأولى من مشروع الكونسورتيوم من تيخوروتسك حتى محطة نفط نهائية على البحر الأسود. وأضاف ان محادثات تجري في شأن المرحلة الثانية من المشروع من كومسومولسك حتى تيخوروتسك. وأعرب الوزير عن تفاؤله بأن تصبح «شيفرون» شريكا في الكونسورتيوم. وقال ان محادثات تجري ايضا مع «بريتيش غاز» و«اجيب» وشركات أخرى.

وتعتمد كازاخستان التي تحتل مساحة شاسعة تمتد من بحر قزوين الى الحدود الصينية، على خط أنابيب روسيا لتوصيل نفطها الى اسواق الغرب. ويعتقد محللون ان روسيا تسعى للإحتفاظ بنفوذها الإقتصادي في الدول المستقلة الأخرى في الإتحاد السوفياتي السابق خصوصا لدى مد أي خط انابيب نفط جديد.

خبراء تلوّث البيئة يقرعون ناقوس الخطر:

إستقرار النفايات السامة في المياه والتربة ينشر في لبنان الموت البطيء

على الرغم من ان الإستحقاق الرئاسي في لبنان طغى مبكراً على ما عداه من القضايا السياسية والإقتصادية، فإن قضية النفايات السامة لما تزل تتفاعل في الأوساط السياسية والشعبية، (راجع «الميزان» العدد السابع، المجلد الثاني، نيسان/ابريل ١٩٩٥)، وان كانت لا تحتل عناوين الصفحات الأولى في الجرائد. ويستمر خبراء البيئة في الجدال حول أضرار ما طمر في لبنان من نفايات سامة على صحة اللبنانيين، وما قد تسببه مستقبلاً من أمراض سرطانية وطفرية وتشوهات خلقية.

ننشر هنا، خلاصة لدراسات عدّد فيها خبراء تلوّث البيئة أخطار النفايات السامة ومضارها في المستقبل القريب.

■ يُؤكد خبراء تلوّث البيئة، على أنّ خطر النفايات السامة في لبنان، التي وجدت منذ العام ١٩٨٧، هو في كونها تتفاعل مع مؤثرات بيئية مثل المياه، والتربة، والهواء. وذلك، لأن هذه النفايات هي مواد كيمياوية. وتُقدر الخطورة وفق المؤثرات الآتية:

● الإستقرار الكيمياوي للمادة في المياه والتربة والهواء والوسط البيولوجي.

● الإنتشار والإنتقال الأفقي والعامودي.

ولهذا المؤثر علاقة بالخصائص الفيزيائية والكيمياوية للمادة، وخصوصاً خصائص «الذوبانية» في المياه والدهون.

● التراكم الحيوي في الأنسجة النباتية والحيوانية، وتزايد التركيز في البيئة المختلفة: البحر، النهر، البحيرة، اليابسة، الخ.

● إمكانية تفاعلاتها مع العناصر والمركبات الكيمياوية الموجودة في المحيط، واحتمال تكوّن مركبات ذات نشاط بيولوجي وسميّة أعلى.

● إمكانية تفككها تحت تأثير متغيرات وعوامل البيئة الفيزيائية مثل الضغط، والحرارة، والأشعة الشمسية. وهذا يؤدي الى نشاط بيولوجي وسمية أعلى.

● الأضرار الناتجة عن إحتراق او اكسدة النفايات السامة.

● إحتمال تعدد طرق دخولها الى جسم الإنسان، عبر الهواء، والغذاء ذي المنشأ النباتي والحيواني، ومياه الشرب، ومياه الغسيل والإستعمال، الخ.

● احتمال تراكمها في جسم الإنسان وأنسجته المختلفة.

● تأثيراتها على المدى البعيد، مثل التسبّب في أمراض مستعصية مثل السرطان.

وإستنادا الى تقارير العلماء، بامكاننا تصنيف النفايات السامة، الموجودة في لبنان والتي هي مركبات كيمياوية، الى أربع مجموعات هي:

● **أولا: مجموعة السموم السيانية:**

وهي مركبات شديدة السمية وتسبب ما يلي:

الحروق، التهيّج الحاد، تقرح الأنسجة المخاطية والعيون والجهاز التنفسي، الورم الرئوي، الإختناق، الموت السريع خلال دقائق معدودة نتيجة توقف قلبي، تنفسي، تثبيط في وظيفة الغدة الدرقية، اعتلال في البنكرياس، إختلالات مهمة في الجهاز العصبي.

وتضم هذه المجموعة:

مركبات الإيزوسيانات، الأملاح السيانية وهي: سيانيد الكادميوم، وسيانيد الزئبق، وسيانيد الفضة.

ويعود النشاط السام لهذه المركبات الى ايون السيانيد، وهو سم عام شديد التأثير.

● **ثانيا: مجموعة السموم البترولية وتضم:**

مذيبات عضوية بنزينية مستعملة، شحوم وزيوت بترولية، مواد زفتية تحتوي على مركبات الإنتراسينيك ومشتقاتها، مركبات البوليكلوروبيفينيل، عدد كبير جداً من المركبات البترولية الإليفاتية والبنزينية والحلقية ومتعددة الحلقات.

وأما الأمراض التي تسببها هذه المجموعة فهي:

١ - أمراض سرطانية وطفرية في الكبد، والمعدة، والأنسجة الرقيقة، والثدي، والجلد، والرئتين، والقلب.

٢ - تأثير سمي جنيني قاتل.

٣ - تأثير سمي تشويهي.

وأما المركبات البنزينية وأضرارها فهي:

١ - **مركبات البنزانتراسين:** ولها تأثير سمّي طفري وسرطاني في الكبد، والجلد، والمعدة، والأنسجة الرقيقة.

٢ - **مركبات البنزوفليورين:** لها تأثير طفري وسرطاني.

٣ - **مركبات البنزوبيرين:** لها تأثير طفري وسرطاني في المريء، والمعدة، والأمعاء، والثدي، والجلد، والرئتين، والأنسجة الرقيقة، ولها تأثير سمّي جنيني قاتل، وتأثير سمّي تشويهي.

٤ - **مركبات الدايبنزانتراسين:** ولها تأثير سمي طفري وسرطاني على الجلد، والمعدة، والأمعاء، والقلب، والثدي والرئتين، والأنسجة الرقيقة، ولها تأثير سمي جنيني.

٥ - **مركبات البوتادين الكلورية:** وهي مهيجة للعيون وللجهاز التنفسي، ومثبطة لنشاط الجهاز العصبي المركزي، وتسبب ضموراً في «المبيضين» عند المراة وفي «الخصيتين» عند الرجل، وتسبب إعتلالاً كبدياً، ولها تأثير طفري، ولها تأثير سرطاني في القلب، والرئتين والمعدة.

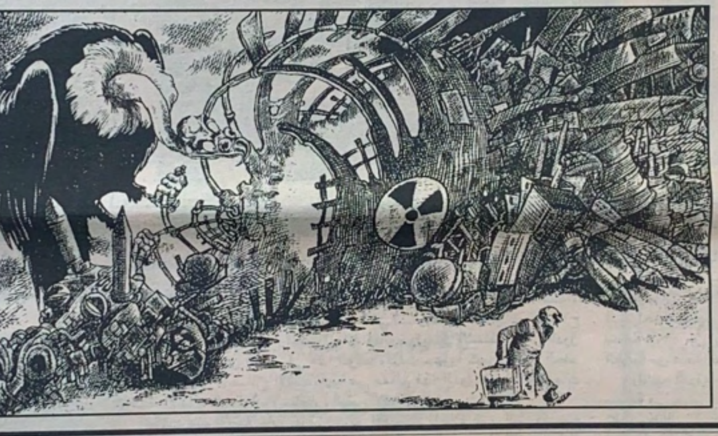
٦ - **مشتقات الأنيلين:** وهي غير قادرة على تثبيت الأوكسجين لنقله الى الخلايا والأنسجة، وينتج عن ذلك الإختناق، ويترافق ذلك بانحلال الدم وبتخريب سمي كبدي.

٧ - **مشتقات البوليكلوروبيفينيل:** وهي تزيد عن ٢٠٩ مركبات مختلفة.

وهي تمتاز باستقرار كيمياوي عالي في التربة والمياه، وبالبطء الشديد لتفكيكها البيولوجي، وبمؤشرات مرتفعة للتراكم في عناصر المحيط والأوساط البيولوجية.

وتولد عند إحتراقها مركبات عالية السمية والخطورة، ذات تأثير سرطاني وطفري.

● **ثالثا: مجموعة المعادن الثقيلة:** وهي تضم: الكادميوم، والكروم، والكوبالت، والنحاس، والرصاص، والمانييزيوم، والزئبق، والنيكل، والزنك. وتعتبر المعادن الثقيلة ومركباتها العضوية وغير العضوية ملوّثات مهمة، ذات سميّة عالية، وأخطرها على صحة الإنسان تلك التي تتراكم في الجسم، وتلك الغريبة كلياً عن التركيب البيوكيميائي لجسم الإنسان، ونذكر منها: الكادميوم، والرصاص، والزئبق، والكوبالت، والكروم. وأما التأثيرات السامة للرصاص والكادميوم والزئبق فهي:



● **الرصاص:**

١ - تتراكم مركبات الرصاص، بشكل خاص، في العظام والأسنان، وبذلك تصبح مصدراً لتسممات حادة وفجائية، حتى بعد زمن من دخوله الجسم.

٢ - يخرب الرصاص ومركباته الوظيفة التناسلية عند الرجل والمراة.

٣ - يثير الرصاص تخريباً في اليات إنتاج الدم في النخاع العظمي، ويخرب التخليق البيولوجي للهيموغلوبين.

٤ - عند التعرض المزمن للرصاص ومركباته يثير تخريباص في وظيفة الجهاز العصبي المركزي، تظهر بانحرافات عصبية ونفسية، وكذلك تخريباً في الكبد، ووظائفه، وفي الكليتين، ووظائفهما، بالإضافة الى إنحرافات في النظر والسمع، وفي الجهاز المناعي.

● **الكادسيوم:**

١ - هو أكثر المعادن سمية على الإطلاق.

٢ - يتراكم في الكبد والكليتين.

٣ - له تأثير سرطاني أكيد على البروتستات والرئتين.

٤ - عند التعرض المزمن له يحدث تخريباً في الكليتين والرئتين والعظام والأسنان، وفي القلب والأوعية الدموية بسبب فقدان الكالسيوم، وأجهزة إنتاج الدم، وكذلك الجهاز العصبي والخصيتين.

● **الزئبق:**

١ - عنصر الزئبق ومركباته، العضوية وغير العضوية، هي مواد عالية السمية. فالأملاح غير العضوية للزئبق، وخاصة كلوريد الزئبق، وسيانيد الزئبق، التي أشارت التقارير الى وجوده في لبنان، تمتاز بسمية عالية الشدة، حيث تتراوح الجرعة المميتة للإنسان بين ٠,١٥ و٠,٥٠ غرام.

٢ - تولد مركبات الزئبق داخل الجسم معقدات حيوية تؤدي الى إضطراب كبير في العمليات الإيضية لمختلف الأعضاء، والأجهزة، وخصوصاً الكليتين والكبد والدماغ. وبإمكان مركبات الزئبق أن تعبر المشيمة فتصيب دماغ الجنين ومختلف أعضائه.

٣ - الزئبق ومركباته هي سموم عصبية.

● **رابعا: مجموعة المبيدات الحشرية، ومبيدات الأعشاب:** وتضم ديكوفول وتريكوفول: وهي مبيدات حشرية عالية الإستقرار في المياه وفي التربة، لها مؤشرات تراكم عالية في جسم الإنسان، ولها تأثير سمي طفري أكيد.

- 2.4 - Dcp و2.4.5- T3cp: وهي مبيدات أعشاب تثير تخريبا في الكليتين والكبد والجهاز الدموي والقلب والأوعية الدموية، ولها تأثير سرطاني وتأثير طفري وتأثير تشوهي، وتحتوي هذه المركبات على نسبة غير قليلة من مركبات ديبوكسين، وهي أعلى مواد كيميائية نشاطاً سرطانياً وطفرياً على الإطلاق في الرئتين والأنسجة اللمفاوية، والأنسجة الرقيقة، ولها تأثير تشوهي.

وهي تعد أهم ملوثات التربة والأوساط المائية على الإطلاق وتمتاز بسهولة الإمتصاص في المياه السطحية . ولا تتفكك في الوسط المائي، ولا في أجسام الحيوانات المائية، وهي الى ذلك كله، عالية الإستقرار لعدة أعوام في قاع الأنهار والبحيرات والبحر.

بيرت بولن، رئيس «الهيئة الحكومية الدولية بتغير المناخ»:

«السياسة» تحرّف حقائق «العلم» حول تغير المناخ العالمي

إنتهى مؤتمر برلين حول المناخ الذي كان إنعقد في أواخر اذار/ مارس واستمر حتى مطلع نيسان/ إبريل الماضي. الى ايجاد «صيغة» متوازنة بين الدول المتطورة والنامية، عكست ارادة فعلية من ناحية التفويض والأهداف، والجدول الزمني لإجراء مفاوضات من اجل التوصل الى «بروتوكول» لإتفاقية «ريو دو جنيرو» التي تنص على خفض مستوى انبعاث الغازات التي تؤدي الى ارتفاع حرارة الأرض سنة ٢٠٠٠ الى المستوى الذي كانت عليه سنة ١٩٩٠ لكنها تعتبر حالياً غير كافية لإزالة خطر حصول تغيرات مناخية.

وبموجب هذا النص ستقوم لجنة خاصة بإجراء مفاوضات بهدف اعداد «بروتوكول» يتم اعتماده في سنة ١٩٩٧ خلال مؤتمر المناخ المقبل الذي يعقد في اليابان.

بيرت بولن، رئيس «الهيئة الحكومية الدولية بتغير المناخ» طرح في المقال الذي ننشر هنا، المعضلات الأساسية التي واجهت عمل «الهيئة» ونتائج أبحاث مئات العلماء. وفي المقال ايضا يعترض على تدخل السياسة التي تحرف النتائج وتوظفها لمصالحها، في وقت يتعرض العالم الى تغير مستمر في المناخ نتيجة النشاط البشري الضار بالبيئة

■ التغير المحتمل في المستقبل للمناخ بسبب النشاط البشري، تحول خلال اقل من عقد من موضوع للبحث العلمي الى قضية بيئية معقدة سياسياً ومثيرة للخلافات على النطاق العالمي.

ولا نعرف بعد بأي سرعة سيحدث فيها مثل هذا التغير او مدى خطورته. قد يصيب مختلف الناس والبلدان بطرق مختلفة تماماً، لكننا لا نستطيع بعد تقدير من سيخسر ومن قد يربح من آثاره المباشرة.

كيف يمكننا ان نؤلف بين المعرفة العلمية المتوفرة في افضل شكل يمكن أن ينفع لتوفير قاعدة واقعية للقرارات السياسية؟

وكيف يمكننا ان نتجنب قدر الإمكان الإستقطاب المدمر بين الإدعاءات المتطرفة الداعية الى اجراءات قصوى من جانب «جماعات الضغط البيئية»، والإتجاهات المعارضة للتدخل الحكومي من جانب أولئك الذين يدعون بأن النشاطات البشرية لا تشكل خطراً على بيئة الكرة الأرضية؟

لقد شكلت «الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ» من اجل الإجابة عن هذه الأسئلة المهمة خلال الست السنوات الأخيرة. ونظمت «الهيئة» جهودا تعاونية على النطاق العالمي من اجل تقويم المعرفة المتوفرة في هذا الصدد بأقصى ما يمكن من شمولية، ولخصت نتائج البحث في عرض خاص لإستخدام صانعي القرار السياسي، ونشرت في عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢ تقويمات «الهيئة» التي شكلت اتفاقية «تغير المناخ» التي تمت الموافقة عليها في قمة البيئة في ريو دو جنيرو في البرازيل. ونشرت أخيرا تقريراً خاصاً لخدمة الإعداد للمؤتمر الأول لأطراف الإتفاقية (الذي انعقد في برلين أخيراً)، ويعمل الآن مئات الخبراء في إعداد «التقرير التقديري الثاني» وقد يتاح لعدد اكبر مراجعة مسودات هذا التقرير قبل الموافقة عليه من جانب «الهيئة» في نهاية السنة الجارية.

إن قدرتنا على التنبؤ بتغير المناخ محدودة ولا يمكن التوصل سوى الى حل جزئي لذلك عن طريق مزيد من الأبحاث، لأن سلوك نظام البيئة غير قابل مبدئيا للتنبؤ الى حد ما. كما لا يمكننا التنبؤ بالتطور المستقبلي للمجتمع البشري الذي يغير البيئة العالمية بصورة كبيرة، او التنبؤ باطلاقات غازات الدفيئة في المستقبل. لكن من الممكن استكشاف تأثر نظام المناخ بانبعاث الغازات والمواد العالقة في المستقبل، وتعيين بعض حدود ما يحتمل وقوعه. قد يكون بامكاننا تقدير مخاطر الآثار الخطيرة للتغيرات الناجمة عن الأنشطة البشرية، على الرغم من أن تقدير المعنى الدقيق لـ «الخطر» متروك للتقدير السياسي.

مع ذلك فان من المهم جدا ادراك ان ضروب عدم اليقين في التقديرات لا تقلل من المخاطر، لذلك ادخل في المفاوضات مفهوم الإحتراس على ضوء الوقاية من التغير المناخي المقبل وفق مصطلحات التامين.

ويشتد النقاش العام حول موضوع تغير المناخ مع تطور المفاوضات. وتتهم الأن مجموعات من السياسيين المحافظين والصناعيين التقديرات العلمية للهيئة بالتحيز. وتنشر هذه المداخلات عادة في الصحافة اليومية والمجلات العامة، ويلاحظ ان القليل من المقالات من هذا النوع ظهر في الأدبيات العلمية. ولم تخضع هذه التحليلات للمراجعة العلمية التي اخضعت لها على نطاق واسع تقارير «الهيئة». وتنطلق بعض هذه الجهود من بلدان وجماعات تعتمد اقتصاداتها بصورة رئيسية على الإستخدام المتواصل «للوقود الأحفوري» الذي يعتبر مصدر معظم انبعاثات «غازات الدفيئة».

ومن الواضح ان الحاجة قد تؤدي الى القيام بتغييرات على الصعيد العالمي في استخدام وانتاج الطاقة في حال صحت التقديرات الحالية للتغيرات المقبلة في المناخ وأمكن التوصل الى اتفاق عام على الإجراءات الوقائية.

وفي ضوء الأثار السلبية الإجتماعية والإقتصادية التي يمكن أن تجلبها جهود التسكين تبدو هذه النداءات الداعية الى الأخذ في الإعتبار الدقيق ما يمكن وينبغي عمله وتحليل ما سيحدث مبررة ومستحسنة وسيتضمن «التقرير التقديري الثاني» مثل هذه التحليلات، ومن الضروري معالجة مثل هذه المسائل الأساسية بدلاً من تحاشيها. وأنا كرئيس لـ «الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ» اتطلع بقلق لقيام هذا التعاون الواثق القوي بين الأطراف في التقويمات المقبلة.

ولم يتم التطرق سوى الى جوانب قليلة لتغير المناخ في «التقرير الخاص» الذي رفع الى مؤتمر برلين، لكن «التقرير التقديري الثاني» سيتضمن التقدير الكامل وسيكون جاهزا عند المفاوضات على البروتوكولات الخاصة التي يحتمل قيامها كنتيجة للإتفاقات في «مؤتمر الأطراف في الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ».

وتستحق الإهتمام بعض نتائج البحث في «التقرير الخاص» مثل:

١ - نحن نفهم الآن بصورة افضل دورة «الكربون الطبيعية»، ولذلك فاننا قادرون على تحديد مدى التحشدات المقبلة لغاز «ثاني اوكسيد الكربون» الجوي الناجمة عن السيناريوهات المختلفة للإنبعاثات بثقة مقبولة.

٢ - الدخان الذي يطلقه في الجو حرق الوقود «الأحفوري» و«العضوي» يضاد الإحترار الناجم عن زيادة تحشدات غازات الدفيئة. ولكن ادخنة الكبريت المنبعثة من الوقود الأحفوري تحمض المياه العذبة والتربة، وهي تشكل تلوثا غير مقبول لذا ينبغي تقليل اطلاقه.

٣ - يبدو ان تأثير غاز «الميثان» بين غازات «الدفيئة» اكبر بشكل ما من التقديرات السابقة.

٤ - قلّت انبعاثات غازات «الكلوروفلوروكاربون» بشكل ملحوظ خلال بضع السنوات الأخيرة بسبب القيود المفروضة عليه التي تم الإتفاق عليها في «اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون»، لذلك فان دورها في المستقبل كغازات دفينة اقل مما كان يخشى منه سابقاً.

وستتضمن التقديرات الكاملة لـ «التقرير التقديري الثاني» على معلومات جديدة كثيرة.

١ - رصد تغيرات المناخ العالمي والإقليمي في الماضي بما في ذلك تقديم تحليلات اكثر كثافة للتغيرات في الأمطار ومعدل وقوع الأحداث العنيفة.

٢ - عرض للتغيرات الإنتقالية المحتملة للمناخ التي توصلت اليها البيانات الكومبيوترية للمناخ وتتضمن تقديرات عدم يقينها بالنسبة الى التغيرات العالمية والإقليمية.

٣ - اثار تغير المناخ على أنظمة البيئة والنشاطات البشرية.

٤ - خيارات التخفيف من التغيرات والتكيف معها والمواصفات الإجتماعية والإقتصادية للأدوات السياسية المختلفة.

٥ - نفقات الأضرار وإجراءات التخفيف التي يمكن أن تواجهها بلدان منفردة او المجتمع العالمي ككل.

٦ - تحليل عميق للنقد الموجه لتقديرات الهيئة الواردة اعلاه.

ويصبح من الواضح في شكل متزايد ان مسائل المناخ لا يمكن أن تعرض في شكل منفصل عن عدد من المسائل العالمية الأخرى.

فالتغيرات في المناخ قد تؤثر وتتأثر في شكل غير مباشر بطبقة «الأوزون» وتحمض المياه العذبة والتربة والتنوع البيولوجي لأنظمة البيئة البرية والبحرية. تؤكد هذا وجهة النظر التي ترى ان الإحتراس ينبغي ان يكون المبدأ المرشد في استغلال الموارد الطبيعية في المستقبل.

وعلى التقديرات المقبلة ان تأخذ في الإعتبار هذا المدى المتسع. وقد يزيد هذا في تعقيد العملية لكن الواقع معقد.

ولا يمكن القول بأن عملية التقويمات العلمية والتقنية لـ «الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ» بلغت حدود «الكمال» بل ينبغي عمل المزيد، لكنني اجازف بالقول ان العمل الجماعي لمئات العلماء عبر «الهيئة» اكثر موثوقية الى حد بعيد من محاولات اخرى لتلخيص نتائج الأبحاث العلمية للإستخدام في العملية السياسية.

والشيء المهم هو فصل المسائل السياسية والعلمية قدر الإمكان. تزداد أهمية ذلك مع مشاركة بعض العلماء في النقاش السياسي وتقديمهم النصح للسياسيين على أسس معلومات غير ملائمة أحيانا ومتحيزة وتنظر الى المشاكل من زاوية ضيقة تماماً.

في تقرير لـ«المؤسسة العربية لضمان الإستثمار» عن السياحة العربية:

حصة الدول العربية من السياح في العالم ١٤ مليون سائح

■ على الرغم من الإمكانات السياحية التي تملكها المنطقة العربية فانها لم تحظَ بعد بنصيب عادل من السياحة الدولية في عملية التنمية وقدرت «المؤسسة العربية لضمان الإستثمار» حصة المنطقة العربية لعام ١٩٩٣ من اجمالي عدد السياح في العالم البالغ اكثر من نصف مليار سائح بنحو ١٤ مليون سائح اي اقل من ٢,٨ في المائة في حين قدرت حصة المنطقة من اجمالي الإيرادات السياحية العالمية في العام نفسه والبالغة نحو ٣٠٤ مليارات دولار بقرابة ٧,٥ مليار أي أقل من ٢,٥ في المائة.

وتتوقع منظمة السياحة العالمية ان يرتفع عدد السياح الى نحو ٦٦١ مليون عام ٢٠٠٠ والى نحو ٩٣٧ مليون سائح عام ٢٠١٠. وتقدر الزيادة في حجم السياحة في منطقة المشرق العربي والخليج بنحو ٤,٦ في المائة حتى العام ٢٠٠٠ ترتفع الى خمسة في المائة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، في حين تقدر مساهمة الإستثمارات السياحة بنحو ١١ في المائة من اجمالي الناتج الإجمالي المحلي والعالمي. وقالت «المؤسسة العربية لضمان الإستثمار»: إن تجاوز المعوقات التي تعترض تطور السياحة العربية بما يتناسب وامكاناتها يتطلب توافر ثلاثة عناصر مترابطة وذات تأثير متبادل.

وحددت المؤسسة العامل الأول بايجاد البنية الأساسية للسياحة من فنادق ومنشآت ومرافق وخدمات مكملة. والثاني توافر التمويل اللازم على شكل إستثمارات خاصة عربية وأجنبية ليس لأن التمويل من قبل القطاع العام غير كاف وحسب بل لأن الإستثمارات الخاصة لا سيما الأجنبية منها تحمل في طياتها ترسيخاً للثقة بالمناخ السياسي والإقتصادي في المنطقة وتحمل معها ايضا تقنيات الإدارة والخبرة وتساهم بشكل مباشر او غير مباشر بربط السياحة العربية بالسوق الدولية.

اما العامل الثالث فرأته المؤسسة في تطبيق برامج وخطط عملية فعالة في مجال الترويج للسياحة لتحقيق غرضين في أن:

الأول جذب المزيد من الإستثمارات الخاصة.

والثاني جذب المزيد من السياح.

وقالت، انه في مقابل المعوقات والتحديات الكثيرة التي تواجه المنطقة العربية، هناك الكثير من عناصر القوة والظروف المواتية التي تعمل لصالحها أهمها تزايد اهتمام المؤسسات الدولية العاملة في مجالات السياحة والتمويل والإستثمار في المنطقة. وحرصها على استطلاع مجالات وامكانات الإستثمار فيها، باعتبارها من المناطق المقبلة على تحقيق نمو مطرد خلال المرحلة المقبلة.

ومن العوامل المهمة أيضاً تحسن مناخ الإستثمار في غالبية الدول العربية نتيجة جهود حثيثة بذلت على مدى العقدين الماضيين لتجاوز الثغرات والمعوقات، سواء على صعيد الأطر القانونية المنظمة للإستثمار او على صعيد العمل لتجاوز المصاعب الإقتصادية، والتي استوجبت خلال السنوات القليلة الماضية تطبيق غالبية الدول العربية لسياسات وبرامج متنوعة للإصلاح. واعتبرت ان ذلك ادى الى تحقيق نتائج إيجابية في ما يختص بالسيطرة على عجوزات الموازنات العامة وكبح التضخم وتحرير التجارة والنقد وأسواق المال واعطاء القطاع الخاص دوراً اكبر في النشاط الإقتصادي.

كما اعتبرت المؤسسة ان الدول العربية اولت القطاع السياحي اهمية خاصة تجلت في الخطط والتوجهات الإقتصادية وانشاء غالبية الدول العربية لوزارات او هيئات حكومية خاصة بالسياحة. كما تجلت في مبادرة القطاع العام، منفرداً او بالمشاركة مع القطاع الخاص الى إقامة المنشآت السياحية والترويج للسياحة.

لكن المؤسسة رأت ان الترويج للسياحة في المنطقة والتعريف بامكانات الإستثمار فيها يعتبر احد العوامل المهمة في تنمية قطاع السياحة، وأنه كان بدهياً ان يشكل ذلك هما مشتركا للجهات المعنية كافة مثل حكومات الدول العربية والهيئات العربية المشتركة والمنظمات الدولية والهيئات الممثلة للقطاع الخاص ووسائل الإعلام. إضافة الى المؤسسات والمجموعات الإستثمارية والمالية، العربية منها أو الأجنبية، وأن تسعى هذه الجهات منفردة او مجتمعة لايجاد الوسيلة او الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الغرض.

وأشادت بالتظاهرات العربية الدولية التي عقدت تحت شعار «فرص الإستثمار في السياحة والقطاع الفندقي في البلاد العربية» في دمشق أخيراً (راجع «الميزان» العدد السابع - المجلد الثاني - نيسان/ابريل ١٩٩٥).

وقالت انها الت الى التعريف بأوضاع ومجالات الإستثمار في قطاع السياحة والفنادق في الدول العربية، والترويج لفرص الإستثمار المتاحة سواء تلك التي تقدمها الأجهزة الحكومية المعنية أم التي يقدمها القطاع الخاص. والى التعريف بمصادر التمويل المحلية والأجنبية المتوافرة للإستثمارات السياحية. وبحث بعض القضايا العامة المتعلقة بصناعة السياحة كاتجاهاتها الإقليمية والدولية وقضية الإدارة في المنشآت السياحية وقضية التخصيص في مجال السياحة والتقنيات الحديثة مثل المشاركة في الملكية او الإستثمار او الإستعمال. وشملت هذه التظاهرة، التي شارك فيها ممثلو حكومات دول عربية عدة ونخبة من كبريات المؤسسات العربية والدولية العاملة في ميادين السياحة والإستثمار والتمويل ورجال الأعمال العرب والأجانب.

عقد مؤتمر في دمشق ناقش أوضاع وفرص الإستثمار في الدول العربية حيث تم تخصيص وقت معين لدول عدة من المشرق والمغرب العربي ومن دول الخليج لعرض تجربة كل منها وشرح مجالات وفرص الإستثمار المتاحة فيها وكذلك التعريف بمجمل الأوضاع القانونية والإقتصادية والإدارية التي تحكم الإستثمار، ومصادر التمويل الإقليمية المتوافرة للإستثمارات السياحية.

وكان مأمون إبراهيم حسن، مدير عام «المؤسسة العربية لضمان الإستثمار» القى كلمة في حفل الإفتتاح لمؤتمر دمشق لغرض الإستثمار في السياحة والقطاع الفندقي قال فيها:

يحتاج عالمنا الى تحولات عميقة في مجالات التعاون المتعلقة بتدفق الإستثمار.

فالثورات التكنولوجية في مجال الإتصالات، والإنتاج، حكمت فتح الأسواق ودمجها وتحريرها. انفتحت مناطق جديدة في أوروبا الشرقية وآسيا واميركا اللاتينية وغيرها.. لاستقبال وجذب الإستثمارات الأجنبية الخاصة، كما أن الاف المشاريع قد انبثقت نتيجة لعملية «الخوصصة» في مناطق عدة من العالم وأدى كل ذلك الى الطلب المتزايد على الإستثمار.

يحدث هذا في وقت لا تشهد فيه الأسواق الدولية زيادة في الأموال المعروضة بل ربما تشهد إنحساراً نتيجة لتزايد الإستهلاك عالمياً، ومن التحولات البارزة ما حدث من نمو كبير في التدفقات الإستثمارية المباشرة الى الدول النامية، التي بلغت اكثر من ٨٠ مليار دولار في عام ١٩٩٣ اي ما يوازي ٤٠٪ من حجم التدفقات الدولية.. استقطبت معظمها دول شرق وجنوبي شرق آسيا وهي دول تشهد اطراداً في معدلات النمو في نطاق سياسات اقتصادية متحررة وقوانين مستقرة كانت نتاج إصلاحات اقتصادية وهيكلية اكتسبت عمقاً وبدأت منذ عقود خلت.

إن النصيب المتواضع للمنطقة العربية من جملة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة يجعل من طرح قضايا الإستثمارات العربية مجدداً على ضوء مستجدات الساحة الدولية والعربية أمراً مهماً ومطلوباً.

ولمّا كانت «المؤسسة العربية لضمان الإستثمار» تعمل في مجال ترويج الإستثمار، وبلورة فرصه واكتشافها فقد كان لا بد لها من أن تفكر في ترويج القطاعات الإقتصادية المهمة التي توليها الدول العربية أسبقية في برامج التنمية الإقتصادية.

وتابع مأمون إبراهيم الحسن قائلا:

وربما لا أكون في حاجة الى الإفاضة بأن الإستثمارات، عربية كانت أو أجنبية، سوف تتجه الى الإقتصادات التي تثمر فيها عمليات الإصلاح الإقتصادي بما يخلق المناخ الملائم لحفز المبادرة وتوطين الإستثمار. ان الدول العربية لم تتوان عن السير في هذا الركب وبذلت جهوداً كبيرة خلال العقد الأخير من أجل الإصلاح الإقتصادية في معظم هذه الدول شملت قطاعات متعددة: الإنتاج، التجارة، الإستثمار، النقد، الإئتمان وسوق رأس المال.

انطلقت هذه الإصلاحات بهدف تحرير الإقتصاد باطلاق قوى السوق ومنح القطاع الخاص دوراً مميزاً في جهود التنمية، وهو ما أسفرت عنه نتائج إيجابية في كثير من هذه الدول وكان لها أثرها في تحسن معدلات النمو، إضافة الى توجيه مزيد من الإهتمام بالأطر التشريعية المرتبطة بالإستثمار وترتيب الإطار المؤسسي والإداري الذي يقدم الخدمة المطلوبة للمستثمر وييسر مهمته، وفضلا عن ذلك بذلت مجهودات كبيرة لتطوير البنى التحتية وتحديثها دفعاً لجهود التنمية وحفزا للإستثمار الوطني والأجنبي. وكان للعمل العربي المشترك دوره في دعم الأطر التشريعية والإدارية والذي تمثل في صدور الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية التي أرست الحد الأدنى لمعاملة المستثمر الوافد وعالجت أموراً تتعلق بالتنظيمات الإدارية لإستقبال المستثمر وتقديم الخدمة له ووفرت قضاء عربيا ممثلا في محكمة الإستثمار العربية.

وفي هذا المناخ العام هناك أيضا تجارب وخبرات كبيرة تستحق التنوية اكتسبها المستثمرون ورجال الأعمال العرب نتيجة تنفيذ مشروعات عديدة في دول عربية مختلفة بعضها حقق نتائج إيجابية والبعض الاخر تعثر، وقد أفادت من دروسها الدول المضيفة للإستثمار والتي اكتسبت خلال ما ينيف على عقدين من الزمان خبرة ثرية في إستقبال الإستثمار الأجنبي والتعاون معه.

إن ما ألمحنا اليه من تطورات على المستوى الدولي والإقليمي قد أدى الى عدة مبادرات في المنطقة العربية وكانت منها مبادرة عقد مؤتمر فرص الإستثمار بهذا الحجم والتنظيم ليخصص للترويج لمشروعات إستثمارية في قطاع محدد وهو قطاع السياحة والفنادق في الدول العربية.

ومضى في كلمته يقول:

ان المنطقة العربية بما حبيت به من امكانات سياحية هائلة مؤهلة تماماً لزيادة نصيبها من السياحة العالمية إذا ما توافرت الشروط اللازمة لذلك، وأولها زيادة الإستثمارات السياحية.

فالمنطقة العربية في موقع الوسط من العالم، وهي أقرب المناطق لأوروبا، كما أن التنوع الثقافي والإرث الحضاري للمنطقة، والإختلافات في التضاريس والموارد الطبيعية كلها ترشح المنطقة لنيل نصيب كبير من عائد السياحة الدولية.

أقول ذلك بعدما أوضحت الأرقام أن عدد السياح الذين وفدوا الى الدول العربية خلال عام ١٩٩٣ بلغ حوالي ١٤ مليون سائح أي بنسبة ٢,٨٪ من حجم السياحة العالمية، وأن الإيرادات السياحية بلغت حوالى ٧,٥ مليار دولار أي بنسبة ٢,٥٪ من إيرادات السياحة الدولية، وهو ما يوضح ضآلة نصيب المنطقة العربية من حجم السياحة الدولية ومردوداتها.

وتشير التوقعات الى أن النصف الثاني من العقد الحالي سوف يشهد زيادة سنوية في حجم السياحة في منطقة الشرق العربي والخليج العربي فحسب، تقدر بحوالي ٤,٦٪ ترتفع الى ٥٪ في العقد الأول من القرن المقبل، وهو ما يعني بلوغ عدد السياح ١٨ مليون سائح في عام ٢٠١٠.

إن الزيادة المتوقعة تحتاج الى إستثمارات بحجم مؤثر لاستيعابها هذا فضلا عن طموح المنطقة في أن تزيد نصيبها في السياحة الدولية بما يتجاوز نصيبها الحالي.

وتسآل مأمون ابراهيم حسن:

فهل لدينا الإمكانات لمواجهة هذه الزيادة التي تعني مضاعفة عدد السياح الآتين الى المنطقة؟

وأجاب قائلا:

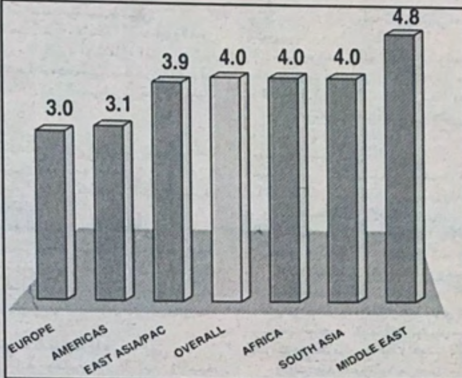
إن الأمر يحتاج ولا شك الى توفير إستثمارات سياحية وفندقية ضخمة لمواجهة الزيادة المتوقعة في الحركة السياحية الدولية والإقليمية. ومن اجل هذا يعقد مثل هذا المؤتمر للترويج لفرص الإستثمار السياحي في الدول العربية لكي يعرّف المسؤولون عن قطاع السياحة في الدول العربية خطط دولهم للتنمية السياحية وهو أمر يختلف من دولة الى أخرى وفقاً للظروف والموارد التي يتمتع بها القطر المضيف للإستثمار. ويسعدنا ان يكون بيننا اليوم وزراء السياحة، وكبار العاملين في قطاع السياحة في عدد من الدول العربية الرائدة في مجال السياحة لعرض تطلعاتهم، وخططهم، في مجال التنمية السياحية والإفادة من تجارب دولهم.

كذلك، يقدم المؤتمر مجموعة من المشروعات المطروحة للإستثمار، وهي مشروعات لها دراساتها المبدئية وتعتبر مادة جاهزة للتفاوض بين الأطراف المعنية.

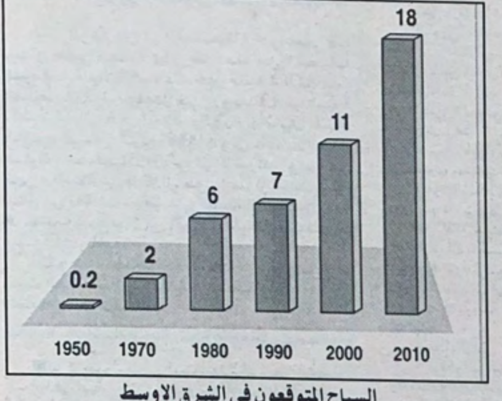
ويقدم المؤتمر في الوقت ذاته فرصاً لخلق مجالات جديدة للتعاون بين المستثمر العربي والمستثمر الأجنبي وخصوصا في مجال المشاركة في رأس المال أو توفير التمويل المطلوب أو في مجالات التعاون الفني التي تشمل تقديم الخبرة في الإدارة الفندقية والتسويق السياحي.

ومن إيجابيات هذا المؤتمر وأمثاله ما يتيحه من فرص لإجراء حوار معمق بين المستثمرين والحكومات العربية بهدف التغلب على المشاكل ومن ثم استنباط الحلول من أجل تحسين مناخ الإستثمار، وهو أمر لمسناه تماما من خلال تجاربنا السابقة في مؤتمرات المستثمرين ورجال الأعمال العرب التي تعقد كل عامين وكان أخرها المؤتمر الخامس الذي أفتتح في هذا المكان في أيار/مايو ١٩٩٣، والمؤتمر السادس يعقد في الإسكندرية (خلال الشهر الجاري).

وختم مدير عام «المؤسسة العربية لضمان الإستثمار» قائلا: انني على ثقة من أن المستثمر العربي الذي كانت له الريادة في طرق أبواب الإستثمار في الدول العربية، وتمرس بالتجربة، وكانت له نجاحاته ومشاكله، وكانت لتعاملاته واتصالاته بالمسؤولين في الحكومات العربية أكبر الأثر في تحسين مناخ الإستثمار والتغلب على كثير من المعوقات، سوف يداوم على أداء دوره البناء في مجال الإستثمار، ولا شك في أنه واجد في مجموعة المشروعات المعروضة للإستثمار في هذا المؤتمر ما يستأثر باهتمامه سيما وأن قطاع السياحة قطاع واعد ومردودياته عالية. وللمستثمرين من خارج الوطن العربي الذين شرفونا بحضورهم أقول: إن الجهود التي قامت بها الدول العربية لتحسين مناخ الإستثمار وتشييد البنى التحتية وتطبيق لإقتصاديات السوق وتبني برامج التخصيصية، مع الإهتمام بتطوير الأطر التشريعية والإدارية كل هذا من شأنه اقامة مشروعات سياحية ناجحة سواء بالمشاركة من جانبهم او بتقديم التمويل او بتقديم الخبرة في مجال الإدارة الفندقية والتسويق السياحي.



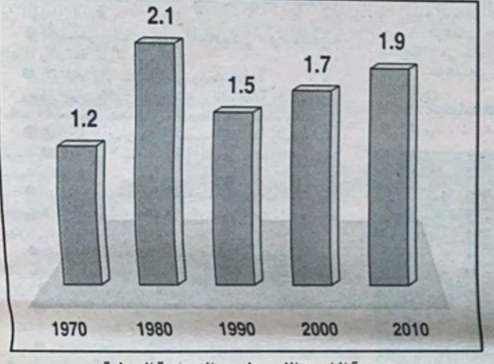
متوسط النمو السنوي



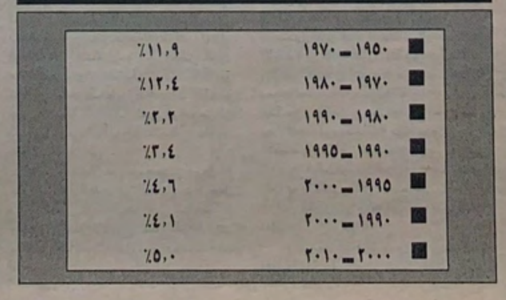
السياح المتوقعون في الشرق الاوسط



منشأ الدفق السياحي في الشرق الاوسط



حصة الشرق الاوسط من السياحة الدولية



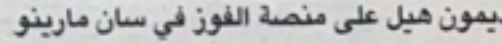
نمو قدوم السياح الى الشرق الاوسط وتوقعاته

١٩٥٠ ـ ١٩٧٠	٪١١,٩
١٩٧٠ ـ ١٩٨٠	٪١٢,٤
١٩٨٠ ـ ١٩٩٠	٪٢,٢
١٩٩٠ ـ ١٩٩٥	٪٣,٤
١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠	٪٤,٦
١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠	٪٤,١
٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠	٪٥,٠

هل يبقى هيل في الطليعة بعد سباق برشلونة؟



ديمون هيل على منصة الفوز في سان مارينو





ديفيد كولتارد



ديمون هيل

■ يتطلع ديمون هيل المتقدم حتى الآن على سلم بطولة العالم الى تكرار الفوز الذي حققه في السنة الماضية في غران بري اسبانيا على حلبة برشلونة في السباق الذي يجري يوم الأحد في ١٤ أيار/مايو المقبل. وكان هيل قد فاز بسيارة روثمان ليامس رينو FW17 آخر سباقين من سباقات غران بري متقدما منافسه الكبير بطل العالم الحالي مايكل شوماكر بست نقاط.

ففي السنة الماضية، انتفض هيل من صدمته، بموت زميله في الفريق أرتون سينا، ليرفع المعنويات المنهارة لفريق وليامس بفوزه الباهر على اللحلبة الأسبانية البالغ طولها ٤,٧٤٧ كلم (٢,٩٤٩ ميل) والواقعة على بعد ٢٠ كيلومتراً من الشمال الشرقي لمدينة برشلونة.

كان ذلك السباق مشهودا وحافلاً بالنسبة الى فريق وليامس الذي انزل الى الحلبة لأول مرة السائق الأسكتلندي دايفيد كولتارد منطلقاً منها انطلاقة مثيرة للإعجاب قبل إنسحابه من السباق لعطل كهربائي في سيارته.

وتعدُ حلبة برشلونة واحدة من أحدث حلبات غران بري وعليها إنتزع فريق وليامس النًصر في السباقات الأربعة التي خاضها عليها. اذ فاز نايجل مانسيل لحساب فريق وليامس في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢. وأكمل الفرنسي ألن بروست مسلسل الفوز في ١٩٩٣ واستطاع هيل في السنة الماضية ان يحافظ على هذا التقليد من النجاح المتواصل.

ويستمتع السائقون كثيراً بالسباق على الحلبة الجديدة التي كانت قبلة الأنظار في سنة ١٩٩٢ عندما استضافت برشلونة الألعاب الأولمبية. وتضم الحلبة عدداً من المنعطفات السريعة وخطاً مستقيماً طويلاً للإبتداء والإنتهاء. وسوف يحاول بطل العالم ما يكل شوماكر أن يقلّص الفجوة التي حققها هيل منذ فوزه في الجولة الإفتتاحية لهذا الموسم في البرازيل.

وكان شوماكر في السنة الماضية قد خاض سباقاً رائعاً على حلبة برشلونة انتزع فيه المرتبة الثانية على الرغم من أن سيّارة «بنيتون» التي كان يقودها علقت علبة سرعاتها على النسبة الخامسة.

كما إن ثنائي «فيراري» غيرهارد بيرغر وجان ليسي، إنطلقا انطلاقة جيدة في الموسم إذ تشارك أليسي في المرتبة الثانية مع شوماكر.

وقد حصل فريقا «روثمان ليامس رينو» و«فيراري» على نتيجة متساوية في المرتبة الأولى في بطولة العالم للصانعين. وبعد انتهاء «غران بري سان مارينو» بقي معظم الفرق الرئيسية في «إيمولا» لمواصلة الإختبارات قبل دخول هذه الجولة الرابعة المهمة من جولات البطولة. ومن السائقين الذين يتطلعون الى تحصيل أول نقاط لهم في الموسم بطل العالم السابق نايجل مانسيل الذي يقود سيارة مكلارين بمحرك «مرسيدس». وسيكون هذا السباق ظهوره الثاني في الموسم على حلبة سبق له ان فاز عليها مرتين.



بروفيل

سليل الجدّين...

■ الأمير السعودي، الوليد بن طلال بن عبد العزيز، ظاهرة مختلفة في العائلة السعودية. فهو ينتمي الى فصيلة رجال الأعمال أكثر مما ينتمي الى فصيلة الأمراء. بل ربما كان أنّه سلك مسلك رجال الأعمال منذ البداية لشعوره بأن انتماءه الى فصيلة الأمراء ضعيف أو «غير مقبوض».

فالأمراء في الأنظمة الصحراوية هم الحكام، ولا يليق بالحكام أن يكونوا تجاراً. هذا مع العلم أن هناك أمراء عديدين وشيوخاً كثيرين في الخليج يتعاطون التجارة عبر واجهات أو ممثلين لإبعاد الشبهة ولو من الناحية الشكلية.

أما وقد تكاثر عدد الأمراء والشيوخ في العائلات الحاكمة في الجزيرة العربية، فانه يصعب حصر هؤلاء في «حرفة الحكم». وبالتالي فانه من المنطقي أن يزاولوا أعمالاً ومهناً حرة. حتى ليمكن القول أن أمراء وشيوخ الخليج في القرن الواحد والعشرين سوف يصبحون مثل مماليك مصر في القرن الخامس عشر، حيث يضيف كل منهم الى لقبه مهنة أو حرفة. فهذا الأمير الطبيب أو الأمير المهندس، وذاك الأمير البقال أو الخباز، وهذا الشيخ الجزار أو الكاتب، وذاك الشيخ الحداد أو النجار وما الى ذلك!

ويعد الأمير المصرفي محمد الفيصل، يعتبر الوليد بن طلال أبرز أمير تاجر أو مستثمر في العائلة السعودية. وقد يكون ذلك ايذاناً ببداية «العصر الملوكي» في الجزيرة العربية من حيث التكني بالمهنة إضافة الى التكني باللقب.

لكن قدامى الأمراء والشيوخ لا يستسيغون هذا الإنتقال من المنحى الملوكي الى المنحى المملوكي. ففي عام ١٩٧٧، يوم كان أمير الكويت الراحل صباح السالم يستشفي في الخارج، وحل الأمير الحالي جابر الأحمد ولي العهد ورئيس الحكومة، أنذاك، محله في الإمارة، وانتقلت مهام تصريف شؤون رئاسة الحكومة الى المغفور له الشيخ جابر العلي، تأسست «مجموعة الشارقة»، وطرحت أسهمها للإكتتاب العام، وكانت أول مؤسسة في الكويت تقبل فيها مساهمة غير الكويتيين والخليجيين. وتشجيعاً للمكتتبين المحتملين نشرت المجموعة أسماء المساهمين المؤسسين وضمت عدداً غفيراً من شيوخ وشيخات آل الصباح، فجن جنون جابر العلي، رحمه الله، وأمر بوقف العملية وارجائها قائلا كلمته الشهيرة على ذمة الرواة: «هذه فضيحة... أنحن حكام أم تجار؟».

طبعاً كان جابر العلي يعرف أن شيوخ عائلته، ومنهم أولاده، يتعاطون التجارة بشكل أو أخر، لكنه ثارت ثائرته على العلنية المثيرة التي تخلق إشكالاً في الوضع القائم هو بمثابة إخلال بالعقد الإجتماعي السائد. فإذا كان الأمراء والشيوخ والحكام يتعاطون التجارة علناً فانهم بذلك ينافسون تجار بلادهم التقليديين، وبينهم عائلات تجارية قديمة وعريقة وغنية وقوية. وبالتالي، يفتحون الباب أمام هذه العائلات التجارية لتطالب بالحكم. ذلك أن التجار قبلوا بحكم الأمراء والشيوخ لأن هؤلاء تركوا لهم التجارة، فإذا استأثر الأمراء والشيوخ بالإمارة والتجارة معاً، فإن ذلك هو بمثابة الغاء للتفاهم التاريخي، أو حتى بمثابة انقلاب معاكس. أي إنقلاب الحكام على التجار لا العكس، كما في الإنقلابات التقليدية.

ومن غرائب الأمور أن يقود هذا التيار التجاري في العائلة السعودية أمير من جبلة سياسية لها مسحة عقائدية، بل حتى ثورية. فجده الأول الملك عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية وباني وحدتها، وهو من الأعلام التاريخيين في الجزيرة العربية، وفي العالمين العربي والإسلامي. وجده الثاني، رياض الصلح، رجل الإستقلال اللبناني، وباني الدولة اللبنانية المستقلة ورئيس أول حكومة في عهد الإستقلال.



أما والده الأمير طلال بن عبد العزيز، فقد كان في شبابه ذات يوم «ثائراً» أو «مناضلاً» من ثوار ومناضلي القومية العربية التحررية، بطبعتها الناصرية غير المنقحة، اي الى مداها الإشتراكي!

حتى أن والده الأمير طلال اسس في قاهرة عبد الناصر منظمة ثورية أطلق عليها اسم «الأمراء الأحرار» كانت تهدف الى إطاحة الحكم القائم في المملكة أيام الملك سعود والملك فيصل، بل إن الأمير طلال بعدما عفا عنه فيصل وعاد الى بلاده أميراً كامل الإمارة مغسولاً من الشوائب الناصرية، لم يستسغ لنفسه عملاً أو وظيفة سوى الوظيفة المعنوية ذات السمعة الإنسانية الراقية مثل رئاسة «المنظمة الدولية لرعاية الأطفال» (يونيسيف)، وما زال يعمل في هذا المجال في الخليج.

رجل جداه عبد العزيز آل سعود ورياض بك الصلح ووالده الأمير طلال بن عبد العزيز، ويدخل في «مملكة ديزني» للألعاب وفي سراديب دونالد ترامب، وفي دهاليز «سيتي بنك» (الذي اعتنق الإسلام أخيراً وراح يقبل العمل المصرفي على الطريقة الإسلامية مثل بنك محمد الفيصل)، لا بد أنه ظاهرة ملفتة للنظر، ولهذا اخترناه ليتصدر هذه الصفحة من «الميزان».

وإذا شطّ بنا الخيال فانه يمكننا ان نتصور ماذا كان الحال لو ان الملك عبد العزيز كان فندقياً، او ان رياض الصلح كان مصرفياً (وإن كان الشارع المتفرع من ساحة رياض الصلح في بيروت هو شارع المصارف)، أو أن الأمير طلال كان سمساراً في البورصة، او تاجر «مال قبان» في سوق البازركان!

سليل الجدين هذا ليس فيه من جديه ما يذكّر بهما، ولو أنه بفعل عملياته الإستثمارية المثيرة للجدل تحول الى نجم إعلامي عالمي. فهو ليس أميراً سعودياً بقدر ما هو نجم عالمي، مثل دونالد ترامب، وجورج سوروس وعدنان خاشقجي أيام زمان. خطفته الأضواء فانبهر. لكن حياة الإنبهار ليست بعيدة عن الإندثار، كما يستدل من تجارب مشهودة ومنها تجربة الخاشقجي.

وربما لا يكون صحيحاً تماماً ما يتناقله بعض أوساط رجال الأعمال العرب من أن الوليد بن طلال جاء مخالفاً لقانون الانساب، أي بدل أن يأتي مجبولا بأحسن ما في السعوديين وأحسن ما في اللبنانيين، جاء حاملا الهنّات السعودية واللبنانية ومنها الغرور السعودي والتشاوف المركنتيلي اللبناني.

ومع ان البعض يعده ناجحاً في عملياته البيزنسية الخارجية، فإن هناك من يلقي الشكوك على تلك العمليات بالقول إنها عمليات ناجحة إعلامياً أكثر مما هي ناجحة اقتصادياً. فالمشاريع الكبرى التي دخل فيها في الخارج ليست مربحة، بل ان معظمها كانت على شفير الإفلاس فاستدرج اليها الأمير الوليد لإنقاذها بأمواله الطافحة.

ويقول منتقدوه في العالم العربي أنهم سمعوا بعملياته في «يورو ديزني» وفي «اوتيل بلازا» نيويورك، لكنهم لم يسمعوا بأي أستثمار له في البلاد العربية، الأكثر حاجة الى الإستثمار في مرافق انتاجية، وخاصة في لبنان. وهؤلاء يقولون انهم لم يسمعوا عن انشاء مؤسسة أو مكتبة أو معهد باسم جده رياض الصلح او بتمويل كراس في الجامعات العالمية لجمع تراثه وتدريسه ونشره. ولم يسمعوا بأنه أقام مركز دراسات أو نشر لواحد أو واحدة من مثقفي ومثقفات آل الصلح بينما تنتشر شائعات كثيرة حول مساهمات ضخمة له في هذه الدار أو تلك، وهي أيضاً قد تكون عارية عن الصحة.

لعله يرى ان آل الصلح استثمار خاسر!

الضيف

أنا لبنان

لبنان مصطفى أسعد دورية سير

كل مواطن... دركي!

■ للبنانيين عادات قصيرة النفس أحياناً، فتدب فيهم الحماسة وتأخذهم النخوة، لكن سرعان ما تعود الأمور إلى منحاها القديم وكأن شيئاً لم يكن. ومن هذه العادات أو الطفرات المفاجئة تشكيل جمعيات تأخذ على عاتقها «تصحيح» الميول اللبنانية التقليدية الى الفوضى و«التشبيح»، أي محاولة إحداث نوع من الإنضباط في الحياة المدنية.

ومن هذه المحاولات التي أطلت علينا أخيراً جمعية «أنا لبنان» لرئيسها مصطفى أسعد وتضم مجموعة من الأشخاص بينهم رشيد جلخ (نائب الرئيس)، ومحمد المشنوق (أمين السر)، وعبد الحميد فاخوري، وناصر صفي الدين وغيرهم. وقد اعتمدت الجمعية، على ما يبدو، «نظام الخلوات» حيث ضمت كل «خلوة» مجموعة أخرى من الأشخاص الحريصين على الحس المدني بالإضافة الى اعضاء اللجنة.

ولما كان المظهر الفوضوي الأوضح في لبنان والمثير للإعصاب هو الأزدحام واختناقات السير وأعمال النقل، فقد أطلق مصطفى أسعد جمعية «انا لبنان» من منطلق حل مشكلة النقل والسير التي عجز عنها الوزير عمر مسقاوي على أساس «توعية المواطن على دوره مدنياً وإعلامياً وإجتماعياً تعزيزاً لأهمية التربية المدنية وتفهماً لفوائد العمل الإجتماعي». اي ان مصطفى أسعد أراد أن يحل اللبنانيون مشكلتهم طوعاً وقد عجزت الحكومة عن حلها قسراً! ويبدو أن جمعية مصطفى أسعد تحاول أن تكون قوة ضغط أو «لوبي» على الطريقة الأميركانية. وقد يكون في ذلك نوع من المفارقة في أن يقلد اللبنانيون الأميركان في أساليبهم بينما راح الأميركان الآن يقلّدون اللبنانيين بتشكيل الميليشيات المسلحة وتفجير السيارات المفخخة!

وتقول جمعية مصطفى أسعد في أهدافها وغاياتها:

«الجمعية في نشاطاتها تسعى لأن تكون مجموعة ضاغطة باتجاهين، تعتمد من جهة الحوار العقلاني لحث المواطن على المشاركة الطوعية في خدمة الوطن ودعم جهود الدولة، وتعتمد من جهة ثانية كل الوسائل المتاحة لتحريك نشاطات الدولة بالإتجاه الصحيح».

وتقوم الجمعية بمهامها، كما تقول، «من خلال تعزيز التربية المدنية لدى المواطنين، ومن خلال التوعية الإعلامية التي تعتمد الدراسات العلمية حول القضايا الإنمائية والإجتماعية والمسائل الحياتية اليومية».

وهذه ليست المرة الأولى التي تتشكل فيها جمعية لبنانية من هذا النوع «لتعزيز التربية المدنية». فقبل نصف قرن تقريباً قامت جمعية إسمها «جمعية الرفق بالحيوان» تهدف الى حث المواطنين على معاملة الحيوانات الأليفة التي يقتنونها معاملة ادمية، وكانت تدعي أمام القضاء على مرتكبي المخالفات الشنيعة.

وكان في ناحية من نواحي محافظة البقاع قاضٍ واسع الإدراك يدعى محمد أفندي دويك. وذات يوم كان رجل من بلدة كامد اللوز يقتاد حماره الى السهل لنقل بعض المنتوجات، وفي منتصف الطريق «نوعر» الحمار وأبى أن يتحرك قيد أنملة. فما كان من الكامدي إلا أن انهال على حماره بالضرب المبرح بعصا من السنديان على رقبته ورأسه، وكلما أوسعه ضرباً «تنحر» الحمار و«نوعر». وقد ضبطت جمعية الرفق بالحيوان هذا المواطن الكامدي بالجرم المشهود فادعت عليه امام القاضي محمد أفندي.

وعندما مثل الرجل أمام القاضي في المحكمة، راح محمد أفندي يعظه في الأخلاق المدنية قائلا له ان هذا الحمار مخلوق مثلنا وله روح مثلنا، وهو يساعدنا في أشغالنا فنركب عليه أحياناً ونحمله الأثقال احياناً أخرى، وبالتالي علينا أن نعامله معاملة لائقة، بل علينا أن نكافئه بالإعتناء به لا أن نعاقبه بالضرب المبرح. وقال للمدعى عليه أنه سيسامحه هذه المرة شرط ألا يعود مرة ثانية الى مثل هذه القسوة في معاملة حماره. وبعد هذه المطالعة المدنية الراقية خرج الكامدي الى حيث ربط حماره ليركب عائداً الى بلدته. فساقه وهو يربت على رأسه براحة كفه قائلا: «حا يا حماري حا قيمتك وقيمة محمد أفندي سوا»!

وأن يحول مصطفى أسعد لبنانه من خلال جمعية «أنا لبنان» الى دورية سير كل مواطن فيه دركي، له أيضا سابقة لا تبعد عن ايامنا هذه سوى ربع قرن هي جمعية المرحوم وفيق الطيبي المعروفة باسم «كل مواطن خفير». ومن عجب أن يعين مصطفى أسعد الزميل محمد مشنوق «شاويشاً» في هذا المخفر الجديد، ناسياً او متناسياً الزميل وليد الطيبي نجل وفيق الطيبي والمفروض فيه أن يكون الوريث الشرعي لجمعية «كل مواطن خفير».

وربما كان من حسن الحظ ان من المشاركين في الخلوات التي نشأت فيها جمعية «أنا لبنان» القاضي ماجد مزيحم، رئيس محكمة خلافات السير في بيروت، علّه يذكي بالموعظة الحسنة في مسألة مخالفات السير، الروح التي أذكاها القاضي محمد أفندي دويك في مسألة الرفق بالحيوان، قبل أن تعود «حليمة الى عادتها القديمة»!

لكننا لا ندري ما دخل شركة ناصر الشماع (سوليدير) ومجلس الفضل ابن الربيع (مجلس الإنماء والإعمار) في هذا المسعى الخيّر لتثقيف اللبنانيين بالثقافة المدنية وتقويم اعوجاجهم، مع أن جمعية «أنا لبنان»، كما يحرص رئيسها على التأكيد، ليست مشروعاً يسعى الى الربح المباشر، بينما شركة الشماع ومجلس الفضل ابن الربيع هما قبلة الساعين الى الربح المباشر وغير المباشر.

وكما شارك مجلس الفضل ابن الربيع وشركة الشماع في الخلوات الأسعدية باثنين من الدكاترة (يوسف فواز وهاني فيداوي)، كذلك شاركت «دار الهندسة» (شاعر وشركاه) باثنين من المهندسين (عبد الحفيظ قيسي وغالب نعماني)، مما يؤكد ان جمعية مصطفى أسعد بالإضافة الى كونها دورية سير ذات باع طويل في الثقافة المدنية، لها ايضا، كما يبدو، باع طويل في الهندسة المدنية. ومن عجب ان القائمين على الخلوة الأسعدية فاتتهم دعوة المهندس طارق ابو سمرا ليمثل المدينة الرياضية فيكتمل «النقل بالزعرور»!

إننا نشجع مصطفى اسعد ونشد على يده، لكننا نذكره بما حل «بذنب الكلب» بعد أربعين سنة من وضعه في القالب!

النـــاس

● كعادته، فإن علي الجمال كثير الأسفار والترحال، فما أن عاد من دمشق بعد حضوره المؤتمر السياحي الذي دعا اليه المهندس الدكتور عثمان عائدي، حتى غادر بيروت من جديد في جولة عربية وعالمية، وبدأت بالقاهرة طبعاً، وانتهت في لندن حيث لعلي الجمال موطىء قدم، بعد مرور في المانيا لحضور اجتماعات المصارف العربية.

● قام الدكتور جورج فريحة بتوقيع كتابه الجديد «تاريخ الجامعة الأميركية في بيروت» الصادر باللغة الإنكليزية، في أوتيل «الكسندر» في الأشرفية، بحضور نواب ومرجعيات سياسية واجتماعية وممثل قائد الجيش العقيد غسان نعمان الى جانب مثقفين وجامعيين.

● زار دايفيد بالثويك، سفير بريطانيا لدى مصر، أثناء تواجده في لندن، «غرفة التجارة العربية - البريطانية»، فالتقى عبد الكريم المدرس، أمين الغرفة العام ورئيسها التنفيذي، وأجرى معه محادثات بحضور السير ريتشارد بومونت، رئيس الغرفة. وقد تناولت المحادثات أهمية مصر الإستراتيجية ودور الإستثمارات فيها، وكذلك الإمكانات التصديرية الى الدول الخارجية، كما تبادل السفير بالثويك، مع عبد الكريم المدرس وجهات النظر حول تطوير العلاقات التجارية ما بين بريطانيا ومصر.

● باشر عبد الله الجراح، عمله في إدارة مكتب السياحة اللبناني في لندن. وفي البيان الصحافي الذي وزعه المكتب عن تعيينه مديراً جديداً قال الجراح إن هدفه الرئيسي هو إعادة لبنان الى خارطة السياحة وتشجيع البريطانيين الراغبين في زيارة لبنان كما كانوا يفعلون في الستينات والسبعينات.

● تسلّم احمد خليفة السويدي، الممثل الخاص للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ووزير خارجية الإمارات الأسبق، من الشيخ سعيد الشارقي، رئيس الجمعية الثقافية في الفجيرة، «درع خدمة العمل الوطني الإتحادي»، الذي استحدثته الجمعية لتكريم الرواد الذين أسهموا في بناء «الدولة الإتحادية».

● عقدت «اللجنة الأميركية - العربية لمكافحة التمييز» مؤتمرها الخامس عشر في واشنطن. وقد شارك فيه غيث الأرمنازي، رئيس بعثة جامعة الدول العربية في لندن، تلبية لدعوة اللجنة. كما شارك المفكر المغربي المهدي المنجز في برشلونة بأعمال الدورة الأولى للأكاديمية المغربية تحت عنوان: «أي مستقبل لحوض البحر الأبيض المتوسط والإتحاد الأوروبي؟».

AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: Master Art & Design Ltd.

المكاتب: CONGRESS HOUSE, 14 LYON ROAD, HARROW ON THE HILL, MIDDLESEX HA1 2EN, TEL: (0181) 863 9558, FAX: (0181) 863 2873
برج السادات الطابق الثالث، شارع إميل اده، راس بيروت - لبنان، هاتف: ٢٧٨ ٨٠٢، ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف و المطبوعات، بيروت تلفون: ٣٦٠٦٧٠، كويك مارش - لندن تلفون: ٢٨٨ ٥٣٣٠ (٠٨١)

الاعلانات: PROXIMA, Congress House, 14 Lyon Road, Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN, TEL: 0181 863 9558, FAX: 0181 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM   PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET   ISSN : 1352-7738